

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتقرير مراقب الحسابات

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وتقرير مراقب الحسابات عليها

الصفحة	المحتويات
٣-١	تقرير مراقب الحسابات
٥-٤	قائمة المركز المالي المجمعة
٦	قائمة الارباح او الخسائر المجمعة
٧	قائمة الدخل الشامل المجمعة
٩-٨	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة
١١-١٠	قائمة التدفقات النقدية المجمعة
٦٤-١٢	السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

شارع ٢٦ يوليو الدور الثالث

ت : ٢٥٩١٤٩٢٢ - ٢٥٩١٤٣٨١

ف : ٢٥٩١٤٩٢٢

الجهاز المركزي للحسابات

إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية

السيد الأستاذ / العضو المنتدب

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

تحية طيبة ... وبعد،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم طيه تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المجمعة للشركة عن

الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام،،،،،

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة



تحريراً في : ٢٠٢١/٣/٢٥

" محاسب / أمانى صلاح الدين عبدالله "

تقرير مراقب الحسابات

عن القوائم المالية المجمعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١

إلى السادة / مساهمي شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

راجعنا القوائم المالية المجمعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ "قانون الاستثمار" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والبالغ إجمالي حقوق الملكية والالتزامات بها نحو ٤٤,١٢٧ مليار جنيه وكذا قائمة الدخل المجمعة والتي أظهرت صافي خسارة بنحو ٤,٦٧٦ مليار جنيه، وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة والتدفقات النقدية عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئوليه الإدارة عن القوائم المالية المجمعة:-

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:-

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة الدورية خالية من أية أخطاء هامة و مؤثرة. بالنسبة للقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (سنة المقارنة) فقد تم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات آخر أصدر تقريره في ٤ يونيو ٢٠٢٠ برأي غير متحفظ عليها.

كما أنه تم مراجعة الشركات مصانع العز للدرفلة والعز للصلب المسطح ومصر لصناعة المواسير للفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١ بمعرفة مراقب حسابات آخر وقد أصدر رأياً غير متحفظ على هذه القوائم.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة الدورية، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة الدورية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم

إجراءات مراجعته مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة الدورية.

وأنا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي:-

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة. عن المركز المالي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأداءها المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المجمعة.

فقرات لفت الانتباه:-

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً نود ان نلفت الانتباه الى مايلي:

- تم جرد أصول ومخزون الشركة القابضة تحت مسؤولية إدارة الشركة ونظراً لظروف جائحة كورونا فقد تم تشكيل لجان للجرد يراعى فيها الإجراءات الاحترازية بمعرفة إدارة الشركة القابضة.

- حسب ما ورد تفصيلاً بالإيضاحات المتممة أرقام (٢٠) ، (٢٤) ، (٣٠) ، (٣٦ - ٤) فإن هناك خلافات بين الشركة ومصصلحة الضرائب ومصصلحة الجمارك وهيئة ميناء الإسكندرية وقامت الشركة باللجوء إلى اتخاذ إجراءات قانونية لحفظ حقوقها وتم سداد بعض من هذه المطالبات وترى إدارة الشركة بناءً على رأي مستشارها القانوني والضريبي بكفاية الأرصدة وصحة ما تم من إجراءات.

- حسب ما ورد تفصيلاً بالإيضاحات المتممة للقوائم أرقام (٢) و (١٣) و (٢٢) و (٢٩-٢) و (٣٥-٢) و (٣٧-١) و

(٣٩) و (٤٠) ووفقاً لخطة الشركة القابضة الاستثمارية للنمو والتكامل فقد إتمتت الجمعية العامة غير العادية في ٢٢

سبتمبر ٢٠١٩ زيادة بند الإستثمارات في الشركتين التابعتين بنحو ٨,٩٥ مليار جنيه مصري ليصبح الإستثمار كالاتي :

• نحو ٨,٧٠٤ مليار جنيه قيمة الإستثمار في شركة العز لصناعة الصلب المسطح، بنسبة ملكيه نحو ١٠٠% وقد سبق أن اصدرت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية كفالة تضامنية لشركة العز للصلب المسطح بنحو ٤٣٠ مليون جنيه تم تخفيضها الى نحو ٢٨٠ مليون جنيه في ٢٠٢٠/١٢/٣١ والشركة بصدد إصدار وإعتماد كفالات تضامنية أخرى بحد أقصى ١,٣ مليار جنيه والتعهد بعدم السحب من تمويل المساهمين، هذا وقد بلغت الخسائر المرحلة للشركة طبقاً لقوائمها المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ١٢,٠٩ مليار جنيه بنسبة نحو ٨٩,٧% من حقوق الملكية قبل خصم الخسائر.

وطبقاً لإتفاقية بنوك الإقراض مع الشركة فإن أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية مرهونة رهناً عقارياً وتجارياً وكذلك رهن حيازي على المخزون والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعاونة والتأمين الفني لصالح البنك الأهلي المصري (وكيل الضمانات المحلية) وبنك رويل بنك - أوف أسكوتلاند (وكيل الضمانات الأجنبية).

• نحو ٢,٠٨٤ مليار جنيه قيمة الإستثمار في شركة مصانع العز للدرفلة بنسبة ملكية نحو ١٠٠٪ ، هذا وقد بلغت الخسائر المرحلة للشركة طبقاً لقوائمها المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ نحو ٤,٧٧٣ مليار جنيه بنسبة نحو ٢٣٥% من حقوق الملكية قبل خصم الخسائر وشركة عز الدخيلة بصدد إصدار وإعتماد كفالة تضامنية لشركة العز للدرفلة لصالح البنوك بحد أقصى ٦,٧ مليار جنيه مع التعهد بعدم سحب التمويل من المساهمين. ووفقاً لشهادة البنك الأهلي المصري (وكيل الضمان لقروض الشركة) يوجد رهن عقاري على أرض ومباني وعقارات مصنع العاشر من رمضان.

وكما هو موضح بالسجل التجاري للشركة فإنه يوجد رهن تجاري لصالح وكيل الضمان عن نفسه ونيابه عن البنوك المقرضة على كافة المقومات المادية والمعنوية والآلات والمعدات والسمعة التجارية وحقوق الملكية الصناعية الخاصة بالشركة.

كما تم الاتفاق على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة دانيلى (تحت إعتقاد الجمعية العامة) بغرض تسوية كافة المبالغ المستحقة والناشئة للمورد المذكور لدى شركتى العز للدرفلة والعز للصلب المسطح والبالغة نحو ١,٧ مليار جنيه فى ٣١/١٢/٢٠٢٠.

ووفقاً للدراسة التي أعدها المستشار المالي المستقل في يونيو ٢٠١٩ فالأمر سينعكس بإيجابية للمؤشرات التشغيلية والمالية للشركات التابعة في الفترات المقبلة ويتوقف عدم الحاجة إلي تكوين إضمحلال لهذه الإستثمارات علي تحقق الأفتراضات المستقبلية التي تم على أساسها إعداد الدراسة المذكورة. ولم نبد رأياً على هذه الدراسة.

وتم موافقة كلاً من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على إستحواذ الشركة القابضة وإستخدام الأرصدة الدائنة الناتجة عن عملية الأستحواذ لإصدار أسهم زيادة رأس المال وتعديل المادتين ٧ و ٨ من النظام الأساسي للشركة القابضة وتم إستكمال الإجراءات القانونية والإدارية لزيادة رأس المال المصدر والمدفوع.

- حسب ما ورد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٩) للقوائم المالية المجمعة ، قامت الشركة القابضة بالاستحواذ على أسهم شركة مصانع العز للدرفلة وقد قامت الشركة بتكليف شركة أصول عربية للاستثمار والاستشارات المالية بإعداد دراسة لتخصيص سعر الشراء (PPA) عن استحواد شركة العز الدخيلة للصلب على شركة العز للدرفلة.

وجدير بالذكر أن شركة أصول عربية القائمة بإعداد الدراسة إستعانت بشركة دانيلى الإيطالية لتقييم آلات ومعدات الشركة علماً بأنها مورد للآلات والمعدات لكل من شركتي العز للدرفلة والعز للصلب المسطح.

- تم تخفيض حقوق الملكية بمبلغ ٥,١٩٦ مليار جنيه يمثل الفرق بين تكلفة الاستحواذ وحصة الشركة القابضة فى القيمة العادلة لصافى اصول العز للصلب المسطح فى تاريخ الاستحواذ حسب ما ورد بالإيضاح رقم (٢٩-٢).

- تم تغيير عملة التعامل (التقيد) بالقوائم المالية لشركة العز للصلب المسطح من الدولار إلى الجنيه المصري فى ٣١/١٢/٢٠٢٠.

- حسب ما ورد بالإيضاح رقم ٣٧ - ٣ فقد تعرضت مصر ودول العالم لإنتشار جائحة فيروس (كوفيد - ١٩) وقد أتخذت دول العالم قرارات بشأن تحديد السفر والنقل والإنتقال بين الدول وكذا قررت مصر إيقاف تراخيص البناء مما أثر بشكل جوهري على ظروف التشغيل والسوق خلال الفترة اللاحقة للقوائم ولا يزال، لذا فمن المحتمل ان يكون لذلك تأثير جوهري

على توفير الخامات ومستلزمات الإنتاج وعمليات التشغيل والطلب على إنتاج الشركة وحاليا لم يتم تحديد احتمال تأثير هذا الحدث على القوائم المالية الحالية والمتوقعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:-

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المراجعة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات . علما بأن الشركة قامت بتحديث نظام القيد بالحاسب الآلي وما زال في طور التطوير . كما تمسك الشركة حسابات تكاليف تقي بالغرض منها ونرى تطويرها ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للظروف المحيطة.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولأحته التنفيذية وتعديلاته متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في : ٢٠٢١/٣/٢٥

مدير عام

نائب مدير الإدارة



" محاسب / على حسن رشوان "

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة



" محاسب / ممدوح عبد الرحمن أحمد "

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

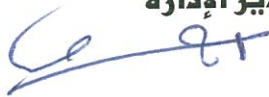


" محاسب / هشام أحمد هيكل "

يعتمد ،،،

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة



" محاسب / أماني صلاح الدين عبد الله "

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريد رقم: (٥) القرية الذكية

مبنى (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية . شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية. شركة مساهمة مصرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:-

١- كما هو موضح بالإيضاح رقم (١٨)، (٢٠٢٢-٢٢-٢٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة ، فقد حققت كلاً من شركه العز لصناعة الصلب المسطح (شركه تابعه) خسائر مرحلة حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت قيمتها مبلغ ١٢ مليار جنيه مصري، مثبت عنها أصل ضريبي مؤجل بلغت قيمته المعادل لمبلغ ٩١٠ مليون جنيه مصري كما حققت شركة مصانع العز للدرفلة (شركه تابعه) خسائر مرحلة حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٤,٧ مليار جنية مثبت عنها أصل ضريبي مؤجل بمبلغ ٥٢٥ مليون جنية بإجمالي مبلغ ١ ٤٤ مليار جنية مدرج ضمن الأصول الضريبية المؤجلة بقائمه المركز المالي المجمعة في ذلك التاريخ، وقد قامت إدارات الشركات التابعة باعداد موازنات تقديرية للسنوات ٢٠٢١ حتي ٢٠٢٦ تتبني فيها تحقيق أرباح وتحسين نتائج النشاط خلال تلك السنوات وذلك بالإضافة الي خطه مساندة من الشركة القابضة للحصول علي الدعم والتمويل اللازم للتشغيل مما ينعكس إيجابيا علي المؤشرات التشغيلية و المالية في السنوات المقبلة للشركات التابعة والاستفادة من الخسائر الضريبية المرحلة والتي تتوقف علي تحقيق الافتراضات المستقبلية التي تم علي اساماها اعداد تلك الموازنات المذكورة أعلاه.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (٢٠)، (٣١-١-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة ، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة القابضة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وترى إدارة الشركة القابضة انه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وترى إدارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وان موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من اية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

وقد قامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير. وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها فى استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١، ويصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحملها الشركة لحين الفصل في هذه الدعوى.

٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (٢٠)، (٤-٣٧)، (٣١-١-٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة ، فقد نشأ خلاف بين الشركة القابضة ومصحة الضرائب علي المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.

وترى إدارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة القابضة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً او مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

٤- كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٨-٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، حيث تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ الى انتشار جائحة فيروس (كوفيد-١٩) المستجد والذي مازال تأثيره قائماً حتى تاريخه، مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام ، لذا من المحتمل ان يكون لذلك تأثير هام على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الاعمال بالقوائم المالية للشركة خلال العام والفترات القادمة بالإضافة الي التأثير المحتمل علي توفير الخامات والمستلزمات اللازمة للإنتاج، وعمليات التشغيل، والطلب على منتجات الشركة والسيولة المتوفرة لديها، وطبقاً لما هو وارد بالإيضاح المذكور أعلاه فإن إدارة الشركة تقوم حالياً بإداره خطر هذا التأثير على القوائم الماليه الحاليه لها، وتؤكد أن قيم الأصول والالتزامات بالقوائم المالية قد تم تحديدها بناءً علي أفضل تقدير لأحدث بيانات متاحة لديها، إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكد نتيجة الأحداث الحالية فأن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي على المدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من آثار وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
أحمد عبد العزيز حلمي عبد الرحمن
١
س.م.م. رقم (٢٢٣٢٩)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٩)

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
٢٧

القاهرة في ٢٥ مارس ٢٠٢١

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري المعدلة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	إيضاح رقم	الأصول
٢٦ ٨٦٨ ١٥٤ ٢٠٠	٢٥ ٩٥٧ ٥٣٠ ٨٢٨	(١٣)،(٣-٣٩)	الأصول غير المتداولة
٣٣١ ٨٥٠ ٩٣٦	٢١٢ ٢٥١ ٢٦٦	(١٤)،(٤-٣٩)	الأصول الثابتة (بالصافي)
١٠٢ ٦٣٦ ٤٧٢	١٠٥ ٨٧٥ ٦٥٧	(١٥)،(٦-٣٩)	مشروعات تحت التنفيذ
٥١ ٠٢٤ ٤٠٠	٤٥ ٣٧٩ ٦٤٩	(١٦)	استثمارات مالية في شركات
٤٠ ٩٨٠ ٣٤٨	٣٥ ٨٥٧ ٨١٠	(١٧)،(٢٥-٣٩)	إقراض طويل الأجل
٢٥٩ ٧٤٨ ٥٢٠	٢٥٩ ٧٤٨ ٥٢٠	(٤٠)،(٩-٣٩)	أصول أخرى طويلة الأجل
٢٧ ٦٥٤ ٣٩٤ ٨٧٦	٢٦ ٦١٦ ٦٤٣ ٧٣٠		الشهرة
			مجموع الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٨ ٦١٣ ٢١٨ ٦٤٢	٦ ٥١١ ١٥٥ ٣١٨	(١٩)،(١١-٣٩)	مخزون
٥ ١٠٦ ٨٠٤ ٥٤٧	٦ ٩٧٠ ٦٧٢ ٢٥٧	(٢٠)،(١٢-٣٩)	عملاء ومدينون
٦٧٩ ٣٤٩ ٤٣١	٢ ٠٤٩ ٠٢٧ ٤٩٦	(١-٣٤)	مستحق من أطراف ذات علاقة
٩٧ ٠٥٢ ٧٤٥	٢٤٩ ٧٣١ ٩١٢	(٢١)،(٨-٣٩)	استثمارات مالية (أذون خزانية)
١ ٥٩٣ ٧٩١ ٤١٧	١ ٧٣٠ ١٨٣ ٧٧٤	(٢٢)،(١٣-٣٩)	النقدية بالبنوك والصندوق
١٦ ٠٩٠ ٢١٦ ٧٨٢	١٧ ٥١٠ ٧٧٠ ٧٥٧		مجموع الأصول المتداولة
٤٣ ٧٤٤ ٦١١ ٦٥٨	٤٤ ١٢٧ ٤١٤ ٤٨٧		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية والالتزامات
			حقوق الملكية
١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	١ ٩٥١ ٢٠٣ ٧٠٠	(٣٠-١-ب)	رأس المال المصدر والمدفوع
--	٥ ٨٣٩ ١٢٥ ٩٤٠	(٣٠-١-ج)	علاوة الإصدار
٢٣٨ ٠٣٠ ٧٥٢	١ ٠١٨ ٩٧٣ ٧١٦	(٣٠-١-د)	احتياطي قانوني
٣ ١٤٥ ٤٦٥ ٦٩٨	(٢ ٠٤٨ ٣٢٤ ٨١٧)		(الخسائر) / الأرباح المرحلة
(٥ ١٩٦ ٦٩٥ ٩١٦)	(٥ ١٩٦ ٦٩٥ ٩١٦)	(٣٩-١)،(٣٠-٢)	الفرق الناتج عن عمليات إقتناء والتغير في حصص ملكية شركات
١ ٢٤٠ ٢٤٥ ٨٤٤	١ ١٢٥ ٤٠٤ ٦٧١	(٣٠-٣)	تابعة (تحت سيطرة مشتركة)
(٥ ٢٣٣ ٢٣٠ ٨١٢)	(٤ ٦٨١ ٤٣٧ ٢٨١)		ناتج تعديل تكلفة الأصول
(٤ ٤٦٩ ٧٤٣ ١٣٤)	(١ ٩٩١ ٧٤٩ ٩٨٧)		صافي (خسائر) العام
٣٣ ١٨٦ ٤٢٤	٣٨ ٢٥٣ ٦٢٩	(٣٩-١)	صافي حقوق مساهمي الشركة القابضة
(٤ ٤٣٦ ٥٥٦ ٧١٠)	(١ ٩٥٣ ٤٩٦ ٣٥٨)		الحقوق غير المسيطرة
			مجموع حقوق الملكية
			يضاف:
٧ ٢٣٤ ٨٣١ ٣٠٤	-	(٢٣)	ارصدة دائنة ناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة مستخدمة
			للاكتتاب في زيادة رأس المال
٢ ٧٩٨ ٢٧٤ ٥٩٤	(١ ٩٥٣ ٤٩٦ ٣٥٨)		حقوق الملكية
٢ ٧٩٨ ٢٧٤ ٥٩٤	(١ ٩٥٣ ٤٩٦ ٣٥٨)		ما بعده

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

تابع - قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري المعدلة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	إيضاح رقم	
٢ ٧٩٨ ٢٧٤ ٥٩٤	(١ ٩٥٣ ٤٩٦ ٣٥٨)		ما قبله : حقوق الملكية الالتزامات
			الالتزامات غير المتداولة
١ ٦٨٤ ٦٧٥ ٥٣٦	١ ٦٨٤ ٦٧٥ ٥٣٦	(٢٤)	مستحق لأطراف ذات علاقة طويلة الاجل
١٠ ٧٣٧ ٩٩٤ ٤٨٢	١٠ ٧٧٢ ٤٦٧ ٧٣١	(١٦-٣٩)،(١-٢٣)	قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل
١٠٢٠ ٣٢٣ ٥٢٦	٣ ٢٠٨ ٦٣٠ ٩٥٥	(٤-١-٢٣)	اوراق دفع طويلة الاجل
٢ ٥٦٢ ٢٥٢ ٣٦٢	٢ ٩١٦ ٩٧٢ ٠٠٤	(١٨-١)،(٢٢-٣٩)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
١ ٥٦٦ ٧١٩	٧٥٠ ٠٠٠	(٢٦)،(٢٦-٣٩)	إيرادات مؤجلة طويلة الاجل
١٧٩ ٩٠١ ٤٨٦	١٩٦ ٧٢٩ ٢٠٦	(٢٨)،(٢١-٣٩)	إلتزامات نظام المعاش التكميلي
١٦ ١٨٦ ٧١٤ ١١١	١٨ ٧٨٠ ٢٢٥ ٤٣٢		مجموع الإلتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
١٢ ٦٦٥ ٦٠٣ ٨٤٢	١٤ ٨١٥ ٤٠٥ ٥٧٤	(٢٢)،(١٣-٣٩)	بنوك أرصدة دائنة
٩ ٠٣٩ ٦٠٥ ٦٠٧	٨ ١٨٦ ٩٤٦ ٧٢٨	(٢٥)،(١٧-٣٩)	موردون وأرصدة دائنة أخرى
-	٢٣ ٥٢٧ ٩٧٦	(٢-١-٣٤)	مستحق الى أطراف ذات علاقة
٢ ٧٨٥ ٩٨٦ ٨٢٤	٣ ٩٥٣ ٤٥١ ٢٦٩	(٥-١-٢٣)،(١٦-٣٩)	أقساط قروض وتسهيلات ائتمانية تستحق السداد خلال عام
٢٢١ ٥٣٠ ١٩٦	٢٦٦ ٢٧٨ ٨٩٥	(٢٦)،(٨-٣٩)	المخصصات
٣٠ ٠٦٥ ١٥٤	٣٤ ٣٠٣ ٦٨٣	(١-٢٢-٣٩)	ضريبة الدخل
١٦ ٨٣١ ٣٣٠	٢٠ ٧٧١ ٢٨٨	(٢٨)،(٢١-٣٩)	إلتزامات نظام المعاش التكميلي
٢٤ ٧٥٩ ٦٢٢ ٩٥٣	٢٧ ٣٠٠ ٦٨٥ ٤١٣		مجموع الإلتزامات المتداولة
٤٣ ٧٤٤ ٦١١ ٦٥٨	٤٤ ١٢٧ ٤١٤ ٤٨٧		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

■ الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٢) إلى (٦٤) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

■ تقرير مراقب الحسابات "مرفق".

■ التاريخ: ٢٥ مارس ٢٠٢١

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / فاروق زكى إبراهيم

عضو مجلس الإدارة المنتدب

الأستاذ / محمد راند البيلوى

رئيس القطاع المالي

الأستاذ / مصطفى امين

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة عن العام المالي المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري المعدلة	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	إيضاح رقم	
٣٨ ٠٠٥ ٣٧٣ ٤١٥	٣٣ ٩٤٨ ٨٥٨ ٣٠٧	(٤)،(١-١٩-٣٩)	المبيعات (بالصافي)
(٣٨ ٧٤٠ ٥٦١ ٢٦٣)	(٣٣ ١٩٦ ٠١٧ ٣٨٦)	(٥)،(٢١-٣٩)	تكلفة المبيعات
(٧٣٥ ١٨٧ ٨٤٨)	٧٥٢ ٨٤٠ ٩٢١		مجمول ربح النشاط
٦٧ ٥٧١ ٢٨٤	٩٤ ٢٢٦ ٨٧٢	(٦)	إيرادات أخرى
(٤٩٥ ٤٤٨ ٨٣٨)	(٥٦٧ ٦٣٢ ٥٤٨)	(٧)،(٢١-٣٩)	مصروفات البيع والتوزيع
(٧١٠ ٤٣٤ ٠٣٥)	(١٠٦١ ٥١١ ١٠٥)	(٨)،(٢١-٣٩)	مصروفات إدارية وعمومية
(٥٥١ ٠٣٢ ٧٢٩)	(٢٢٩ ٠٩٤ ٤٦٣)	(٩)،(٢١-٣٩)	مصروفات أخرى
(٢ ٤٢٤ ٥٣٢ ٠٦٦)	(١ ٠١١ ١٧٠ ٣٢٣)		الخسائر الناتجة من التشغيل
٨٧ ٦٩١ ١٥٦	٨٢ ٤٧٤ ٨٥٣	(١٠)،(١٩-٣٩)	إيرادات تمويلية
(٢ ٤١٣ ٣٤٦ ٤٥٣)	(٣ ٢١١ ٥٣٦ ٤٣٧)	(١١)،(٢١-٣٩)	مصروفات تمويلية
٧ ٧٧٥ ٩٥٦	(١٤٧ ٨١٧ ٨٧٠)	(١٢)،(٢-٣٩)	(خسائر) / أرباح ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية
(٢ ٣١٧ ٨٧٩ ٣٤١)	(٣ ٢٧٦ ٨٧٩ ٤٥٤)		صافي (المصروفات) التمويلية
(٤ ٧٤٢ ٤١١ ٤٠٧)	(٤ ٢٨٨ ٠٤٩ ٧٧٧)		(الخسائر) قبل الضرائب
(٣١ ٦٧٨ ٧٢٩)	(٣٤ ٣٠٣ ٦٨٣)	(١-٢٢-٣٩)	ضريبة الدخل
(٤٥١ ٨٢٥ ٩١١)	(٣٥٤ ٠١٦ ٦١٦)	(١-١٨)،(٢-٢٢-٣٩)	الضريبة الموجلة
(٥ ٢٢٥ ٩١٦ ٠٤٧)	(٤ ٦٧٦ ٣٧٠ ٠٧٦)		صافي (خسائر) العام بعد الضريبة
			ويتم توزيعه كما يلي:
(٥ ٢٣٣ ٢٣٠ ٨١٢)	(٤ ٦٨١ ٤٣٧ ٢٨١)		نصيب مساهمي الشركة القابضة
٧ ٣١٤ ٧٦٥	٥ ٠٦٧ ٢٠٥	(١-٣٩)	نصيب الحقوق غير المسيطرة
(٥ ٢٢٥ ٩١٦ ٠٤٧)	(٤ ٦٧٦ ٣٧٠ ٠٧٦)		صافي (خسائر) العام
(٣٩١.٠٣)	(٢٤٤.٧١)	(٣٢)،(٢٤-٣٩)	النصيب الاساسي للسهم في صافي (خسائر) (جنيه / سهم)

الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٢) إلى (٦٤) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

شركة العز الدخيلة للمصنوب - الإسكندرية

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاح رقم	
جنية مصري المعدلة (٥ ٢٢٥ ٩١٦ .٤٧)	جنية مصري (٤ ٦٧٦ ٣٧٠ .٠٧٦)		صافي (خسائر) العام
			يخصم:
(١٢٠ ٤٠٧ ٩١٨)	(١١٤ ٨٤١ ١٧٣)	(٣-٣٠)	الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفة الأصول (المحول للخسائر المرحلة خلال العام)
-	٢ ٣٤٦ ٧٥٣		فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع
-	(٥٤٢ ٧٥٠ ٤٥٥)		الضريبة المؤجلة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول
-			يخصم / يضاف:
(١١٧٠٩ ٠٥٨)	٣٩٠٦ ٥٩٣		الأرباح / (الخسائر) الإكتوارية لنظم المزايا المحددة للمعاشات
(٥ ٣٥٨ ٠٣٣ ٠٢٣)	(٥ ٣٢٧ ٧٠٨ ٣٥٨)		إجمالي الدخل الشامل عن العام
			يتم توزيعه كما يلي:
(٣ ٤٨٣ ٩٢٧ ٦٠٦)	(٣ ٩٩١ ٥٢٩ ٩٠٨)		نصيب حقوق مساهمي الشركة القابضة
(١ ٨٧٤ ١٠٥ ٤١٧)	(١ ٣٣٦ ١٧٨ ٤٥٠)	(١-٣٩)	نصيب الحقوق غير المسيطرة
(٥ ٣٥٨ ٠٣٣ ٠٢٣)	(٥ ٣٢٧ ٧٠٨ ٣٥٨)		إجمالي الدخل الشامل عن العام

▪ الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٢) إلى (٦٤) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	إيضاح رقم	
(٤ ٧٤٢ ٤١١ ٤٠٧)	(٤ ٢٨٨ ٠٤٩ ٧٧٧)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١ ١٦٤ ٦٤٥ ٢٦٨	١ ٣٨٣ ٥٩٢ ٩٦٩	(١٣)	صافي (خسائر) العام قبل الضرائب والحقوق غير المسيطرة يتم تسويته كما يلي:
١ ٩٦٣ ٨٢١	(٥٠٠ ٨٠٠)		إهلاك الأصول الثابتة
٥ ٤٥٨ ٤٦٧	٥ ١٢٢ ٥٣٨	(٢٥-٣٩)	(خسائر) / أرباح رأسمالية
٢ ٤٣٠ ٩٩٩ ٣١٠	٣ ٢١١ ٥٢٧ ٤٨٠	(٣٩-٢١)	إستهلاك أصول أخرى
(٧٨ ٦١٤ ٨٥٩)	(٥٣ ١١٣ ٥٨٤)	(١٠)	فوائد تمويلية
(٣ ٢١١ ٠١٨)	(٢٢ ٢٨٦ ٠٠٧)		إيرادات فائدة دائنة
٢٣ ٨٩١ ٦٥٠	٩٦ ٣٨٨ ٩٥٦	(١٢)،(٢-٣٩)	إستهلاك العوائد المستحقة لأون الخزنة
-	٨٧ ٣٢٦ ٦٤٠	(٢٤)	أرباح ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية
(٨٨٦ ٦٨٤)	(٨٩٧ ٤٧٤)	(٢٥)،(٣٩-٢٦)	مساهمة تكافئية نظام التأمين الصحي الشامل
١٦ ٨٩١ ٣٤٩	١٤٧ ٥٤٦		منح مالية لتجديد وتطوير محطة الوقود
٣٥٨ ٢٨٥ ٦٤٧	(٣٠٢ ٧٣٩ ٤٥٧)		خسائر الإضمحلال في قيمة العملاء والمدينون
-	٤ ٠٠٠ ٠٠٠		(خسائر) / رد الانخفاض في قيمة المخزون انتفى الغرض منها
(٢ ٠٨٥ ٥٥٨)	(٣ ٣٦٣ ٣٦٠)	(١٦)	خسائر الانخفاض في قيمة المخزون قطع خيار
٥٣ ٤٦٨ ٢٩٩	٢٨ ٥٦٢ ١٩٠	(٢٨)	استهلاك الفروق الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لإقرض طويل الأجل
٣ ٢٥١ ٩٩٦	٤٧ ٨٤٠ ٤٩٥		الفروق الناشئة عن التغير في التزامات نظام المعاش التكميلي
(٧٦٨ ٣٥٣ ٧١٩)	١٩٣ ٥٥٨ ٣٥٥		مخصصات مكونة
			الأرباح المتولدة من أنشطة التشغيل
٢ ١٢٨ ٨٣٦ ٨٣٥	٣ ٢٨٧ ٠٢٢ ٥٤٣		التغير في المخزون
(٢ ٧٨٥ ٤١٣ ٩٠٧)	(١١ ٢٢١ ٦٥٧ ٧٩١)		التغير في العملاء والمدينون والمستحق من أطراف ذات علاقة
(٨١٧ ٦١٠ ٤٧٦)	٦ ٣٧٥ ٩٢٩ ١٢٣		التغير في الموردين والأرصدة الدائنة الأخرى والمستحق لأطراف ذات علاقة
(٩٧٦ ٦٥٥)	(٧ ٧٩٤ ٥١٢)	(٢٨)	التزامات نظام المعاش التكميلي
(١ ٠٠٠ ٠٠٠)	(٣ ٠٩١ ٧٩٦)	(٢٦)	المستخدم من المخصصات
(١ ٩٧٩ ٩١٢ ٢٥٥)	(١ ٩٧٢ ٢٣٧ ٦٢٦)		فوائد مدفوعة
(٣٠ ٢٣١ ٠٣٨)	(٣٠ ٠٦٥ ١٥٤)		ضريبة الدخل المدفوعة
(٤٣ ١٤٢ ٥٠٥)	(٣ ٥٣٦ ١٢٦)		توزيعات ارباح نقدية مدفوعة للعاملين ومكافأة مجلس الإدارة
(٤ ٢٩٧ ٨٠٣ ٧٢٠)	(٣ ٣٨١ ٨٧٢ ٩٨٤)		صافي النقدية (المستخدمة في) / المتاحة من أنشطة التشغيل
(٤ ٢٩٧ ٨٠٣ ٧٢٠)	(٣ ٣٨١ ٨٧٢ ٩٨٤)		ما بعده

العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)
تابع - التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	
(٤ ٢٩٧ ٨٠٣ ٧٢٠)	(٣ ٣٨١ ٨٧٢ ٩٨٤)	ما قبله
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٥٩٠ ٢٥٧ ٤٦٢)	(٢٠٧ ٨٩٩ ٠٤٢)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ (١٣)،(١٤)
-	١ ٧١٧ ٤١٢	مقبوضات من بيع أصول ثابتة
(٥٥ ٢٩٧ ٦٩٢)	-	مدفوعات لإقراض الغير
٤٩ ٢٦٦ ١٧٩	٢٥ ١٦٣ ٠٢٣	متحصلات من إقراض للغير
٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٤٨٩ ٩٦٩ ٧٥٠	مقبوضات من استرداد استثمارات مالية (أذون خزائنة)
(١٢٩ ٢٧٦ ١٩٣)	(٦٣٧ ٢٠٩ ٩٧٢)	مدفوعات لاقتناء إستثمارات مالية (أذون خزائنة)
(٦٨٣ ٥٦٥ ١٦٨)	(٣٢٨ ٢٥٨ ٨٢٩)	صافي النقدية (المستخدمة في) / المتاحة من أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
٥ ٩١١ ٥٥٢ ١٦٦	٢ ٨٥٧ ٠٣١ ٦٣٩	صافي مقبوضات من عقود قروض
(١٣٦ ٢١١ ٠٣٠)	(١٠١ ٤٤٣ ٢٨٥)	صافي مدفوعات عن أقساط قروض
-	١ ٥١٣ ٣٥٣ ٨٣٨	التمويل الدوار المشترك للشركات التابعة (٢٣-١-٣)
(٤٣٠ ٩٩٦ ٥٥٦)	(٩٣ ١١٤ ١١٦)	مدفوعات عن تسهيلات إئتمانية طويلة الاجل
(٨٠٧ ٠٦٤ ٠٧٧)	(٣٤ ٥٦٣ ٦٣٤)	توزيعات نقدية مدفوعة للمساهمين
١٢ ٣٧٣ ٣٦١	٣٧ ٥٦٤ ٨٢٦	التغير في الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة
٧٨ ٤٨٦ ٠٩١	٥٢ ٤٩٩ ٥٧٧	إيرادات فوائد محصلة
--	(٤٠٢ ٤٤٦ ٠٦٣)	مدفوعات عن فوائد و مصروفات تمويلية
٤ ٦٢٨ ١٣٩ ٩٥٥	٣ ٨٢٨ ٨٨٢ ٧٨٢	صافي النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٣٥٣ ٢٢٨ ٩٣٣)	١١٨ ٧٥٠ ٩٦٩	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
(٦٥ ١٣٧ ٣٢٩)	٥ ٧٣٨ ٤٧٠	أثر التغيرات في أسعار الصرف على النقدية
١ ٧٣١ ٧٢٨ ٤٤٥	١ ٣١٣ ٣٦٢ ١٨٣	النقدية وما في حكمها أول العام
١ ٣١٣ ٣٦٢ ١٨٣	١ ٤٣٧ ٨٥١ ٦٢٢	النقدية وما في حكمها آخر العام (٢٢)

■ الإيضاحات والسياسات المحاسبية المرفقة بالصفحات من (١٢) إلى (٦٤) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

١- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية) في عام ١٩٨٢ كشركة استثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والمعدل بقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار وذلك باسم شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وتم التسجيل بالسجل التجارى تحت رقم ١٠٤٩١٨ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٢ ومن أهم أغراض الشركة إنتاج وتشكيل وتصنيع الحديد والصلب بكافة أشكاله وأنواعه.
- وبناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ على تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي للشركة وقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/٤٠٥ لسنة ٢٠٠٦ ليصبح اسم الشركة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (ش.م.م) وقد تم إثبات ذلك التعديل في كل من النظام الأساسي للشركة والسجل التجارى في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ وقد تم نشر هذا التعديل بصحيفة الاستثمار في العدد رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٦.
- مدة الشركة ٥٠ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى.
- مقر الشركة العجمي - البيطاش، الإسكندرية - مصر .
- رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة السيد المهندس/ فاروق زكي إبراهيم والعضو المنتدب الأستاذ/ محمد رائد البيلوى.

٢- الشركات التابعة

فيما يلي بيان بنسبة الاستثمارات فى الشركات التابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية والتي تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة:-

نسبة المساهمة		
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
		مساهمات مباشرة
٩٠٪	٩٠٪	- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (ش.م.م)
٩٩,٩٩٩٪	٩٩,٩٩٩٪	- شركة العز لصناعة الصلب المسطح (ش.م.م) إيضاح رقم (٤٠)
٩٩,٩٩٧٪	٩٩,٩٩٧٪	- شركة مصانع العز للدرفلة (ش.م.م) إيضاح رقم (٤٠)
		مساهمات غير مباشرة
٨٦٪	٨٦٪	- شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيوكات (ش.م.م)
		(شركة تابعة لشركة "كونتراستيل")

٢-١ شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"

- تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) بجلستها المنعقدة في ٢٠ مايو ١٩٩٥ وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيدها بالسجل التجارى برقم ١٣٨٢٢٧ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٥ ويكون مركز الشركة وموطنها القانوني مدينة برج العرب الجديدة.
- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في الاتجار والتصنيع والتشكيل لكافة أنواع المعادن والمنتجات المعدنية، وأعمال المقاولات والصيانة والخدمات والنقل، والتجارة الداخلية والدولية والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية، ونشاط التخزين والاتجار في جميع أنواع الزيوت والشحوم والسولار ونشاط التأجير التمويلي.
- مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى قد تم مد أجل الشركة لمدة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ انتهاء المدة السابقة في ٣٠ مايو ٢٠٢٠ وفقاً لقرار الجمعية العامة الغير العادية للشركة بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٢٠ وقد تم تعديل المادة (٥) من النظام الأساسي للشركة والتاثير للسجل التجارى للشركة بذلك التعديل بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٠ .
- مقر الشركة مدينة برج العرب الجديدة - قطعة رقم ٦ - الإسكندرية وفرع الشركة داخل المقر الإداري لشركة العز الدخيلة للصلب - الدخيلة - الإسكندرية - مصر .

٢-٢ شركة العز لصناعة الصلب المسطح

- تأسست شركة العز لصناعة الصلب المسطح شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة - شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً - وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، وقد تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري للاستثمار بالقاهرة برقم ٣٣٢٩٦ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٩٨.
- وفي ضوء صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ في ٥ مايو ٢٠٠٨ والذي تضمن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فيما يختص بإنهاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال بعض الصناعات والتي منها صناعة الحديد والصلب فقد تم محو عبارة "نظام المناطق الحرة الخاصة" من أسم الشركة لتصبح شركة مساهمة مصرية فقط وقد تم التأشير بالسجل التجاري بما يفيد إجراء هذا التعديل بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨.
- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في إنتاج لفائف وشرائط الصلب المسطح المدرفلة على الساخن والمدرفلة على البارد والمعالجة بالأحماض والزيوت وإنتاج ألواح الصلب المسطح المقطعة والمعالجة بالأحماض والزيوت والحديد الإسفنجي والجبر المحروق ومربعات وبلاطات الصلب.
- واعتباراً من تاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٩ تم إضافة الأغراض التالية:-
صناعة وتجارة وتوزيع حديد التسليح بجميع أنواعه وأعمال المقاولات المرتبطة به وما يلزم ذلك من خدمات كإعداد والتجهيز والنقل وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير.
- بدأ التشغيل الفعلي للمصنع اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٠٤ بصدر شهادة القبول النهائي للمصنع.
- بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البيليت اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١١ بصدر شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.
- بدأ التشغيل الفعلي لمصنع حديد التسليح اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٢ بصدر شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.
- بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة القاضي بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٩ بالموافقة بالإجماع على اكتتاب الشركة القابضة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح البالغة ٣٣٠ مليون دولار أمريكي ليصبح رأس مال الشركة التابعة المصدر بعد الزيادة مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي وذلك بإصدار ٣٣ مليون سهم وفقاً للقيمة الاسمية للسهم البالغة ١٠ دولار أمريكي للسهم لتكون نسبة مساهمتها ٥٥٪ من رأس المال بعد الزيادة، وذلك تحقيقاً لإستراتيجية شركة العز الدخيلة للصلب- الإسكندرية (الشركة القابضة) في النمو والتكامل.
- وقد تم سداد الدفعة الثالثة والأخيرة من زيادة رأس المال البالغة ١١٠ مليون دولار أمريكي والتي تمثلت ٣٣,٣٪ من تلك الزيادة بناءً على استدعاء شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) لها بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٠ ليصبح إجمالي المسدد مبلغ ٣٣٠ مليون دولار أمريكي والذي يمثل ١٠٠٪ من زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح.
- بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١٥ ولققت الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس المال المصدر للشركة بعدد ١٥ مليون سهم بواقع ١٧ دولار أمريكي للسهم الواحد، بقيمة اسمية ١٠ دولار أمريكي للسهم الواحد بالإضافة إلى علاوة إصدار قدرها ٧ دولار أمريكي للسهم الواحد، ويجمالي مبلغ ٢٥٥ مليون دولار أمريكي على أن يكون الاكتتاب عن طريق تحويل دائنية شركة حديد عز لذي الشركة إلى رأس المال وبالتالي أصبح رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي موزع على ٧٥ مليون سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠ دولار أمريكي. وتم إدراج مبلغ ١٠٥ مليون دولار أمريكي كعلاوة إصدار ضمن حقوق ملكية شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

٣-٢ شركة مصانع العز للدرفلة

- تأسست شركة مصانع العز للدرفلة (شركة مساهمة مصرية) في ١٠ مارس ١٩٨٦ طبقاً لأحكام قوانين الاستثمار ولوائحها التنفيذية والنظام الأساسي للشركة وقد تم قيد الشركة بالسجل التجاري برقم ٧٧٠٣٨ بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧ تحت اسم شركة الوطنية البركة - للحديد والصلب، وبتاريخ ٤ يناير ٢٠٠٧ ولققت الجمعية العامة غير العادية على تعديل اسم الشركة ليصبح مصانع العز للدرفلة، وتم التأشير بذلك بالسجل التجاري بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٧.
- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في إنتاج حديد التسليح من قطاعات حديدية ولفائف وكمرات حديدية وإنتاج كتل الحديد (البيليت) وشبك الحديد وبعض المواد المعمارية وللشركة الحق في إنشاء فروع ومكاتب ووكالات في جمهورية مصر العربية.
- وبتاريخ ٣ سبتمبر ٢٠٠٩ قررت الجمعية العامة الغير عادية إضافة غرض إنتاج الحديد المخترزل إلى منتجات الشركة وتم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٠٩.
- مقر الشركة ٣٥ شارع لبنان المهندسين - القاهرة.

٤-٢ شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيوكات

- تأسست شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيوكات (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بموجب السجل التجاري رقم ٩٣٤١٦ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ ومقر الشركة ومحلها القانوني بمدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة.
- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في تصنيع لوازم المواسير والمسيوكات ومستلزمات الإثشاءات المدنية والصناعية وتصنيع المعدات الميكانيكية ونظم ومعدات حماية البيئة ونظم المناولة ومكونات السيارات وكذا نشاط الاستيراد والتصدير.

٣- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٣ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٢-٣ عملة التعامل وعملة العرض

- يتم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة القابضة وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري.

٣-٣ استخدام التقديرات والإفتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه.

يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في السنة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه السنة فقط، أو في سنة التغيير والسنوات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

وفيما يلي أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها والمستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:-

- ١- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة (إيضاح رقم ٣٩-٣ج).
- ٢- الاضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمتاحة للبيع (إيضاح رقم ١٥).
- ٣- الاضمحلال في قيم العملاء والمدينون (إيضاح رقم ٢٠).
- ٤- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات المحتملة (إيضاح رقم ١٨، ٣٥).
- ٥- المخصصات (إيضاح رقم ٢٦).
- ٦- الأدوات المالية (إيضاح رقم ٢٩).

٤-٣ قياس القيمة العادلة

- أعدت القوائم المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات المالية التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة.

- قامت ادارته الشركة بتطبيق المعالجه المحاسبية الخاصه للتعامل مع الاثار المترتبة على تحرير أسعار الصرف والوارد به الملحق (أ) لمعيار المحاسبه المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦"، حيث تم تعديل كلا من التكلفة ومجمع الأهلاك لبعض فئات الأصول الثابتة باستخدام معاملات التعديل الواردة بالملحق المذكور أعلاه.

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخرا، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٤-٤ المبيعات (بالصافي)

السنة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنية مصري	جنية مصري	
٣٧ ٨٧٤ ١٥٥ ٠١١	٣٢ ٩٠١ ٥٤٤ ٥٤٣	مبيعات منتجات
١٣١ ٢١٨ ٤٠٤	٤٦٨ ٤٥٧ ٠٦٣	إيرادات خدمات
-	٩٤ ٠٣٦ ٦٠١	مبيعات بضاعة مشتراه
-	٤٨٤ ٨٢٠ ١٠٠	مبيعات لشركات تابعة
٣٨ ٠٠٥ ٣٧٣ ٤١٥	٣٣ ٩٤٨ ٨٥٨ ٣٠٧	

٥- تكلفة المبيعات		
السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنية مصري	جنية مصري	
٢٤ ٩٤٣ ٧٦٥ ٥٨٧	٢٢ ٤٠٠ ١٨٥ ٤٢٩	خامات
١ ٤١٦ ٣٨١ ٣٥٣	١ ٦٦٦ ٤٧٩ ٥٨٦	أجور ومرتبوات ومزايا
٤١ ٨٨٩ ٢٧٠	٢٢ ٤٤١ ٨٨٧	تكلفة نظام المعاش التكميلي
١ ١٠٠ ٠٣٩ ٧١٢	١ ٣٥٠ ١٠٤ ٦٨٩	إهلاك الأصول الثابتة
٥ ١٢٢ ٥٣٨	٥ ١٢٢ ٥٣٨	استهلاك أصول أخرى
-	٤٨٠ ٠٢٨ ٨٠٨	تكلفة مبيعات لشركات تابعة
١٠ ٦٩٣ ٩٧٧ ٢٠٤	٥ ١٢٨ ٩٦٤ ٨٤٣	مصروفات صناعية وقطع غيار
٣٨ ٢٠١ ١٧٥ ٦٦٤	٣١ ٠٥٣ ٣٢٧ ٧٨٠	تكلفة التشغيل
٥٣٩ ٣٨٥ ٥٩٩	٢ ١٤٢ ٦٨٩ ٦٠٦	التغير في المخزون التام وغير التام
٣٨ ٧٤٠ ٥٦١ ٢٦٣	٣٣ ١٩٦ ٠١٧ ٣٨٦	تكلفة المبيعات
٢٩ ٩٤٥ ٧٣٣	٣٢ ٩٨١ ٣٣٥	٦- إيرادات أخرى
-	١ ٧١٠ ٠٠٠	إيرادات بيع مخلفات ومهمات وأخرى
٤ ٨١٠ ١٩١	٣ ٢٠٦ ٩٨٧	إرباح رأسمالية
٨٨٦ ٦٨٤	٨٩٧ ٤٧٤	غرامات وإيجارات محصلة
٣١ ٩٢٨ ٧٧٦	٥٥ ٤٣١ ٠٧٦	مساهمة مالية لتجديد وتطوير محطة الوقود
٦٧ ٥٧١ ٣٨٤	٩٤ ٢٢٦ ٨٧٢	أخرى
٧٦ ٠٦١ ٥٨٤	٩٦ ٧٠٣ ٨٠٦	٧- مصروفات البيع والتوزيع
٢ ٩٦١ ٦٢٩	١ ٥٨٦ ٦٧٢	أجور ومرتبوات
٢٢١ ٠٠٧ ٧٦٨	٢٥٦ ٧٨٨ ١٦١	تكلفة نظام المعاش التكميلي
٦٥ ٤٧٨ ٥٧٣	٨٩ ٤٤٣ ٧٢٤	مصاريف تصدير
٤٢٢ ٧٦٠	٤٢٥ ٥٧٣	دعاية وإعلان وعلاقات عامة
١٢٩ ٥١٦ ٥٢٤	١٢٢ ٦٨٤ ٦١٢	إهلاك الأصول الثابتة
٤٩٥ ٤٤٨ ٨٣٨	٥٦٧ ٦٣٢ ٥٤٨	أخرى
٤١٩ ٩٨٨ ٠٤٤	٦٤٧ ١٠٧ ٧٣١	٨- مصروفات إدارية وعمومية
٨ ٦١٧ ٤٠١	٤ ١١٧ ٠٤٨	أجور ومرتبوات ومزايا
٣٣ ٠٥١ ٣٤٤	٣٣ ٠٦٢ ٧٠٥	تكلفة نظام المعاش التكميلي
١٣ ٧٤٨ ٧٩٠	٩ ٤٥١ ١١١	إهلاك الأصول الثابتة
٢٣ ٧٠٣ ٢٤٣	٢٦ ٠٥٥ ٢٥٣	مصروفات صيانة وإصلاح
٢٤ ٤٨٦ ٢٦٨	٥٠ ٠٨٥ ٨١٩	مصروفات حراسة وأمن ونظافة
-	٨٨ ٤٠١ ٧٣١	إيجارات
١٨٦ ٨٣٨ ٩٤٥	٢٠٣ ٢٢٩ ٧٠٧	ضرائب و رسوم
٧١٠ ٤٣٤ ٠٣٥	١ ٠٦١ ٥١١ ١٠٥	أخرى

(إيضاح ١٣)

(إيضاح ١٣)

(إيضاح ١٣)

٩- مصروفات أخرى

السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنية مصري	جنية مصري	
١٨٢ ٧٦٩ ٥٧٧	٦٩ ٦٣٠ ٧٦٧	تبرعات
١٦ ٨٩١ ٣٤٩	١٤٧ ٥٤٦	خسائر الاضمحلال في المدينون وأخرى
١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	الانخفاض في قيمة المخزون
١ ٩٦٣ ٨٢١	١ ٢١٦ ٦٢٣	خسائر رأسمالية
٣ ٢٥١ ٩٩٦	١ ٦٧٥ ٩٧٥	مخصصات مكونة خلال العام
٥ ٨٤٥ ٠٧٧	٤ ٠٣١ ١٠٢	بدلات حضور ومصروفات أعضاء مجلس إدارة
٩٠ ٥١٥ ٥٨١	٨٧ ٣٢٦ ٦٤٠	مساهمة تكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل
٢٣٣ ٧٩٥ ٣٢٨	٦١ ٠٦٥ ٨١٠	مصاريف أخرى
<u>٥٥١ ٠٣٢ ٧٢٩</u>	<u>٢٢٩ ٠٩٤ ٤٦٣</u>	

١٠- إيرادات تمويلية

٨٢ ٦٤٢ ٤٤٩	٥٦ ٨٢٥ ٤٨٦	إيرادات فوائد دائنة
١ ٨٣٧ ٦٨٩	٢٢ ٢٨٦ ٠٠٧	الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للإقراض طويل الأجل
٣ ٢١١ ٠١٨	٣ ٣٦٣ ٣٦٠	إستهلاك عوائد مستحقة للإستثمارات في أدون خزانة
<u>٨٧ ٦٩١ ١٥٦</u>	<u>٨٢ ٤٧٤ ٨٥٣</u>	

١١- مصروفات تمويلية

٢ ٤١٣ ٣٤٦ ٤٥٣	٣ ٢١١ ٥٣٦ ٤٣٧	فوائد مدينة وعمولات ومصاريف بنكية
<u>٢ ٤١٣ ٣٤٦ ٤٥٣</u>	<u>٣ ٢١١ ٥٣٦ ٤٣٧</u>	

١٢- (خسائر) / ارباح ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية

٧ ٧٧٥ ٩٥٦	١٤٧ ٨١٧ ٨٧٠	(خسائر) / ارباح ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية
<u>٧ ٧٧٥ ٩٥٦</u>	<u>١٤٧ ٨١٧ ٨٧٠</u>	

- ما زالت الشركة القابضة في سبيل إتمام إجراءات توثيق تسجيل بعض الأراضي المشتراه من الجهات المختلفة (محافظة الإسكندرية - أفراد وجهات مختلفة).
- طبقاً لاتفاقيات قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فإن أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية مرهونة رهناً عقارياً وتجارياً بالإضافة الى رهن حيازي على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعاونة والتأمين الفنية لصالح البنك الأهلي المصري (وكيل الضمانات المحلية) وبنك رويال بنك - أوف أسكوتلاندا (وكيل الضمانات الأجنبية).
- تتضمن تكلفة الأراضي قيمة قطعة أرض مساحتها ٩٢٨ ألف متر مربع قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بشرائها من شركة تنمية خليج السويس بقيمة إجمالية ٢٨ مليون جنيه شاملة رسوم محافظة السويس البالغة ٥ مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ٩٥٦ ألف دولار أمريكي) بغرض إقامة مشروع صناعي عليها وطبقاً للعقد فإنه لا يحق للشركة تسجيل الأرض باسمها (لا بعد سداد كامل الأقساط وتم سداد القسط الأخير في ١٥ أكتوبر ٢٠١٠ وجرى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسجيل الأرض باسم الشركة).
- الأراضي المخصصة لشركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة بمدينة برج العرب الجديدة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز مدينة برج العرب والمقام عليها المبنى الإداري للشركة - لم يتم الانتهاء من إجراءات توثيقها وتسجيلها حتى تاريخه.
- يتضمن بند وسائل النقل والانتقال المعدات المؤجرة من شركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الشركة القابضة.
- وفقاً لشروط التعاقد بين شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" وشركة أكسون موبيل تم الحصول على مبالغ لقيمة ٦٢٨ ١٧٢ ٤ جنيه كمساعدة للشركة في تجديد وتطوير محطة تموين وخدمة السيارات المملوكة للشركة علي أن تلتزم الشركة برد تلك المبالغ وفقاً للمستهدف من المبيعات السنوية وقد بدء التشغيل الفعلي للمحطة بعد التجديد في ٢ سبتمبر ٢٠١٨.
- يتضمن بند الآلات والمعدات وبنود المياني قيمة مصنع تدوير الخبث وفصل المعادن وتم البدء في التشغيل بتاريخ ٣١ أغسطس ٢٠١٦ والمصنع مقام على أرض مستأجرة من شركة العز الدخيلة - الإسكندرية.
- جاري توثيق عقد شراء الأرض المخصصة للشركة (شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات) من هيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من جهاز تنمية مدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة حيث ان الشركة في سبيل حصولها على خطاب من جهاز مدينة السادس من أكتوبر موجه لمصلحة الشهر العقاري وهيئة المساحة تمهيداً للحصول على عقد البيع النهائي.
- قامت شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات بالحصول على رخصة تشغيل دائمة وفقاً لمذكرة المستشار القانوني فإن الشركة قامت بسداد كامل قيمة الأرض المخصصة وتنفيذ مشروع صناعي على تلك الأرض وقد حصلت على كافة الموافقات والترخيص اللازمة للتشغيل وتم تنفيذ كافة اشتراطات الدفاع المدني والحريق وموافقات البيئة والامن الصناعي.
- تم إدراج تكلفة الأصول الثابتة لشركة مصانع العز للدرفلة وفقاً للقيم العادلة نتيجة الاستحواذ على الشركة
- لم تقم شركة مصانع العز للدرفلة بتسجيل أرض مشروع المصنع الجديد في العين السخنة باسمها والبالغ قيمتها ٨٨٢ ٦٣٥ ٢٩ جنيه مصري .
- وفقاً لشهادة البنك الأهلي المصري (وكيل الضمان) بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يوجد رهن عقاري علي أراضي ومباني وعقارات مصنع العاشر من رمضان لصالح مجموعة البنوك.
- وفقاً لما هو موضح بالسجل التجاري للشركة فانه يوجد رهن تجاري لصالح وكيل الضمان عن نفسه ونيايه عن البنوك المقرضه علي كافة المقومات المادية والمعنوية والآلات والمعدات والسمعة التجارية وحقوق الملكية الصناعية الخاصة بالشركة.

١٤ - مشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنية مصري	جنية مصري
٨٠ ١٣٤ ١٧٢	١١١ ٠٥٣ ٥٥١
١٦٨ ٢٦٨ ١٣٨	٨١ ٦٨٨ ٩٤٧
٨٣ ٤٤٨ ٦٢٦	١٩ ٥٠٨ ٧٦٨
٣٣١ ٨٥٠ ٩٣٦	٢١٢ ٢٥١ ٢٦٦

مشروعات تحت التنفيذ - الشركة القابضة*

مباني وإنشاءات
آلات ومعدات تحت التركيب
دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

(شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

* يتمثل هذا البند في قيمة المشروعات تحت التنفيذ القائمة والتي تخص الشركة القابضة ولم يتم الانتهاء منها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
 إيضاحات أرقام (١٣، ٣٥)

١٥- الإستثمارات

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنية مصري	جنية مصري	
		١-١٥ إستثمارات مالية في شركات شقيقة
		- قيمة نصيب الشركة القابضة في صافي أصول الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م.) (تحت التصفية) وفقا لآخر قوائم مالية للشركة (نسبة المساهمة ٤٠% من رأس المال) وذلك بعد خصم قيمة الدفعة الأولى المحصلة بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥ والبالغة ٤٨٠ ألف جنيه.
٨٩ ٩٣٤	٨٩ ٩٣٤	
	(٨٩ ٩٣٤)	يخصم:
٨٩ ٩٣٤	-	خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمارات
٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	- قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة العز - الدخيلة للحديد والصلب - مصر (EZDK) (ش.ذ.م.م.) (نسبة المساهمة ٥٠% من رأس المال).
-	٣٠٠ ٠٠٠	- قيمة تكلفة ١٠% من مساهمة الشركة في رأس المال - شركة العز للصناعات الطيية
١١٤ ٩٣٤	٣٢٥ ٠٠٠	
		٢-١٥ إستثمارات مالية متاحة للبيع
		- قيمة مساهمة الشركة في شركة حديد عز بعدد ٩ ٤٦٢ ٧١٤ سهم بتكلفة إستثمارية بلغت ٨٠٢ ٢٧٨ ٥٣ جنيه مصري بنسبة مساهمة ١.٧٤٢% و هي الشركة القابضة لمصانع العز للدرفلة ويتم ادراج تلك الاستثمارات كأسهم خزينة بالقوائم المالية المجمعة لشركة حديد عز.
٩٨ ٥٠٦ ٨٥٣	١٠١ ٥٣٤ ٩٢١	
٩٨ ٥٠٦ ٨٥٣	١٠١ ٥٣٤ ٩٢١	
٤ ٠١٤ ١٧٥	٤ ٠١٥ ٧٣٦	- قيمة تكلفة مساهمة شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراسريل" بنسبة ٥% في رأس المال المصدر البالغ ٥٠ مليون دولار أمريكي لشركة أتلانتيك باسيفيك للنقل البحري والتجارة (ش.م.م.) بمبلغ ٢.٥ مليون دولار أمريكي، وتم سداد مبلغ ٢٥٠ ألف دولار أمريكي يمثل ١٠% من قيمة المساهمة في رأس المال المصدر للشركة بما يعادل ٤.٠١٤ مليون جنيه مصري.
٤ ٠١٤ ١٧٥	٤ ٠١٥ ٧٣٦	
١٧ ٧٢٦ ٢٦٦	١٧ ٧٢٦ ٢٦٦	- قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م.) (نسبة المساهمة ٥% من رأس المال)
(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)	(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)	يخصم:
--	-	خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمارات
٥١٠	٥١٠	- قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة EZDK Steel UK LTD (نسبة المساهمة ٥٠% من رأس المال) - تم وضعها تحت إدارة شركة BDO LLP البريطانية لتعثرها المالي إيضاح رقم (٣٧-٣).
--	(٥١٠)	يخصم:
٥١٠	-	خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمارات
١٠٢ ٥٢١ ٥٣٨	١٠٥ ٥٥٠ ٦٥٧	
١٠٢ ٦٣٦ ٤٧٢	١٠٥ ٨٧٥ ٦٥٧	إجمالي الاستثمارات

١٦- إقراض طويل الأجل

يتمثل بند إقراض طويل الأجل الظاهر ضمن بند الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة بمبلغ ٤٥ مليون جنيه مصري وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام وفقا لما يلي:-

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاح رقم	
جنية مصري	جنية مصري		سلف العاملين
٦٢ ٤٩٢ ٤٨٥	٥٧ ٦٥١ ٣٣٥		قروض العاملين
٣٩ ٢٣٩ ٢٥١	٣١ ٢٤٠ ٧٤٦		
١٠١ ٧٣١ ٧٣٦	٨٨ ٨٩٢ ٠٨١		
(٣٨ ٠٠٢ ٦٧٨)	(٣٤ ١٧١ ١٣٤)		بخصم:
٦٣ ٧٢٩ ٠٥٨	٥٤ ٧٢٠ ٩٤٧		المحول إلى قروض وسلف قصيرة الأجل
			القيمة الإسمية لسلف وقروض العاملين
(١٢ ٧٠٤ ٦٥٨)	(٩ ٣٤١ ٢٩٨)		بخصم:
			القروض الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقروض العاملين طويلة الأجل
٥١ ٠٢٤ ٤٠٠	٤٥ ٣٧٩ ٦٤٩		

١٧- أصول أخرى طويلة الأجل

يتمثل بند أصول أخرى طويلة الأجل في قيمة المبلغ المسدد للهيئة العامة للتنمية الصناعية بواسطة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) للحصول على رخصة إنتاج حديد تسليح، وبياناتها كالاتي:-

جنيه مصري	التكلفة في أول يناير ٢٠٢٠
٤٠ ٩٨٠ ٣٤٨	
(٥ ١٢٢ ٥٣٨)	
٣٥ ٨٥٧ ٨١٠	
	بخصم:
	إستهلاك العام
	بضائف:
	الصافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

١٨- الأصول والالتزامات الضريبية

١٨-١ يتمثل رصيد الأصول والالتزامات الضريبية الموجبة المثبتة فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	أصول	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	التزامات	أصول	الضريبة الموجبة
التزامات	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	الأصول الثابتة
٣ ٢٠٢ ٠٤٨ ٤٢٣	---	٣ ١٨٧ ٥٤٣ ٧١٧	---	---	المخصصات وخصائر الانخفاض
---	٨٤ ٣٥٧ ٧٦٥	---	---	٤٧ ٤٧١ ٩٠٨	في قيمة الأصول وأخرى
٣٧٤ ٦٩١ ٢٦٦	---	٣٤١ ٣٥٠ ٢٨١	---	---	أثر تعديل تكلفة الأصول
---	٢٧٧ ٨٥٦ ٧٩٧	---	---	٤٥١ ٧٤٥ ٣٦١	الضريبة الموجبة على خصائر العام
٦٣ ٩٧١ ١١٩	١٤ ٣٨٥ ٠٦٠	٥٨ ٢٠٠ ٦٥٣	---	١٢ ٤٧٨ ٣٢٦	أثر فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الأجنبية
---	١ ٤٣٥ ٧٠٢ ٤١٠	---	---	١ ٤٣٥ ٧٠٢ ٤١٠	خصائر ضريبية مرحلة
١٠ ١٧٦ ٣١١	---	١٠ ٨٥٧ ٦٢٧	---	---	فرق تقييم استثمارات مالية منحة للبيع غير محققة
٧٢٣ ٦٦٧ ٢٧٥	---	١ ٢٦٦ ٤١٧ ٧٣١	---	---	التزام ضريبي مؤجل لصافي القيمة العادلة للأصول القابلة للاستحواذ *
٤ ٣٧٤ ٥٥٤ ٣٩٤	١ ٨١٢ ٣٠٢ ٠٣٢	٤ ٨٦٤ ٣٧٠ ٠٠٩	١ ٩٤٧ ٣٩٨ ٠٠٥	---	إجمالي الضريبة الموجبة التي ينشأ عنها أصل/التزام
٢ ٥٦٢ ٢٥٢ ٣٦٢	---	٢ ٩١٦ ٩٧٢ ٠٠٤	---	---	صافي الضريبة الموجبة
(٢ ١١٠ ٤٤٨ ١٦١)	---	(٢ ٥٦٢ ٢٧٤ ٠٧٢)	---	---	الضريبة السابق تحميلها
---	---	(٦٨١ ٣١٦)	---	---	الضريبة الموجبة السابق تحميلها على قائمة الدخل الشامل (شركة مصانع العز للدرجلة)
---	---	---	---	---	الضريبة الموجبة (المحملة على) قائمة الدخل المجمعة عن العام
٤٥١ ٨٢٥ ٩١١	---	٣٥٤ ٠١٦ ٦١٦	---	---	

* يتمثل هذا البند بالأرقام المقارنة في قيمة الضريبة الموجبة المحملة على قائمة دخل شركة مصانع العز للدرجلة والمدرجة ضمن الأصول المقنتاه والالتزامات بصفة مؤقتة في تاريخ الاستحواذ (إيضاح رقم ٣٩).

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٢-١٨ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبند التالي:-

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنية مصري	جنية مصري	
٥٨٤ ٢٥١	٢ ٤١٠ ٤٠٠	الإضمحلل في قيمة العملاء والمدينون
٢٣ ٣٦٣ ٧٢٢	٢٣ ٩٦٩ ٨٠٦	المخصصات
---	٧٧٧ ٣٨٢ ٩٥٣	خسائر ضريبية مؤجلة
٢٣ ٩٤٧ ٩٧٣	٨٠٣ ٧٦٣ ١٥٩	الإجمالي

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بهذه البنود إما لعدم استيفاء اشتراطات اعتماد الخصم الضريبي أو لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

١٩- المخزون

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنية مصري	جنية مصري	
٢ ٥٧٤ ٤١٨ ٦٧٦	٢ ٧٧٠ ١٨٠ ٤٦١	خامات رئيسية ومساعدة
١ ٩١٢ ١٠٢ ٢٥٥	١ ٧٥٦ ٣٥٠ ١٧٤	قطع غيار ومهمات*
١ ٨٩٧ ٩٢٤ ٠٠٨	٢٩٦ ٤٧٨ ٢١٧	إنتاج غير تام
١ ١٥٦ ٥٥٠ ٧٨٢	٤٩٤ ٧٣٩ ٤٥١	إنتاج تام (أطول)
٩٦٦ ٤٠٦ ٥٩٨	١ ١٧٩ ٤٥٤ ٦٨٦	إنتاج تام (مسطحات)
٩٤ ١٦٢ ٣٥٨	١ ٦٨١ ٧٨٦	إنتاج تام حديد مختزل
١١ ٦٥٣ ٩٦٥	١٢ ٢٧٠ ٥٤٣	زيوت وشحوم وأخرى
٨ ٦١٣ ٢١٨ ٦٤٢	٦ ٥١١ ١٥٥ ٣١٨	

٢٠- العملاء والمدينون

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	إيضاح رقم	
جنية مصري	جنية مصري		
٩٤٥ ٣٦٤ ١٠٢	١ ٤٣٣ ١٨٣ ١٤٦		عملاء - عملاء تصدير
٧٣٤ ٠٢١ ٨٤٤	١ ٢٥٥ ١٢٤ ٥١٢		أوراق قبض
٤٦١ ٩٣٥ ٦٣٤	١ ٦٨ ٧٠٧ ١٠٠		موردين - أرصدة مدينة
١ ١١٠ ٧٩٩ ٦١٩	١ ١١٨ ٩٩٩ ١٥٦		تأمينات لدى الغير
٧٣ ٢٧٠ ١٩٠	١٧ ١٧٥ ١٥٠		مصلحة الجمارك (أمانات)
٩٣٠ ٤٨٣ ٤٠٨	١ ١٩٤ ١٧٦ ٠٧٩		مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة*
١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠	١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠		مصلحة الضرائب - مقابل حق الإنقاذ**
٥٧ ٩١٥ ٤٠٩	٦٠ ٩٦٩ ٢٣٧		مصروفات مدفوعة مقدماً
٣٧٣ ٨٩٩ ٧١٩	٨٠٤ ٠٣٧ ٠٥١		ضريبة القيمة المضافة
٣٨ ٠٠٢ ٦٧٨	٣٤ ١٧١ ١٣٤	(١٦)	إقراض وسلف عاملين قصيرة الأجل
١٧ ٣٣٧ ٤٤٤	١٩ ٥٧٠ ١٩٥		هيئة ميناء الإسكندرية
٣٥ ٠٦٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٦٠ ٠٠٠		مدينون - محكمة القاهرة الاقتصادية
٩٧ ٢٤١	٤ ٤٤٠ ٦٦٨		إيرادات مستحقة
١ ٧٣٠ ٠٦٨	٩٧٣ ١٢١		دفعات مقبلة من تحت حساب توزيع الأرباح
---	٢ ٧٤٧ ٧٠٢		عهد نقدية
٢٥٦ ٨٣٨ ٤٦٦	٧٤٩ ٠٣٨ ٨٥٧		مدينون متنوعون
٥ ١٦٤ ٢٣٣ ١٢٢	٧ ٠٢٦ ٩٠٠ ٠٢٧		
(٥٧ ٤٢٨ ٥٧٥)	(٥٦ ٢٢٧ ٧٧٠)		(بخصم):
٥ ١٠٦ ٨٠٤ ٥٤٧	٦ ٩٧٠ ٦٧٢ ٢٥٧		خسائر الإضمحلل في قيمة العملاء والمدينون***

* تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة مبلغ ٢٥٤ مليون جنية مصري قيمة الدفعات من تحت حساب جدول المطالبات الضريبية للشركة القابضة عن مشروعات الصلب المسطح والغرامات عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣١-١) ومبلغ ٢١٥ مليون جنية مصري يمثل دفعة مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال للشركة القابضة عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ومبلغ ٢٥ مليون دفعة من تحت حساب ضريبة الدخل من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٧ (إيضاح رقم ٣١-١).

** تتمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل حق الانتفاع في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية على مقابل حق الانتفاع للشركة القابضة برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوين بميناء الدخيلة والبالغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وهي محل نزاع قانوني (إيضاح رقم ٣٦-٢).

*** خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنية مصري	جنية مصري
٥٧ ٤٢٨ ٥٧٥	(٥٦ ٢٢٧ ٧٧٠)
٥٧ ٤٢٨ ٥٧٥	(٥٦ ٢٢٧ ٧٧٠)

خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون*

* يتضمن رصيد خسائر الاضمحلال في قيمة المدينون والارصدة المدينة الأخرى قيمة ديون متنازع عليها مع هيئة ميناء الإسكندرية والتي سبق تحملها علي قائمة الدخل بالسنوات السابقة.

-٢١ الاستثمارات المالية (أذون خزائنة)

تتمثل الاستثمارات المالية في قيمة شراء أذون خزائنة مصرية بيانها كالتالي:-

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنية مصري	جنية مصري
١٠١ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٦١ ٥٧٥ ٠٠٠
(٣ ٩٤٧ ٢٥٥)	(١١ ٨٤٣ ٠٨٨)
٩٧ ٠٥٢ ٧٤٥	٢٤٩ ٧٣١ ٩١٢

القيمة الإستردادية لأذون الخزائنة في تاريخ الاستحقاق

بخصم:

عوائد غير مكتسبة

القيمة الإستردادية

* يتمثل المبلغ في قيمة إجمالي العوائد المكتسبة علي استثمارات مالية (أذون خزائنة) قبل خصم الضريبة المستحقة والتي سيتم خصمها من المنفع بنسبة ٢٠٪ من العوائد المحصلة لتلك الأذون في تاريخ الاستحقاق وفقاً لأحكام القانون.

-٢٢ النقدية بالبنوك والصندوق

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنية مصري	جنية مصري
٥٢٦ ٣٦٠ ٨٥٢	٩١٥ ٥٣٣ ٩٢٩
٥٠٣ ٥٦٤ ٩٣٩	٥٧ ٧١٣ ٧٩٤
٢٢٠ ٣٢٣	٢١٤ ٨٠٣ ٦٨٧
١ ٠٣٠ ١٤٦ ١١٤	١ ١٨٨ ٠٥١ ٤١٠
٥١٥ ٤٤٩ ٨٧٣	٤٧٤ ٨١٣ ٠٥٩
٣٦ ٩٠٣ ١٥٥	١٧ ٥٦٦ ١٠٧
٥٥٢ ٣٥٣ ٠٢٨	٤٩٢ ٣٧٩ ١٦٦
١١ ٢٩٢ ٢٧٥	٤٩ ٧٥٣ ١٩٨
١ ٥٩٣ ٧٩١ ٤١٧	١ ٧٣٠ ١٨٣ ٧٧٤

بنوك عملة محلية

حسابات جارية

شيكات برسم التحصيل

ودائع لأجل

بنوك عملة أجنبية

حسابات جارية

ودائع لأجل*

النقدية بالصندوق

رصيد النقدية بالبنوك والصندوق

البنوك أرصدة دائنة*

بنوك عملة محلية

بنوك عملات أجنبية

رصيد البنوك أرصدة دائنة

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة

رصيد النقدية بالبنوك والصندوق

بخصم:

بنوك سحب على المكشوف

ودائع لأجل وحسابات جارية بفائدة مجمدة وفي حدود الائتمان الممنوحة من

البنوك

صافي النقدية وما في حكمها في آخر العام لأغراض قائمة التدفقات النقدية المجمعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
(١١ ٤٤٩ ١٧٢ ٠٥١)	(١٣ ٧٦٥ ٦٤٩ ٢٢٨)
(١ ٢١٦ ٤٣١ ٧٩١)	(١ ٠٤٩ ٧٥٦ ٣٤٦)
(١٢ ٦٦٥ ٦٠٣ ٨٤٢)	(١٤ ٨١٥ ٤٠٥ ٥٧٤)
١ ٥٩٣ ٧٩١ ٤١٧	١ ٧٣٠ ١٨٣ ٧٧٤
(١٧٧ ٧٢١ ٠٦٩)	(١٥٣ ٤٠٥ ٣٩٤)
(١٠٢ ٧٠٨ ١٦٥)	(١٣٨ ٩٢٦ ٧٥٨)
١ ٣١٣ ٣٦٢ ١٨٣	١ ٤٣٧ ٨٥١ ٦٢٢

* تتمثل بنوك - تسهيلات ائتمانية في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة من البنوك المحلية بالجنيه المصري والعملة الاجنبية لتمويل رأس المال العامل وذلك على اساس سعر فائدة مرتبط بمتوسط سعر الاقراض والخصم المعن بالبنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وطبقا لسعر الليبور على المبالغ المسحوبة بالعملة الاجنبية وذلك وفقاً للاتفاقيات المبرمة مع البنوك والخاصة بمنح الشركة حدوداً للتسهيلات الائتمانية في إطار خطة الشركة التمويلية (إيضاح رقم ٢٣).

تتضمن بنوك - تسهيلات ائتمانية خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح بمبلغ ١٥٩٤ مليون جنيه مصري في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية بالجنيه المصري وذلك مقابل ضمانات متنوعة أهمها رهن حيازي على المخزون وكفالات تضامنية من وشركة عز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - الشركة القابضة- (إيضاح رقم ٣٥-٢) ، وكذلك التنازل للبنوك عن حصيلة كافة عقود التصدير وإيداع كافة إيرادات البيع المحلي طرف البنوك والتأمين على المخزون ضد السطو والحريق لصالح البنوك، وذلك على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الاقراض المعن من البنك المركزي بالإضافة إلى عمولة أعلى رصيد مدين.

يتضمن بند تسهيلات ائتمانية الخاص بشركة العز لصناعة الصلب المسطح مبلغ ٤٦٣ ٤٣١ ٣٢ دولار امريكي المعادل لمبلغ ٥١٢ ٤١٨ ٢٣٠ جنية مصري حيث استفادت الشركة من مبادرة البنك المركزي المصري (تمويل عمليات تصدير شركات كبرى)

يتضمن رصيد الودائع بالعملة الأجنبية لشركة حديد للتجارة والصناعة "كونتراستيل" في قيمة المعادل لمبلغ ١٠٤ مليون دولار امريكي تم ربطها لدى البنك المصري لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر لمدة ثلاثة أشهر بمعدل فائدة متوسط ٣٪ سنوياً وتجدد تلقائياً.

٢٣- الالتزامات طويلة الأجل

تتمثل الالتزامات طويلة الأجل في قيمة الالتزامات طويلة الأجل وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة السداد خلال عام كامل كما يلي:-

٢٣-١ قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل

٢٣-١-١ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملة المحلية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	اليومان
٣ ٨١٨ ٨٠٩ ٢٦٢	٣ ٥٩٢ ٣٠١ ١٢٦	تسهيلات بالعملة المحلية
٤ ٠٧٢ ٨١٠ ٨٠٣	٤ ٨٤٩ ١٧٥ ٢٤٣	قروض بالعملة المحلية
٧ ٨٩١ ٦٢٠ ٠٦٥	٨ ٤٤١ ٤٧٦ ٣٦٩	
٢ ٣٨٢ ٨٨١ ٢٨٥	٢ ١٠٥ ٣٣٦ ٢٥٢	٢٣-١-٢ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملة الاجنبية
٤٦٣ ٤٩٣ ١٣٢	٢٢٥ ٦٥٥ ١١٠	١- قروض بالعملة الاجنبية
٢ ٨٤٦ ٣٧٤ ٤١٧	٢ ٣٣٠ ٩٩١ ٣٦٢	٢- تسهيلات بالعملة الاجنبية
١٠ ٧٣٧ ٩٩٤ ٤٨٢	١٠ ٧٧٢ ٤٦٧ ٧٣١	

جدول بأسعار الفائدة وشروط السداد

شروط السداد	سعر الفائدة	١- قروض وتسهيلات عملة محلية
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الكوريدور المعن من البنك المركزي المصري	فائدة متغيرة
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور	٢- قروض وتسهيلات عملة أجنبية
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر فائدة متغير مرتبط بسعر اليوريبور	فائدة متغيرة دولار
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر فائدة متغير مرتبط بسعر اليوريبور	فائدة متغيرة يورو

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

٣-١-٢٣ تسهيلات دوارة متوسطة الأجل

البنك الأهلي المصري

* قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوارة متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه مصري (مدته ثلاث سنوات) ينتهي في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤ ويبلغ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٥٢٧.٠٥ مليون جنيه مصري .

بنك قطر الوطني الأهلي

* قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوارة متوسط الأجل من بنك قطر الوطني - الأهلي بقيمة ١٥٠٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالعملة الأجنبية ويستحق في يناير ٢٠٢١ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١٢٨٤.٦٠ مليون جنيه مصري.

البنك المصري لتنمية الصادرات

* قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوارة متوسط الأجل من البنك المصري لتنمية الصادرات بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالعملة الأجنبية يستحق في إبريل ٢٠٢٢ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٨٧.٢٥ مليون جنيه مصري .

البنك العربي الإفريقي الدولي

* قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوارة متوسط الأجل من البنك العربي الإفريقي الدولي بمبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية ويستحق في يوليو ٢٠٢٣ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١٤٠٣.٨١ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٢٢٦.٤٣ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ١٤.٣٢ مليون دولار أمريكي.

عقد التمويل الدوار المشترك مع بنك مصر والبنك الأهلي المصري

* قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوارة مشترك من بنك مصر والبنك الأهلي المصري لتمويل احتياجات رأس المال العامل الخاصة بشركتي العز للدرفلة والعز للصلب المسطح (شركات تابعة) ، علي ان يكون بنك مصر وكيل التمويل ووكيل الضمان والبنك الأهلي المصري بنك حساب الإيرادات (مساهم بصورة غير مباشرة عن طريق شركة الأهلي كإبتال للاستثمارات) ويكون تاريخ الإستحقاق النهائي للقروض ٢٠٢١/٧/١٩ قابل للتجديد سنويا بعد موافقة كافة البنوك المشاركة بمبلغ ٣ مليار جنيه مصري وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١.٥٩٨ مليون جنيه مصري .

قروض متوسطة الأجل

بنك قطر الوطني الأهلي

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك قطر الوطني - الأهلي بغرض إعادة هيكلة جزء من المديونية القائمة بمبلغ ٦٩٥ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على عدد ستة وعشرون قسط ربع سنوي تنتهي في ٣١ أغسطس ٢٠٢٥ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٥١.٨٣ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٨١٩.١٩ مليون جنيه مصري.

البنك العربي الإفريقي الدولي :

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك العربي الإفريقي الدولي بغرض إعادة هيكلة جزء من المديونية القائمة بمبلغ ٦١٥ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على عدد ثمانية وعشرون قسط ربع سنوي تنتهي في ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٥ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٤.٠ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٩٥.٤٢ مليون جنيه مصري.

بنك الإسكندرية

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك الإسكندرية بغرض إعادة هيكلة جزء من المديونية القائمة بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على عدد ستة وعشرون قسط ربع سنوي تنتهي في ١٥ يناير ٢٠٢٦ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤١.٢٣ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٥١.٦٥ مليون جنيه مصري.

اتش اس بي سي

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك اتش اس بي سي بغرض تمويل مشروع تطوير وعمره مصنع الاختزال المباشر الثاني بمبلغ ١٢.٥ مليون يورو ومبلغ ٨٠ مليون جنيه مصري ويتم سداد القرض على عدد اثني عشر قسط نصف سنوي تنتهي في ١٥ يناير ٢٠٢٦ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٦.٨٨ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده ١١.٠٩٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١٧٥.٤٠ مليون جنيه مصري.

بنك الكويت الوطني

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك الكويت الوطني بغرض إعادة هيكلة جزء من المديونية القائمة بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على عدد ستة وعشرون قسط ربع سنوي تنتهي في ٢٨ أغسطس ٢٠٢٦ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١٧.٧١ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢٧٩.٩١ مليون جنيه مصري.

شركة العز لصناعة الصلب المسطح

- يقوم بنك رويال بنك أوف سكوتلاند (Royal Bank of Scotland RBS) الذى حل محل ناشيونال ويستمنستر (National West Minister Bank) بمهمة منسق قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) (Intercreditor agent) بالإضافة الى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها تسعة بنوك.
- وطبقا لاتفاقيات القروض فإن البنك الاهلى المصرى هو وكيل الضمانات المحلية Onshore security Agent، وبنك رويال بنك - أسكوتلاند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقارى والتجارى على ارض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازى على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة التابعة فى عقود الانشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك.
- تحتسب فوائد قروض البنك الاهلى المصرى والقروض بضمان الصادرات الإيطالية بالدولار الأمريكى على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصرى على اساس سعر فائدة مرتبط بسعر الإقراض والخصم المعلم من البنك المركزى المصرى.
- هذا وقد قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة اقساط القروض. وقد بدأت الشركة التابعة بسداد الأقساط المجدولة بانتظام اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٤ وحتى اغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدد الاتفاق مع البنوك لإعادة جدولة اقساط القروض مرة أخرى.
- وقد بلغت اقساط القروض المستحقة السداد خلال عام الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بناءا علي اتفاقيات القروض مبلغ ٧٦.٦٥ مليون دولار أمريكي عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

*** يتمثل بند التزامات طويلة الاجل اخرى بالعملة الاجنبية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فى قيمة اقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار امريكى بما يعادل ٦٢٠ مليون جنيه مصرى من شركة دانيللى بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ فى سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الاهلى المصرى وبنك مصر والبنوك الأجنبية المشاركة فى القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية وتحتسب فائدة على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

شركة مصانع العز للدرفلة

بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١٠، حصلت الشركة على قرض طويل الأجل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر بحد إنتماني ٢,٢٧ مليار جنيه مصرى مقسم إلى ثلاثة شرائح الأولى قيمتها ١,٨ مليار جنيه مصرى والثانية قيمتها ٣٥٠ مليون جنيه مصرى و الثالثة قيمتها ١٢٠ مليون جنيه مصرى و قد تم السحب الفعلى بتاريخ ٢١ ابريل ٢٠١٠

ويتم سداد القرض على النحو التالي:

- الشريحة الأولى والثانية تسدد علي دفعات ربع سنوية غير متساوية تبدأ بعد ٦ شهور من انتهاء فترة السماح (الفترة من تاريخ توقيع العقد حتى ٣ شهور من إتمام المشروع أو بأنقضاء ٢٧ شهر علي توقيع العقد ايهما اقرب) بفائدة ربع سنوية تساوي سعر الإقراض ليلية واحدة الساري من البنك المركزي قبل ٢ يوم عمل من بداية كل فترة عائد (٣ شهور) بالإضافة الي الهامش.
- الشريحة الثالثة فتسدد في خلال ١٨٠ يوم كحد أقصى من تاريخ السحب بفائدة شهرية تساوي سعر الإقراض ليلية واحدة الساري من البنك المركزي قبل ٢ يوم عمل من بداية كل فترة عائد (شهر) بالإضافة الي الهامش.
- بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٣، حصلت الشركة علي موافقة البنوك المقرضة بزيادة قيمة القرض (الشريحة الأولى) بمبلغ ٥٥١ ٤٩٤ ٠٠٠ جنيه مصرى مع بقاء الشريحة الثانية والشريحة الثالثة كما هما ليصبح إجمالي الحد الائتماني ٢.٨٢١ مليار جنيه مصرى علي ان يكون تاريخ تفعيل الملحق الجديد للعقد هو تاريخ اول سحب ويتم سداد القرض علي النحو التالي:
- الشريحة الأولى والثانية علي ٢٣ دفعة ربع سنوية غير متساوية تبدأ بعد ثلاثة شهور من انتهاء فترة السماح (١٨ شهرا من تاريخ تفعيل الملحق الجديد للعقد أو تاريخ إتمام المشروع ايهما اقرب) بفائدة ربع سنوية تساوي سعر الإقراض ليلية واحدة الساري من البنك المركزي قبل ٢ يوم عمل من بداية كل فترة عائد (٣ شهور) بالإضافة الي الهامش.
- الشريحة الثالثة فتسدد في خلال ١٨٠ يوم كحد أقصى من تاريخ السحب بفائدة شهرية تساوي سعر الإقراض ليلية واحدة الساري من البنك المركزي قبل ٢ يوم عمل من بداية كل فترة عائد (شهر) بالإضافة الي الهامش.

- بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٥، حصلت الشركة على موافقة البنوك المقرضة بزيادة قيمة القرض (الشريحة الأولى) بمبلغ ٥٤٨ ٠٠٠ جنية مصري مع بقاء الشريحة الثانية والشريحة الثالثة كما هما ليصبح إجمالي الحد الائتماني ٣,٠٥٠ مليار جنية مصري على ان تنتهي فترة السماح في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ ويكون سداد القرض على النحو التالي:
- الشريحة الأولى والثانية على ٢٧ دفعة ربع سنوية غير متساوية تبدأ بعد ثلاثة شهور من انتهاء فترة السماح (٣٠ يونيو ٢٠١٦) بفائدة ربع سنوية تساوي سعر الإقراض لليلة واحدة الساري من البنك المركزي قبل ٢ يوم عمل من بداية كل فترة عائد (٣ شهور) بالإضافة الي الهامش.
- الشريحة الثالثة فتسدد في خلال ١٨٠ يوم كحد اقصى من تاريخ السحب بفائدة شهرية تساوي سعر الإقراض لليلة واحدة الساري من البنك المركزي قبل ٢ يوم عمل من بداية كل فترة عائد (شهر) بالإضافة الي الهامش.
- تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم مجموعة من الرهون العقارية بالمحل التجاري وتم التأشير بذلك في السجل التجاري.
- تم تغطية الشريحة (ج) من مبلغ ٢٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيها مصريا الي مبلغ ٢ ٥٨٣ ١٤٣ ٨٥٢ جنيها مصريا في تاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨ وتم التنفيذ الفعلي في ٥ نوفمبر ٢٠١٨ واستخدم في سداد القروض المعبريه للبنوك (البنك العربي الافريقي، بنك مصر، بنك القاهرة، وحصص من البنك الأهلي المصري).
- وفقا لشهادة البنك الاهلي المصري (وكيل الضمان) بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يوجد رهن عقاري علي أراضي ومباني وعقارات مصنع العاشر من رمضان لصالح مجموعة البنوك.
- وفقا لما هو موضح بالسجل التجاري للشركة فانه يوجد رهن تجاري لصالح وكيل الضمان عن نفسه ونيايه عن البنوك المقرضه علي كافة المقومات المادية والمعنوية والألات والمعدات والسمعة التجارية وحقوق الملكية الصناعية الخاصة بالشركة .

٤-١-٢٣ أوراق دفع والتزامات أخرى طويلة الاجل

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	
٧٤٥ ٨٦٥ ١٩٨	٣ ١٧٣ ٢٠١ ٤٠٦	أوراق دفع طويلة الاجل*
٥٨٤ ٣٤١ ٥٨٠	٥٨٤ ٣٤١ ٥٨٠	اقتراض من شركة دانيللي الإيطالية **
		يخصم:
(٣٠٩ ٨٨٣ ٢٥٣)	(٥٤٨ ٩١٢ ٠٣١)	القيمة الغير مستهلكة من خصم القيمة الحالية ***
<u>١ ٠٢٠ ٣٢٣ ٥٢٥</u>	<u>٣ ٢٠٨ ٦٣٠ ٩٥٥</u>	الرصيد

* يتمثل البند في قيمة الجزء طويل الاجل من الالتزامات المستحقة لشركة سيتي جاز طبقاً للجدولة المتفق عليها بين شركة عز الدخيلة والعز للدرفلة والعز لصناعة الصلب المسطح وشركة سيتي جاز والخاصة بأرصدة فواتير مستحق على الشركة وفروق عدم استخدام الحد الادني لأعوام ٢٠١٠/٢٠٠٩ على ان يتم السداد على أقساط شهرية متساوية لمدة ٦٠ شهر حتى عام ٢٠٢٢.

** يتمثل هذا المبلغ في قيمة الخصم غير المستهلك الخاص بالسداد الموجل لقيمة الالتزامات المشار اليها أعلاه وقد تم تحميل قائمة الدخل المجمعة بما يخص العام.

أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام

٥-١-٢٣ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالعملة المحلية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	إيضاح رقم
٤٦٦ ٧١٨ ٣٣٣	١٢٨ ٠٥٦ ٥٧٤	أقساط قروض خاصة بشركة العز لصناعة الصلب (١-٢٣)
		المسطح (شركة تابعة)
٤٦٦ ٧١٨ ٣٣٣	١٢٨ ٠٥٦ ٥٧٤	

٦-١-٢٣ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالعملة الأجنبية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	إيضاح رقم
٢ ٣١٩ ٢٦٨ ٤٩١	٣ ٠٦٦ ٧١٠ ٩٧١	أقساط قروض خاصة بشركة العز لصناعة الصلب (١-٢٣)
-	٧٥٨ ٦٨٣ ٧٢٤	المسطح (شركة تابعة)
		أقساط قروض خاصة بشركة العز لصناعة الصلب
		المسطح (شركة تابعة)
٢ ٣١٩ ٢٦٨ ٤٩١	٣ ٨٢٥ ٣٩٤ ٦٩٥	
٢ ٧٨٥ ٩٨٦ ٨٢٤	٣ ٩٥٣ ٤٥١ ٢٦٩	

٢٤- إرسدة دائنة ناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة مستخدمة للإكتتاب في زيادة رأس المال:-
يتمثل رصيد الأرصدة الدائنة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة مستخدمة للإكتتاب في زيادة رأس المال البالغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٨ ٩١٩ ٥٠٦ ٨٤٠ جنية مصري أسهم شركتي العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة التي تم الاستحواذ عليها في مقابل أرصده دائنة مستخدمة للإكتتاب في زيادة رأس المال إيضاح رقم (٣٩)، (١-١٥).

شركة العز للصلب المسطح

القيمة بالجنيه	عدد الأسهم	إيضاح رقم
٥ ٧٥٨ ٥٨٤ ٣٦٧	٣٥ ٢٨٩ ٠٠٠	اسم المساهم :- شركة حديد عز
٥١١ ٤٢١ ٩٤٢	٣ ١٥٠ ٠٠٠	بنك مصر
٣٩٧ ٧٧٢ ٦٢١	٢ ٤٥٠ ٠٠٠	البنك الأهلي المصري
١٧٨ ٥٩١ ٧٨٩	١ ١٠٠ ٠٠٠	بنك الاستثمار القومي
١ ٦٢٣ ٥٦١	١٠ ٠٠٠	مساهمون آخرون
٦ ٨٤٧ ٩٩٤ ٢٨٠	٤١ ٩٩٩ ٠٠٠	الإجمالي
		شركة مصانع العز للدرفلة
		اسم المساهم :- شركة حديد عز
٢ ٠٥١ ٤٠٨ ٦٢٤	٨٨ ٩٢١ ٠٥٠	صندوق المعاشات - نقابة المهن التطبيقية
١٧ ٣٤٨ ٦٤٠	٧٥٢ ٠٠٠	الشركة الوطنية لتنمية الصناعات المعدنية
٢ ٣٨٠ ٨٢٤	١٠٣ ٢٠٠	الشركة الاتحادية للاستثمارات الصناعية
٩٢ ٢٨٠	٤٠٠٠	نقابة التطبيقيين
٩٢ ٢٨٠	٤٠٠٠	مساهمون آخرون
١٨٩ ٩١٢	٨ ٢٣٢	الإجمالي
٢ ٠٧١ ٥١٢ ٥٦٠	٨٩ ٧٩٢ ٤٨٢	الرصيد
٨ ٩١٩ ٥٠٦ ٨٤٠		بخصم:
(١ ٦٨٤ ٦٧٥ ٥٣٦)		أطراف ذات علاقة طويلة الأجل
٧ ٢٣٤ ٨٣١ ٣٠٤		الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
		بخصم:-
٦١٤ ٧٦٢ ٤٠٠	(١٠-٣٠)	المحول إلى زيادة رأس المال
٦ ٦٢٠ ٠٦٨ ٩٠٤	(ج١-٣٠)	المحول إلى علاوة اصدار
		الرصيد

وفقاً لقرارات الجمعيتين العامتين العاديتين المنعقدتين بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ والإجراءات المتخذة وموافقة كلاً من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فقد تم دعوة قدامى المساهمين للإكتتاب الذي تم وفقاً للإجراءات القانونية وقد وافق مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠٢٠ بالإجماع على زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٣٠٠ ٤٤١ ٣٣٦ جنيه مصري إلى ٢٠٣ ٧٠٠ ٩٥١ جنيه مصري بزيادة قدرها ٤٠٠ ٧٦٢ ٦١٤ جنيه مصري وذلك بإصدار عدد ٦ ١٤٧ ٦٢٤ سهم على أن تصدر أسهم الزيادة بالقيمة العادلة للسهم وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل والبالغ قدرها ١ ١٧٦.٨٥ جنيه مصري بواقع ١٠٠ جنيه للسهم قيمة اسمية (بقيمة اسمية إجمالية قدرها ٤٠٠ ٧٦٢ ٦١٤ جنيه مصري) مضافاً إليها ١ ٠٧٦.٨٥ للسهم علاوة إصدار (بقيمة اسمية إجمالية للعلاوة قدرها ٠.٦٨ ٩٠٤ ٦٢٠ جنيه مصري) وبدون مصاريف إصدار، سددت قيمة الزيادة بالكامل باستخدام الأرصدة الدائنة الناتجة عن استحواذ الشركة (شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية) على أسهم المكتتبين في الزيادة في شركتي العز لصناعة الصلب المسطح ومصانع العز للدرفلة على أساس القيمة العادلة لتلك الأسهم والظاهرة بالمركز المالي للشركة في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩ والموافق عليه من قطاع متابعة الأداء الإقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار بموجب تقرير الفحص المالي الصادر من القطاع تحت رقم ٢٠٢٠/١١٥١ بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٠. وقد تم الحصول على موافقة كلاً من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على إصدار أسهم زيادة رأس المال وتعديل المادتين ٦، ٧ من النظام الأساسي للشركة خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وتم إكمال الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لإجراء التعديلات والتأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر والمدفوع بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٢٩-أ-ب).

وقد تم إثبات الرصيد الدائن المستحق لشركة حديد عز بعد تغطية حصته في الإكتتاب في رأس المال بالأرصدة الدائنة بند معاملات من أطراف ذات علاقة كرصيد غير مطالب به في الأجل القصير.

٢٥- موردون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصري	
٥ ٣٨٨ ٣١١ ٥٧٠	٤ ٢٦٢ ٧٨٥ ٧٤٩	موردون *
٨٥٤ ٢٢٥ ٣٧٣	٦٥٠ ٨٥٥ ٣٢٤	أوراق دفع
١ ٠٧٠ ٥٧١ ٤٢٦	٩٨٥ ٤١١ ٧٦٦	عملاء- أرصدة دائنة
٥٤٢ ٥٨١ ٦٥٥	٦١٩ ١٨٣ ٥٨٤	فوائد مستحقة
٧١٣ ١٨٥ ٥٢٥	١ ٠٥٤ ١١٣ ٢٤٤	مصروفات مستحقة
—	١٢٣ ٠٠٨ ٩٧١	المساهمة التكاليفية
٥٨ ١٦٢ ٠٩٠	٤ ٢٤٠ ٢٦٦	الضريبة على القيمة المضافة
٣٦ ٦٥٤ ٥١٩	٤٥ ٩٩٧ ٩٤١	تأمين أعمال محتجزة
٩٣ ٠١٣ ٣١٩	١٧١ ٩٢٦ ٩٤٩	مصلحة الضرائب
٩٦ ٤٨٢ ٥١١	٩٦ ٤٨٢ ٥١١	هيئة ميناء الإسكندرية
٤١ ٥١٣	٤٥ ٠١٣	دائنو توزيعات
١٨٥ ٤٧٨ ٦٣٢	١٧١ ٨٥٩ ٣٥٠	دائنون متنوعون
٨٩٧ ٤٧٤	١ ٠٣٦ ٠٦٠	إيرادات مؤجلة تستحق خلال العام
٩ ٠٣٩ ٦٠٥ ٦٠٧	٨ ١٨٦ ٩٤٦ ٧٢٨	

* يتضمن بند الموردون في ٢٠٢٠/١٢/٣١ للمعادل لمبلغ ٧١١ ٠٦١ ٩٧٩ جنيه مصري مستحق للمورد دانيلى، وخلال الفترة اللاحقة قامت الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٧ بإبرام اتفاق تسوية (Settlement Agreement) حيث تم الاتفاق مع المورد المذكور على إعادة جدولة سداد المديونية والفوائد المضافة إليها وفقاً لما يلي:

يتم سداد الإلتزام المستحق للمورد وفقاً لفواتير الشراء والمعادل لمبلغ ١٥٩ ٩٧٨ ٨٢٩ جنيه مصري بالإضافة إلى الفوائد المحسوبة عليه (اعتباراً من ٢٠٢٠/١/١ على ٢١ قسط ربع سنوي تنتهي في ٢٠٢٦/٣/١٠).

يتضمن اتفاق التسوية قيام المورد بالتنازل عن الفوائد المستحقة له طرف الشركة والمحسوبة عن الإلتزام الخاص بتوريد الآلات ومعدات خلال السنوات السابقة عن الفترة من تاريخ إستحقاق سداد الفاتورة وحتى ٢٠٢٠/١٠/٣١ والمعادل لمبلغ ١٤٨ ٣٤٢ ٠٠٣ جنيه مصري والمدرجة ضمن الرصيد المستحق للمورد في ٢٠٢٠/١٢/٣١ في حالة الإلتزام الشركة بسداد كافة الأقساط الربع سنوية وفقاً لإتفاق التسوية.

قامت الشركة القابضة بتوقيع كفالات تضامنية لصالح المورد المذكور أعلاه ضماناً لقيام الشركة بسداد مستحقاته الواردة بإتفاق التسوية. (إيضاح رقم ٣٥-٢)

وفقاً لإتفاق التسوية يصبح الجزء المستحق السداد للمورد خلال عام ٢٠٢١ للمعادل لمبلغ ٧٥٨ ٤٦٧ ١١٦ جنيه مصري والجزء المتبقى من المديونية سيتم سداها حتى ٢٠٢٦/٣/١٠ (إيضاح رقم ٣٥-٢).

-٢٦

الإيرادات المؤجلة

تتمثل الإيرادات المؤجلة في قيمة المساعدة المالية الممنوحة من شركة اكسون موبيل لتجديد وتطوير محطة تموين وخدمة السيارات المملوكة لشركة كونتراسيتل (شركة تابعة) على أن تلتزم الشركة برد تلك المبالغ وفقاً للمستهدف من المبيعات السنوية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	
٣٣٥.٨٧٧	٢٤٦٤.١٩٣	قيمة منح مالية لتجديد وتطوير محطة الوقود
(٨٨٦.٦٨٤)	(٨٩٧.٤٧٤)	بخصم:
٢٤٦٤.١٩٣	١٥٦٦.٧١٩	ماتم ادراجة بقائمة الدخل المجمعة عن تلك السنة
		رصيد المنحة
(٨٩٧.٤٧٤)	(٨١٦.٧١٩)	بخصم:
١٥٦٦.٧١٩	٧٥٠.٠٠٠	الإيراد المؤجل المستحق خلال العام
		رصيد الإيراد المؤجل طويل الاجل

-٢٧

المخصصات

الرصيد في ٢٠٢٠/١٢/٣١ جنيه	المستخدم خلال العام جنيه	المكون خلال العام جنيه	الرصيد في أول يناير ٢٠٢٠ جنيه	
٢٦٤.٣٢٣.٨٧٧	(٣.٠٩١.٨٩٥)	٤٧.٨٤٠.٥٩٤	٢١٩.٥٧٥.١٧٨	مخصص ضرائب ومطالبات *
١.٩٥٥.٠١٨	-	-	١.٩٥٥.٠١٨	مخصص قضايا عمالية ومدنية
٢٦٦.٢٧٨.٨٩٥	(٣.٠٩١.٨٩٥)	٤٧.٨٤٠.٥٩٤	٢٢١.٥٣٠.١٩٦	

* يتمثل مخصص الضرائب والمطالبات في قيمة مطالبات عن التزامات غير محددة التوقيت ولا المقدار فيما يتعلق بأنشطة الشركة وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات دورياً وتحديث مبلغ المخصص وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة" نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

-٢٨

الالتزامات نظام المعاش التكميلي

اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر ان تمنح كلا من شركة عز الدخيلة - للصلب الإسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراسيتل (شركة تابعة) العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك للعاملين بكلتا الشركتين وذلك ليستفيد به أى من حالات التقاعد عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لاي من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحمل الشركة باقى التكلفة.

وقد بلغت قيمة تكلفة نظام المعاش التكميلي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٣٠ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لتقرير الخبير الاكتوارى المصدر سنوياً.

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	
١٩٦.٧٣٢.٨١٦	٢١٧.٥٠٠.٤٩٤	إجمالي التزامات نظام المعاش التكميلي
١٦.٨٣١.٣٣٠	٢٠.٧٧١.٢٨٨	بوزع كالتالى:
١٧٩.٩٠١.٤٨٦	١٩٦.٧٢٩.٢٠٦	المدرج ضمن الالتزامات المتداولة
١٩٦.٧٣٢.٨١٦	٢١٧.٥٠٠.٤٩٤	المدرج ضمن الالتزامات طويلة الاجل

أولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال العام فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنية مصري	جنية مصري	
١٣٢ ٥٣٢ ١١٤	١٩٦ ٧٣٢ ٨١٦	الرصيد اول العام
٣٢ ٣٢٢ ٢٩٤	٢ ٨٤٠ ٦١٠	بضائف:
٢٠ ٩٩٧ ٤٧٤	٢٥ ٧٣٦ ٨٥٥	تكلفة الخدمة الحالية
١٨٥ ٨٥١ ٨٨٢	٢٢٥ ٣١٠ ٢٨١	تكلفة العائد
١١ ٧٠٩ ٠٥٨	(٣ ٩٠٦ ٥٩٣)	(الارباح) / الخسائر الاكثوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
٨ ٣٥٨ ٠٠٦	٨ ٠٢٠ ١٧٤	اشتراكات العاملين المدفوعة خلال العام
١٠٨ ٤٨١	(٣٨ ٧١١)	التعديل على تكلفة مزايا نظام المعاش التكميلي
٢٠٦ ٠٢٧ ٤٢٧	٢٢٩ ٣٨٥ ١٥١	
(٩ ٢٩٤ ٦١١)	(١١ ٨٨٤ ٦٥٧)	بخصم:
١٩٦ ٧٣٢ ٨١٦	٢١٧ ٥٠٠ ٤٩٤	معاشات مدفوعة

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة خلال العام فيما يلي:-

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
جنية مصري	جنية مصري	
٣٢ ٤٧٠ ٨٢٦	٣ ٥٩٤ ٣٦٧	تكلفة الخدمة الحالية
٢٠ ٩٩٧ ٤٧٤	٢٦ ٥٥١ ٣٩٨	تكلفة العائد
	٧٩٠ ٢٤٧	تكلفة الخدمة السابقة
٥٣ ٤٦٨ ٣٠٠	٣٠ ٩٣٦ ٠١٢	

وتتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الأكتواري فيما يلي:-

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
%١٤	%١٤,٠٦	أ- معدل سعر الخصم
%٣,٦٣	%١٤,٥	ب- معدل تضخم الأسعار

متوسط الافتراضات لتحديد صافي تكلفة المزايا

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد صافي تكلفة المزايا
%١٨	%١٤	أ- معدل الخصم
%١٦	%٣,٦٣	ب- معدل التضخم

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبير الأكتواري:-

معدل الخصم	معدل الخصم	القيمة الحالية للالتزام
%١٨,٥	%١٧,٥	تكلفة الخدمة الحالية والعائد
جنيه	جنيه	
١٢٧ ٥٣٠ ٧٤٩	١٣٧ ٣٤١ ٦٣٥	
٢٠ ٧٨٠ ٥١٣	٢١ ٩٥٥ ٧١٦	

يتم منح العاملين بالشركات التابعة (شركة مصانع العز للدرقله و شركة العز للصلب المسطح) مكافأة لنهاية الخدمة وذلك من خلال صندوق التأمين والإدخار الخاص بالعاملين لمجموعة العز الصناعية المسجل بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٢ وذلك وفقاً لشروط ومحددات مدرجة ضمن بنود لائحة الصندوق، ويمثل التزام ومساهمته تلك الشركات بالصندوق في اشتراك محدد حيث تقوم الشركة بتحمل وسداد الإشتراكات الإذخارية والتأمينية المحددة بالكامل وفقاً للشروط والنسب الواردة بلائحة الصندوق وذلك على أساس أجر الإشتراك الذي تم تحديده بالمرتب الأساسي الشهري في ٢٠٠٠/١/١ بالإضافة إلى العلاوات الدورية السنوية. هذا وقد بلغت قيمة الإشتراكات التي تحملتها كلا من شركة مصانع العز للدرقله وشركة العز للصلب المسطح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١١ ٠٩٨ ٣٥٢ جنيه مصري و مبلغ ١٧ ٣٠٢ ٠٤٠ جنيه مصري على التوالي تم إدراجها ضمن الأجر والمرتبات بقائمة الدخل (مقابل مبلغ ٣ ٢٠٩ ٣٤٢ جنيه مصري عن عام ٢٠١٩ ومبلغ ١٤ ٣٥٤ ٥٧٩ جنيه مصري عن عام ٢٠١٩ على التوالي).

٢٩- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تكون الأدوات المالية الرئيسية للشركة من قروض بفوائد، التسهيلات الائتمانية، أذون خزانه، شهادات إيداعية وودائع لأجل. يتمثل الغرض الأساسي من هذه الأدوات المالية في توفير التمويل لأنشطة الشركة. الشركة القابضة والشركات التابعة لديهم أدوات مالية متنوعة أخرى مثل العملاء والموردين الناشئة مباشرة من أنشطة الشركة. لا تتدخل الشركة القابضة والشركات التابعة في عمليات المشتقات لأغراض المتاجرة أو لتغطية المخاطر المتعلقة بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة. تتمثل المخاطر الأساسية من أنشطة الشركة القابضة والشركات التابعة في خطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر الائتمان.

٢٩-١ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في خطر تذبذب قيمة الأدوات المالية كنتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر العملات الأجنبية عند الشراء من موردين بالخارج والقروض بالعملات الأجنبية. يتمثل الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني والجنيه الأسترليني في العملات الأساسية التي تؤدي إلى هذا الخطر.

بلغت أصول والتزامات الشركة القابضة والشركات التابعة بالعملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ما يعادل ١٤٢ ٥٢٧ ٥٧١٧ جنيه مصري ٢٧٢ ٣٤٨ ٠٠٥ ١٧ جنيه مصري على التوالي. تتمثل المبالغ بالعملات الأجنبية التي قد تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة للخطر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ فيما يلي:-

عجز		عجز		عملات أجنبية
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	
(٦٠٦ ٨٨٥ ١٤٠)	(٢٤٧ ١٤٧ ٨٥٦)			دولار أمريكي
(٥٥ ٤٨٥ ٦٧١)	(١٤٠ ٦٤١ ٥٣٥)			يورو
(١٣٣ ٠١٩ ٩٥٩)	(٨ ٩٦٩ ٥٣٠)			ين ياباني
(٧٥ ٣٨١)	(٣ ٤٤٠ ١٨٧)			جنيه إسترليني

٢٩-٢ تحليل الحساسية

إن ارتفاع قدره ١٠٪ في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ قد يؤدي إلى زيادة العجز بمبلغ ١٢١ ١٢١ مليون جنيه مصري (مقابل زيادة عجز بمبلغ ١٠٨٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩) ويفترض هذا التحليل ثبات كافة المتغيرات الأخرى خاصة أسعار الفائدة وقد تم إجراء هذا الاختبار بذات الأساس المستخدم للعام المقارن.

كما أن انخفاض قدره ١٠٪ في سعر العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ قد يكون له نفس التغير المعادل ولكنه بتأثير عكسي.

٢٩-٣ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في خطر تذبذب الأداة المالية كنتيجة لتغير سعر الفائدة السائد بالسوق.

ويتمثل في تغير أسعار الفائدة على مديونية الشركة القابضة والشركات التابعة للبنوك والتي تتمثل في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والبنوك الدائنة والتي بلغ رصيدها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٢٩ ٦٧٩ مليون جنيه مصري (٢٧ ٢٦١ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بهذه الأرصدة مبلغ ٦٣٢ ١ مليون جنيه مصري (٢٠٥ ١ مليون جنيه مصري خلال الفترة المقارنة).

بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وأذون الخزانه والحسابات الجارية بفائدة والشهادات الإيداعية - إن وجدت - في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١ ١٥٩ مليون جنيه مصري (١ ٠٨٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)، والفوائد الدائنة المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بتلك الودائع وأذون الخزانه مبلغ ١٦ مليون جنيه مصري (٥٨ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة).

تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر سعر الفائدة على الودائع لأجل وأذون الخزانه والشهادات الإيداعية - إن وجدت. هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل.

ولقد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة القابضة والشركات التابعة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وأرصدة القروض مع إحلال قرض التمويل المشترك المتوسط الأجل محل القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة الشركة القابضة التمويلية، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية.

٤-٢٩ **خطر الائتمان**

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته وتعريض الطرف الآخر لخسائر مالية. تتكون الأصول المالية للشركة القابضة من العملاء المتمثلة في المبالغ المستحقة عليهم، والودائع لأجل، الشهادات الادخارية وأرصدة الاستثمارات المالية. لا تمثل هذه الأصول المالية تركيز هام للخطر. يتوزع العملاء على قطاعات متنوعة. توجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الاضمحلال بصورة ملائمة. تدبر الشركة خطر الائتمان المتعلق بالاستثمارات عن طريق التأكد من أن الاستثمارات مكونة بعد عمل تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه الاستثمارات. يتم ربط الودائع لأجل لدى بنوك تجارية بعد إجراء تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه البنوك.

٥-٢٩ **القيمة العادلة للأدوات المالية**

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة. تقارب القيمة الدفترية القيم العادلة للأدوات المالية الأخرى للشركة القابضة بخلاف الاستثمارات الغير مسجلة بالبورصة والمبوبة كمتاحة للبيع ومثبتة بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الاضمحلال لعدم وجود تقدير يمكن الاعتماد عليه لتقييم العادلة.

تقدير القيم العادلة

فيما يلي ملخص للطرق الرئيسية المستخدمة في تقدير القيم الحالية للأدوات المالية.

الاستثمارات

يتم إثبات الاستثمارات في الشركات الشقيقة الغير مسجلة ببورصة الأوراق المالية بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الاضمحلال في قيمتها، ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المقيدة في بورصة الأوراق المالية على أساس الأسعار السوقية المعلنة في تاريخ المركز المالي المجموع الدوري بدون خصم التكاليف المتعلقة بالمعاملة.

تسهيلات بفائدة وقروض

يتم احتساب القيمة العادلة على أساس خصم قيمة التدفقات النقدية لأصل المبلغ والفائدة المستقبلية المتوقعة.

المدينون والدايتون

تعكس القيمة الاسمية للمدينون والدايتون الذين تبلغ أعمارهم المتبقية أقل من عام واحد القيمة العادلة.

سعر الفائدة المستخدم في تحديد القيمة العادلة

تستخدم الشركة القابضة معدل العائد الساري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بالإضافة إلى توزيع منتظم للائتمان لخصم الأدوات المالية.

٣٠- **حقوق الملكية**١-٣٠ **رأس المال**١-٣٠-أ **رأس المال المرخص به**

واقفت الجمعية العامة بجلستها المنعقدتين في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ على زيادة رأس مال الشركة المرخص به ليصبح مبلغ ٤ مليار جنيه مصري (أربعة مليار جنيه مصري).

وبتاريخ ٧ إبريل ٢٠٢٠ وافق مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في إجتماعه الثاني لعام ٢٠٢٠ بالإجماع على تعديل المادة (٦) من النظام الأساسي للشركة وذلك على النحو التالي :-

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٤ مليار جنيه مصري (أربعة مليار جنيه مصري) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ١ ٩٥١ ٢٠٣ ٧٠٠ جنيه مصري (مليار وتسعمائة وواحد وخمسون مليون ومائتان وثلاثة ألف وسبعمائة جنيه مصري) موزعاً على عدد ١٩ ٥١٢ ٠٣٧ سهم (تسعة عشر مليون وخمسمائة وأثنى عشر ألف وسبعة وثلاثون سهم) قيمة كل سهم ١٠٠ جنيه مصري (مائة جنيه مصري) وجميعها أسهم عادية اسمية.

وقد تم الحصول على موافقة كلاً من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على إصدار أسهم زيادة رأس المال وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وتم استكمال الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لإجراء التعديلات والتأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر والمدفوع بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٠.

٣٠-١-ب

رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٧٠٠ ٢٠٣ ٩٥١ جنيه ممتثل في عدد ١٩ ٥١٢ ٠٣٧ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه.

وفقاً لقرارات الجمعيتين العامتين العاديتين المنعقدتين بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ والإجراءات المتخذة وموافقة كلاً من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فقد تم دعوة قدامى المساهمين للإكتتاب الذي تم وفقاً للإجراءات القانونية وقد وافق مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠٢٠ بالإجماع على زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٣٠٠ ٤٤١ ٣٣٦ جنيه مصري إلى ٧٠٠ ٢٠٣ ٩٥١ جنيه مصري بزيادة قدرها ٤٠٠ ٧٦٢ ٦١٤ جنيه مصري وذلك بإصدار عدد ٦ ١٤٧ ٦٢٤ سهم على أن تصدر أسهم الزيادة بالقيمة العادلة للسهم وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل والبالغ قدرها ١ ١٧٦.٨٥ جنيه مصري بواقع ١٠٠ جنيه للسهم قيمة اسمية (بقيمة اسمية إجمالية قدرها ٤٠٠ ٧٦٢ ٦١٤ جنيه مصري) مضافاً إليها ١ ٠٧٦.٨٥ للسهم علاوة إصدار (بقيمة اسمية إجمالية للعلاوة قدرها ٩٠٤ ٠٦٨ ٦٢٠ جنيه مصري) وبدون مصاريف إصدار ، سددت قيمة الزيادة بالكامل باستخدام الأرصدة الدائنة الناتجة عن استحواد الشركة (شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية) على أسهم المكتتبين في الزيادة في شركتي العز لصناعة الصلب المسطح ومصانع العز للدرفلة على أساس القيمة العادلة لتلك الأسهم والظاهرة بالمركز المالي للشركة في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩ والموافق عليه من قطاع متابعة الأداء الإقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار بموجب تقرير الفحص المالي الصادر من القطاع تحت رقم ٢٠٢٠/١١٥١ بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٠.

وبتاريخ ٧ إبريل ٢٠٢٠ وافق مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في إجتماعه الثاني لعام ٢٠٢٠ بالإجماع على تعديل المادة (٧) من النظام الاساسي للشركة وذلك على النحو التالي :-

يتكون رأس مال الشركة من أسهم عددها ١٩ ٥١٢ ٠٣٧ سهم (تسعة عشر مليون وخمسمائة واثنى عشر ألف وسبعة وثلاثون سهم) ، وقد تم الإكتتاب في رأس المال على النحو التالي:-

اسم المساهم	الجنسية	عدد الأسهم	القيمة الاسمية
شركة حديد عز	مصرية	١٢ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٢٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
بنك الاستثمار القومي	مصري	١ ٥٨٩ ٩٨٣	١٥٨ ٩٩٨ ٣٠٠
البنك الأهلي المصري	مصري	١ ١٢٧ ٥٦٢	١١٢ ٧٥٦ ٢٠٠
صندوق التأمين الإجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي	مصري	٨٥٢ ٣٤٨	٨٥ ٢٣٤ ٨٠٠
الهيئة المصرية العامة للبتترول	مصرية	٦٤٠ ١٨٠	٦٤ ٠١٨ ٠٠٠
شركة مصر للتأمين	مصرية	٥٦٨ ٨٧٥	٥٦ ٨٨٧ ٥٠٠
شركة مصر لتأمينات الحياة	مصرية	٤٩١ ٣٠٥	٤٩ ١٣٠ ٥٠٠
بنك مصر	مصري	٤٣٤ ٥٦٨	٤٣ ٤٥٦ ٨٠٠
صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص	مصري	٤٣٤ ٢٩٧	٤٣ ٤٢٩ ٧٠٠
الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية	مصرية	٢٧٤ ٣٦٠	٢٧ ٤٣٦ ٠٠٠
جهات أخرى وافراد	مصري	٥٩٨ ٥٥٩	٥٩ ٨٥٥ ٩٠٠
الإجمالي		١٩ ٥١٢ ٠٣٧	١ ٩٥١ ٢٠٣ ٧٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ٩٨.٤٦% في رأس مال الشركة .

وقد تم سداد رأس المال المصدر للشركة قبل الزيادة والبالغ قدره ٣٠٠ ٤٤١ ٣٣٦ جنيه مصري بالكامل بموجب التأشير بالسجل التجارى.

كما تم سداد قيمة الزيادة في رأس المال المصدر للشركة والبالغ قدرها ٤٠٠ ٧٦٢ ٦١٤ جنيه مصري (ستمائة وأربعة عشر مليون وسبعمائة وأثنان وستون ألف واربعمائة جنيه مصري) باستخدام الأرصدة الدائنة الناتجة عن استحواد الشركة على أسهم في شركتي العز لصناعة الصلب المسطح ومصانع العز للدرفلة على أساس القيمة العادلة لتلك الأسهم والظاهرة بالمركز المالي للشركة في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩ والموافق عليه من قطاع متابعة الأداء الإقتصادي بالهيئة العامة للاستثمار بموجب تقرير الفحص المالي الصادر من القطاع تحت رقم ٢٠٢٠/١١٥١ بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٠.

وقد تم الحصول على موافقة كلاً من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على إصدار أسهم زيادة رأس المال وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة وتم استكمال الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لإجراء التعديلات والتأشير في السجل التجارى بزيادة رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر والمدفوع بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٠.

٣٠-١-ج علاوة الإصدار

وفقاً لقرارات الجمعيتين العامتين العاديتين المنعقدتين بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ والإجراءات المتخذة وموافقة كلاً من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فقد تم دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب الذى تم وفقاً للإجراءات القانونية وقد وافق مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٠ بالإجماع على زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٣٠٠ ٤٤١ ٣٣٦ جنيه مصري إلى ١ ٩٥١ ٢٠٣ ٧٠٠ جنيه مصري بزيادة قدرها ٦١٤ ٧٦٢ ٤٠٠ جنيه مصري وذلك بإصدار عدد ٦ ١٤٧ ٦٢٤ سهم على أن تصدر أسهم الزيادة بالقيمة العادلة للسهم وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل والبالغ قدرها ١ ١٧٦.٨٥ جنيه مصري بواقع ١٠٠ جنيه للسهم قيمة اسمية (بقيمة اسمية إجمالية قدرها ٦١٤ ٧٦٢ ٤٠٠ جنيه مصري) مضافاً إليها ١ ٠٧٦.٨٥ للسهم علاوة إصدار (بقيمة اسمية إجمالية للعلاوة قدرها ٦ ٦٢٠ ٠٦٨ ٩٠٤ جنيه مصري) وبدون مصاريف إصدار ، سددت قيمة الزيادة بالكامل باستخدام الأرصدة الدائنة الناتجة عن استحواد الشركة (شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية) على أسهم المكتتبين فى الزيادة فى شركتى العز لصناعة الصلب المسطح ومصانع العز للدرفلة على أساس القيمة العادلة لتلك الأسهم والظاهرة بالمركز المالي للشركة فى ٢٠ ديسمبر ٢٠١٩ والموافق عليه من قطاع متابعى الأداء الإقتصادى بالهيئة العامة للاستثمار بموجب تقرير الفحص المالي الصادر من القطاع تحت رقم ٢٠٢٠/١١٥١ بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٠.

٣٠-١-د الإحتياطات

الإحتياطي القانوني

وفقاً للنظام الأساسي للشركة يتم اقتطاع مبلغ يوازى ٥٪ من صافي الأرباح لتكوين الإحتياطي القانوني ويتم إيقاف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي القانوني قدرأ يوازى ٢٠٪ من رأس مال الشركة المدفوع على الأكل ومتى نقص الإحتياطي عن النسبة المذكورة يتعين العودة إلى الاقتطاع.

الإحتياطي العام

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة فإنه يجوز خصم نسبة إضافية من الأرباح المتبقية بعد إجراء التوزيعات لتكوين الإحتياطي العام أو الخاص ويحدد بقرار من الجمعية العامة للشركة القابضة بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

٣٠-٢ الفرق الناتج عن عمليات إقتناء والتغير في حصص ملكية شركات تابعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنية مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنية مصري	شركة العز للصلب المسطح
(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	الفرق الناتج عن عمليات الإقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة*
٤٢٤ ٦٠٢ ٣٧١	٤٢٤ ٦٠٢ ٣٧١	ناتج التغير في حصص ملكية شركات تابعة
٦٤ ١٤٣ ٦١٧	٦٤ ١٤٣ ٦١٧	يخصم:- الفرق الناتج عن الاستحواد على الحصة غير المسيطرة في شركة العز للصلب المسطح**
(٥ ٢٦٠ ٨٣٩ ٥٣٣)	(٥ ٢٦٠ ٨٣٩ ٥٣٣)	
(٥ ١٩٦ ٦٩٥ ٩١٦)	(٥ ١٩٦ ٦٩٥ ٩١٦)	

* يمثل هذا البند فى قيمة الفرق بين تكلفة إقتناء حصة تبلغ ٤٤٪ (مقابل ٥٥٪ فى عام ٢٠١٤) من رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة تحت سيطرة مشتركة - وقيمة صافي أصول شركة العز لصناعة الصلب المسطح فى تاريخ الإقتناء ، وقد تغيرت نسبة الأستثمار فى الشركة التابعة لتصبح ٤٤٪ وذلك بعد زيادة رأس المال المصدر للشركة التابعة بعدد ١٥ مليون سهم بإجمالى ٢٥٥ مليون دولار امريكي (بقيمه عانلة ١٧ دولار امريكي للسهم) اكتتبت فيها شركة حديد عز (الشركة الام) فى كامل اسهم الزيادة بالكامل طبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة التابعة وصنور قرر الهيئة العامة للاستثمار فى المناطق الحرة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٥، ولم ينتج عن التغيير فى نسبة الاستثمار فقدان للسيطرة وذلك من خلال المساهمة فى الشركة المستثمر فيها ومازالت لدى شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية القدرة على التأثير على العوائد من خلال السلطة على تلك الشركة المستثمر فيها.

وقد تم هذا الإقتناء فى ظل التوجه الإستراتيجي للشركة القابضة للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التى تواجه الشركة القابضة فى عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعى لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس تحقيقاً للمرونة فى تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة فى زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة فى تغطية تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع اليبليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصنور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصنع الدرطفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

**** الفرق الناتج عن الاستحواذ على الحصة غير المسيطرة في شركة العز للصلب المسطح (إيضاح رقم ٣٧)**

٢٠٢٠/٣/٣١

جنية مصري

٦ ٨٧٥ ٨٦٧ ٠٧١

تكلفة الاستحواذ*

يخصم:

حصة الحقوق غير المسيطرة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(١ ٦١٥ ٠٢٧ ٥٣٨)

٥ ٢٦٠ ٨٣٩ ٥٣٣

* بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠١٩ ناقش مجلس إدارة الشركة الخطة الإستثمارية التي تستهدف تحقيق التوجه الإستراتيجي للنمو والتكامل من خلال الإستحواذ على كامل أسهم شركتي العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرقله، حيث تم إستعراض النتائج الإيجابية لتنفيذ الخطة الإستثمارية.

واستناداً إلى ذلك، فقد وافق مجلس إدارة الشركة، بالإجماع بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠١٩ على الخطة الإستثمارية للشركة والبدء في إجراءات تنفيذها حيث وافق المجلس على تعيين المستشار المالي المستقل "شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية" لإعداد دراسة لتحديد القيمة العادلة لسهم الشركة وأسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح.

وبتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٩ صدر تقرير المستشار المالي المستقل "شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية" عن دراسة القيمة العادلة لأسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح على النحو التالي:-

القيمة العادلة للسهم

١٠٠٠٩ دولار أمريكي

شركة العز لصناعة الصلب المسطح

تأسساً على ذلك وبتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩، وافق مجلس إدارة الشركة على اعتماد دراسة المستشار المالي المستقل "شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية" بتحديد القيمة العادلة للسهم.

حيث وافق مجلس الإدارة على إستحواذ شركة علي أسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح حيث جاءت قرارات مجلس إدارة الشركة على النحو التالي:-

١- الإستحواذ على عدد حتى ٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بنسبة ٥٦٪ من أسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح (والمكتملة لنسبة ١٠٠٪ بعد إستبعاد حصة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بنسبة ٤٤٪) على أساس القيمة العادلة وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل "شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية" وذلك مقابل أرصدة دائنة تستخدم للإكتتاب في زيادة رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية.

وقد وافقت الجمعية العامة بجلستها المنعقدتين في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ على القرارات التالية:-

الموافقة على زيادة رأس المال المصدر من ٥٠٠ ٩٦١ ٥٥٣ جنية الى ٣٠٠ ٤٤١ ٦٣٦ جنية بزيادة قدرها ٨٠٠ ٤٧٩ ٨٢ جنية، موزعة على عدد ٨٢٤ ٧٩٨ سهم بالقيمة العادلة للسهم، وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل، والبالغة ١ ١٧٦.٨٥ جنية / للسهم بواقع ١٠٠ جنية / للسهم قيمة اسمية مضافاً إليها ١ ٠٧٦.٨٥ جنية/ للسهم علاوة اصدار ودون مصاريف اصدار، وذلك في إطار عملية استحواد شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية على عدد حتى ٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بنسبة ٥٦٪ من أسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح، وعدد حتى ٨٩ ٨٩٨ ٦٨٣ سهم بنسبة ١٠٠٪ من أسهم شركة مصانع العز للدرقله على أساس القيمة العادلة للسهم، وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل، بواقع ١٠٠٠٩ دولار أمريكي لسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح، ٢٣٠٠٧ جنية مصري لسهم شركة مصانع العز للدرقله، لمساهمي شركتي العز لصناعة الصلب المسطح ومصانع العز للدرقله مقابل أرصدهم الدائنة الناتجة عن استحواد شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية على أسهمهم في شركتي العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرقله على أساس القيمة العادلة للسهم وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل.

وتم إتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية والحصول على موافقة هيئة الرقابة المالية في إطار تنفيذ عملية الإستحواذ وذلك طبقاً لما يلي:-

- تم الإستحواذ على عدد ٤١ ٩٩٩ ٠٠٠ سهم من أسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح، وذلك مقابل أرصدة دائنة تستخدم للإكتتاب في زيادة رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية.

- وقد تم الحصول على موافقة كلاً من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على إصدار أسهم زيادة رأس المال وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الأساسي للشركة خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وتم إكمال الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لإجراء التعديلات والتأشير في السجل التجارى بزيادة رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر والمنفوع بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٣٠-ب).

٣-٣٠ نتائج تعديل تكلفة الأصول الثابتة

فيما يلي الحركة علي حساب نتائج تعديل تكلفة الأصول الثابتة الذي نشأ من تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المترتبة علي تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية في ٣ نوفمبر ٢٠١٦.

جنيه مصري

٢ ١٨٩ ٠٢٩ ٧٣٠	نتائج تعديل تكلفة الأصول الثابتة في ٣ نوفمبر ٢٠١٦
(٤٩٢ ٥٣١ ٦٨٨)	ضريبة الدخل
١ ٦٩٦ ٤٩٨ ٠٤٢	نتائج تعديل تكلفة الأصول بعد ضريبة الدخل
(٢٦ ٧٩١ ٤٦٤)	الجزء المحقق خلال عام ٢٠١٦ (المحول للخسائر المرحلة خلال عام ٢٠١٦)
١ ٦٦٩ ٧٠٦ ٥٧٨	نتائج تعديل تكلفة الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(١٥٧ ٣٣٤ ٤١٦)	الجزء المحقق خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (المحول للخسائر المرحلة خلال العام)
١ ٥١٢ ٣٧٢ ١٦٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
(١٥١ ٧١٨ ٤٠٠)	الجزء المحقق خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (المحول للخسائر المرحلة خلال العام)
١ ٣٦٠ ٦٥٣ ٧٦٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(١٢٠ ٤٠٧ ٩١٨)	الجزء المحقق خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (المحول للأرباح المرحلة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)
١ ٢٤٠ ٢٤٥ ٨٤٤	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(١١٤ ٨٤١ ١٧٣)	الجزء المحقق خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (المحول للخسائر المرحلة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠)
١ ١٢٥ ٤٠٤ ٦٧١	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

٣١- الموقف الضريبي

٣١-١-١-٣١ الموقف الضريبي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة قابضة) ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت، وفي كل الأحوال وفي ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية وأثبات الإعفاء الضريبي الممنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً لشهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المتقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.

- وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد، وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.
- هذا وقد قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن ذات العام. على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصدر قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوي براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة، كما قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير علي حسابات الشركة لدي البنوك بناءً على الربط الذي تم علي أساس خضوع أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع علي الشركة نتيجة للخلافات أعلاه علي ان يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيم باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩ مليون جنيه مصري علي ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨ مليون جنيه وباقي المبلغ المستحق علي ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير علي المبالغ المقسمة بقيمة ٣٥ مليون جنيه وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصري متضمنة مقابل التأخير، وتري الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ والتي قيدت برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي الإسكندرية وقد صدر فيها بجلسته ٢٨ فبراير ٢٠١٨ حكماً برفض الدعوي فطعتن عليه الشركة بالاستئناف رقم ٢٦٨ لسنة ٧٤ ق وتم التأجيل الي جلسة ٥ يونيه ٢٠٢١ لتقديم المستندات.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٩٥ مليون جنيه مصري بخلاف فوائد التأخير وقد قامت الشركة بالطعن علي هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث ان عام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسرى عليه الاعفاء المشار اليه اعلاه والمحصن قانوناً . وتم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن، وقد اقامت الشركة دعوي قضائية امام محكمة الاسكندرية ضرائب برقم ٢٤٥ للمطالبة ببطلان قرار لجنة الطعن الصادر في ١٤ ديسمبر ٢٠١١ وقد قضت محكمة الاسكندرية بعدم ولايتها والاحالة للقضاء الإداري وقيدت برقم ١٦٩٨ لسنة ٧٢ والتي احوالتها لهيئة المفوضين والتي بدورها انتكبت خبير لتقديم تقريره هذا وقد تمت احوالتها لدائرة أخرى ولم يحدد ميعاد للجلسه
- وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٠.٦ مليون جنيه مصري كمقابل تأخير مستتدة في ذلك الي نص المادة ١١١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض علي ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الاصلية والاضافية بالاضافة الي مقابل التأخير خلال الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.
- وتؤكد الشركة على سلامة موقفها وقوة دفعها حيث ان موضوع الدعوي عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمحصن قانوناً عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ نظراً لوحدة الموضوع والمنظور امام القضاء حيث ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة في سداد اية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحقها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوي رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٩ ق قضاء إداري الاسكندرية بشأن مقابل التأخير والتي قضى برفضها بجلسته ٢٠١٨/٣/٣١ فطعتن الشركة على هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم ٦٤٢٤٠ لسنة ٢٠١٤ ق ولم تحدد لنظره جلسة حتى تاريخه.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري بالإضافة إلى ٩.٩ مليون جنيه ضريبة المادة (٥٦) وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وتم عمل لجنة داخلية وأصدرت قرارها بإستحقاق ضريبة قدرها ٨.٨ مليون جنيه مصري عن تلك السنوات بوفر ضريبي ١٦.٢ مليون جنيه وقم تم إخطار لجنة الطعن بذلك وإنتهي النزاع بالصلح.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بفروق ضريبية بلغت ١٠٥ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن علي هذا النموذج في المواعيد القانونية وتم إحالة الخلاف للجنة الداخلية التي قامت بإعتماد معظم الفروق ماعدا نقاط خلاف بمبلغ ١٧ مليون جنيه مصري تم احوالتها الي لجنة الطعن ، وقد تم سداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري كدفعة من تحت حساب فروق الفحص وقد صدر قرار لجنة الطعن بعدم اعتماد التبرعات باعتبارها لأشخاص طبيعيين فأقامت الشركة الدعوي رقم ١١٣٨ لسنة ٧٣ ق امام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية طعنأ علي قرار لجنة الطعن وقد تحددت لنظرها جلسة ٢٤ مايو ٢٠٢١ للإطلاع والمذكرات.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١١ / ٢٠١٣ وتم اخطار الشركة بنموذج ١٩ بفروق ضريبية تبلغ ١٦٣ مليون جنيه مصري وقد تم الطعن عليها في المواعيد القانونية وتم إحالتها الي اللجنة الداخلية التي صدر قرارها بفروق ضريبية بلغت ٦ مليون جنيه مصري وتم السداد والتسوية.
- تمت التسوية النهائية مع مصلحة الضرائب (بخلاف القضايا المتداولة بالمحاكم أعلاه) للسنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣ للاستفادة من مزايا القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ بالتجاوز عن مقابل التأخير .

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٧/٢٠١٤ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ بفروق ضريبية قدرها ٢١ مليون جنيها وتم السداد بالكامل .
- لم يتم الفحص الضريبي لاعوام ٢٠١٩/٢٠١٨ .
- ٢-١-٣١ ضريبة كسب العمل**
- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ واستحقاق مبلغ ٦٠٤ ٥٦٣ وتم السداد بالكامل
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٢/٢٠٠٩ وتم الإتفاق وإنهاء كافة الخلافات باللجنة الداخلية وتم سداد الضريبة المستحقة بالكامل وقدرها ٧.٣ مليون جنيه مصري.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٦/٢٠١٣ وتم إخطار الشركة بنموذج ٣٧ مرتبات بإستحقاق ضريبة ٨٨٧ ألف تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ ولم يتم الاخطار .
- ٣-١-٣١ الضريبة العامة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة**
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة على المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بإخطار الشركة بنماذج (١٥) وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفروق ضريبية قدرها ٤٠.٧ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثلت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطى الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) والتي قيدت برقم ١٠٢٢٩ لسنة ٦٨ ق اداري الاسكندرية ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور أى احكام قضائية في غير صالح الشركة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٤ مارس ٢٠٢١ للتقرير .
- تم الفحص الضريبي عن الاعوام من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٥) وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧.٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها والعرض على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكبار الممولين، ثم تم عرض نقاط الخلاف على السيد/ رئيس المصلحة الذى وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها والبالغه ٧٠ مليون جنيه مصري لينحصر الخلاف في مبلغ ٧ مليون جنيه مصري وتم عرض هذا الخلاف على لجنة التنظيم العليا وتقرر الاحاله الى القضاء. حيث اقامت الشركة الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠١٣ ضرائب كلى قبل ان تحال الى محكمة القضاء الادارى والمقيدة برقم ٢٥٩٩٩ لسنة ٦٧ ق قضاء ادارى ويجلسه ٢٦ فبراير ٢٠٢٠ قررت المحكمة إحالة الدعوى الي هيئة مفوضي الدولة لاعداد تقرير بالرأي وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤.٥ مليون جنيه مصري والباقي وقدره ٢.٥ مليون جنيه مصري يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البيليت المعار والذي تم استرجاعه والدعوى تحدد لنظرها جلسة ٩ ديسمبر ٢٠٢٠ للاطلاع وقد انضمت مع الدعوى رقم ٣٦٥٢٢ وقد تم التاجيل لجلسة ٢١ أبريل ٢٠٢١ للمذكرات.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١.٥ مليون جنيه مصري.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن عام ٢٠١٢ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) بمبلغ ١٨.٩ مليون جنيه مصري وتم الطعن عليه والنزاع معروض على لجنة التظلمات، كما تم التقدم بطلب لعرض النزاع على اللجنة المشكلة لإنهاء المنازعات الضريبية الخاصة بتطبيق القانون ٧٩ لسنة ٢٠١٦ وتم عرض دفاع الشركة والمستندات المؤيدة وبعد المداولة القانونية فقد وافقت اللجنة على اعتماد خصم الفهم الناعم بمبلغ ١٢.١ مليون جنيه مصري مع إستحقاق ضريبة ٦.٨ مليون جنيه للحجر الجيري والفحم الخشن والضريبة غير واجبة الخصم وتم السداد بالكامل.
- قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بضريبة إضافية قدرها ٧ مليون جنيهاً اعتباراً من تاريخ الإقرار بالخطأ بدلاً من تاريخ قرار اللجنة وتم رفع دعوى قضائية رقم ٨٩٦٧ لسنة ٧٢ ق قضاء ادارى اسكندرية ويجلسه ٢٣ أكتوبر ٢٠١٩ قضت محكمة القضاء الاداري برفض الدعوى وطعنت الشركة على هذا الحكم بالطعن رقم ١٩٩٣٤ لسنة ٦٦ ق امام المحكمة الإدارية العليا ولم تحدد جلسة لنظر الطعن وجاري المتابعة.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠١٣ وتم الإخطار بنموذج (١٥) بفروق قدرها ٢٣.٤ مليون جنيه مصري وتم الطعن عليه في حينه، وكان الخلاف معروضاً على لجنة الطعن ثم تقدمت الشركة بعرض النزاع على لجنة إنهاء المنازعات الضريبية وبعد المداولة القانونية وتقديم المستندات وافقت اللجنة على إستحقاق ضريبة مبيعات بقيمة ٦.٥ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل والغاء ١٧ مليون جنيه مصري تم الإخطار بالضريبة الإضافية بالخطأ من تاريخ الإقرار وليس من تاريخ اللجنة وقد اقامت الشركة الدعوى رقم ١٥٠٨٢ لسنة ٧٢ قضاء ادارى الاسكندرية وقضى فيها بجلسة ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩ برفض الدعوى وتم الطعن على الحكم امام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٣٥٧٦٠ لسنة ٦٦ ق إدارية عليا ولم تحدد جلسة لنظر الطعن حتى تاريخه.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٥/٢٠١٤ وتم الاخطار بنموذج (١٥) بفروق قدرها ٣٥ مليون جنيه مصري ثم الطعن عليه وتم إحالة الخلاف الى اللجنة الداخلية التي وافقت على إلغاء ضريبة المبيعات وقدرها ٢٤ مليون جنيه مصري واستحقاق فروق قدرها ١١ مليون تم سدادها بالكامل.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٦/٢٠١٩.

٤-١-٣١ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بمبلغ ٢ مليار جنيه مصري يتمثل في قيمة ضريبة مبيعات على خام أكسيد الحديد المستورد بأثر رجعي عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط في تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركى على هذه السلعة فلا يتعين تحميلها بأية مبالغ لانها لم تكن سببا في عدم التحصيل ولا في كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقية لمصلحة الجمارك في المبالغ التي تطالب بها لان الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلا عن ان الشركة وسيطة في تحصيل الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.

- أقامت الشركة الدعوى رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠١٣ تجاري كلي الإسكندرية والتي قيدت برقم ١٤٧٢١ لسنة ٦٩ ق قضاء إداري الإسكندرية وضمت إليها الدعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٦٨ ق بطلب براءة ذمة الشركة من دين الضريبة محل المطالبة، والتي صدر قرارها الى بطلان مطالبة الشركة بمبلغ ٢ مليار جنيه مصري قيمة ضريبة المبيعات عن الرسائل المفرج عنها من اول يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مع ما يترتب من آثار خاصة ببراءة ذمة الشركة من مبلغ المطالبة ويجلسه ٢٥ يونيو ٢٠١٨ قضت محكمة القضاء الإداري بندب خبير في الدعوى وقد انتهت لجنة الخبراء بالمأمورية وأودعت تقريرها وترك الامر للمحكمة لتعلقها بمسألة قانونية الدعوى مؤجلة لجلسة ٢٤ مارس ٢٠٢١ للمذكرات.

٥-١-٣١ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع لهيئة وتم الاتفاق مع ادارة فحص التهريب الضريبي وقطاع الشؤون التنفيذية بالمصلحة قامت الشركة بسداد ١٠٤ مليون ضريبة مبيعات اصلية عن الفترة ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٢ بالإضافة الى مبلغ ١٢٧ مليون جنيه ضريبة اضافية عن طريق شيكات آجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهريب الضريبي بما يفيد ذلك، وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني كلي الإسكندرية قبل أن تحال إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية المقيدة برقم ٣٦٥٢٢ لسنة ٦٩ ق بطلب إلزام كلاً من الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ووزير المالية برد مبلغ ٣٦٤ ٥٢٥ ٢٤٩ جنيه قيمة ما حصلته مصلحة الضرائب تحت مسمى ضريبة مبيعات على مقابل الترخيص بالانتفاع بمعدات وساحات رصيف الخامات التعدينية عن الفترة من فبراير ٢٠٠٣ حتى ديسمبر ٢٠١٣ وقد نذبت محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية خبيراً في الدعوى لفحص طلبات الشركة ، والخبير بأثر المأمورية ولم يتم ايداع التقرير حتى الان والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٤ مارس ٢٠٢١ للحكم.
- كما أقامت الشركة أيضاً الدعوى رقم ٨٩٧١ لسنة ٧٢ ق قضاء إداري اسكندرية بطلب رد مبلغ ٩٥٣ ٧١٠ ٣٤ جنيه مصري قيمة ما تم تحصيله تحت مسمى ضريبة مبيعات علي مقابل ترخيص عن الفترة من يناير ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٦ والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٤ مارس ٢٠٢١ للحكم.

٦-١-٣١ ضريبة الدمغة

- تم الفحص ومحاسبة الشركة ضريبياً عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وقامت الشركة بسداد كافة الفروق الضريبية عن تلك السنوات
- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٦ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ وتم الطعن عليه وتم الإحالة الى اللجنة الداخلية.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩.

٧-١-٣١ الضريبة العقارية

- تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤.
- قامت مصلحة الضرائب العقارية باخطار الشركة بنموذج (٣) بالقيمة الاجارية والضريبة العقارية السنوية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ التي بلغت ٨.٩ مليون جنيه مصري وقد تم الطعن على هذه التقديرات بنموذج (٤) في الميعاد القانوني بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦. وقد ورد إلى الشركة قرار لجنة الطعن رقم ٣٧١/٣٧٢ لسنة ٢٠١٥ جاء فيه أنه تم ربط ضريبة عقارية قدرها ١٧ مليون جنيه مصري سنوياً حيث تكون الضريبة المستحقة عن الفترة في أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ طبقاً لقرار لجنة الطعن مبلغ ١.٢ مليون جنيه مصري وتم رفع دعوى قضائية طعننا على قرار لجنة الطعن امام محكمة القضاء الإداري برقم ٢٦٠٣٦ لسنة ٧٠ ق ومحدد لها جلسة ٢ ديسمبر ٢٠٢٠ كما تقدمت الشركة الى لجنة إنهاء المنازعات الضريبية وبعد حضور الجلسات وتقديم المذكرات و المستندات المؤيدة لوجهة نظرنا فقد صدر قرار لجنة إنهاء المنازعات الضريبية بتخفيض

- الربط السنوي من ١٧ مليون جنية الي ١٠.٧ مليون جنية وقد اعتمد السيد وزير المالية قرار اللجنة وتمت التسويه مع مأمورية العجمي لاثبات الرصيد الدائن لشركتنا وقدره ٣١.١٣ مليون جنيها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
- قامت مأمورية الضرائب العقارية - الجمرك بمطالبة الشركة بضريبة قدرها ٤.٥ مليون جنية مصري عن العقارات المنتفع بها داخل ميناء الدخيلة وقد تم رفع دعوى قضائية برقم ١٤٦٢٩ لسنة ١٧ ق بعدم استحقاق ضريبة وتم سداد مبلغ ٦.٧ مليون جنية كدفوعات لحين صدور حكم قضائي، ويجلسه ١٧ يونيو ٢٠٢٠ قضت محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية برفض الدعوى وجاري الطعن علي الحكم امام المحكمة الإدارية العليا.
- ٨-١-٣١ **رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج**
- قامت الشركة برقع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ مدني كلي الإسكندرية وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستورتها حيث ان مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية اى خدمات لشركتنا وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنية مصري وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مدني كلي) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ بإلزام المدعى عليهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣.٩ مليون جنية مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلي وتم استئناف الحكم وصدر الحكم في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وإعلان مصلحة الجمارك بها وقد صدر خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف و ادارة الشؤون القانونية تتابع تنفيذ الحكم، وقد قامت وزارة المالية بالطعن على الحكم بطريقة النقض بالطعن رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق ويجلسه ٧ يوليو ٢٠١٩ أصدرت محكمة النقض حكماً بعدم قبول الطعن ومن ثم أصبح الحكم الصادر لصالح الشركة نهائياً وباتاً.

٩-١-٣١ **ضريبة الخصم والإضافة**

- قامت لجنة من الإدارة المركزية بالقاهرة وبرج العرب بفحص الشركة عن ضريبة الخصم والإضافة لسنوات ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ وقد أسفر الفحص عن إستحقاق ضريبة بمقدار ١.٣ مليون جنية تم سدادها بالكامل.
- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي في السنوات ٢٠١٦ / ٢٠١٨ وتم الاخطار بفروق فحص عن تلك السنوات وقدرها مليون جنيها وتم سدادها بالكامل.

٢-٣١ **الموقف الضريبي لشركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"- (شركة تابعة)**١-٢-٣١ **ضريبة شركات الأموال**

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفي كل الأحوال وفي ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.
- تم إنهاء كافة أوجه النزاع الضريبي مع مصلحة الضرائب حتى ٢٠١٣/١٢/٣١ وتم سداد أصل الدين بالكامل البالغ ١٩٦٢٤٧٧ جنية
- جاري إصدار مذكرة حسابية من مركز كبار الممولين لأحساب ١٠٪ من مقابل التأخير عن السنوات ٢٠٠٧-٢٠١٣ حيث يستحق على الشركة مبلغ ٢٦١٠٣٤ جنية يمثل ١٠٪ من مقابل التأخير بعد أعفاء ٩٠٪ بشأن التجاوز عن مقابل التأخير من الغرامات طبقاً للقانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ علماً بأن الشركة كونت مخصص لمقابل الإلتزامات المحتملة بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنية
- تم الفحص الضريبي عن العامين ٢٠١٤ - ٢٠١٥ وتسلمت الشركة نموذج (١٩) ضرائب في ٢٠٢٠/٠٤/١٦ بفروق ضريبية بلغت ١.٢٢٥.٤١٦ جنية وطعننا عليه الشركة بموجب صحيفة طعن سلمت للمأمورية بتاريخ ٢٠٢٠/٠٥/٠٥ تحت رقم ٢٣٥ ومكون لها مخصص بالكامل.
- لم يتم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٦ حتى تاريخه علماً بأن الشركة ملتزمة بتقديم الأقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرارات .
- وجارى مطالبة المأمور الفاحص لبدأ أعمال الفحص عن السنوات من ٢٠١٦-٢٠١٩

٢-٢-٣١ **الضريبة العامة على المبيعات / القيمة المضافة**

- تم فحص ومحاسبة الشركة عن السنوات من ١٩٩٥ حتى ٢٠١٤ وقامت الشركة بسداد الضريبة ولا يوجد خلاف عن هذه السنوات .
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠١٥ وانتهت الي فروق ضريبية بمبلغ ٥.٧٠٣ طعننا عليها الشركة في ٢٠١٩/٥/٥ علماً بأن الشركة قد قامت بسداد الضريبة .

- لم يتم الفحص عن الأعوام ٢٠١٦ حتى تاريخه والشركة ملتزمة بتقديم الأقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وسداد الضرائب المستحقة من واقع هذه الأقرارات
- ٣-٢-٣١ ضريبة كسب العمل**
- تم محاسبة الشركة عن السنوات من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠١ وقامت الشركة بسداد الضريبة ولا يوجد خلاف عن هذه السنوات
- تمت مطالبة الشركة بقيمة الضريبة عن السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٤ بمبلغ ١١٧٨١٧ وذلك على النموذج ٢٨ ضرائب فطعتت عليه الشركة بموجب صحيفة طعن في الميعاد القانوني وتم تكوين مخصص بالمبلغ لمقابلة الالتزامات المحتملة
- قامت الشركة بسداد الضريبة المستحقة عن السنوات ٢٠٠٥ : ٢٠٠٩
- قامت الشركة بسداد أصل دين الضريبة عن السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢ بمبلغ ٦٢٩٣١٩ جنبه وذلك قبل صدور القانون ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ مما يترتب عليه التجاوز عن مقابل التأخير بالكامل.
- السنوات ٢٠١٣-٢٠١٥ صدر قرار اللجنة الداخلية بأعادة فحص هذه السنوات وقد تم مقابلة المأمور الفاحص لبدأ عملية إعادة الفحص .
- لم يتم فحص السنوات من ٢٠١٦ وحتى تاريخه .
- وجرى مطالبة المأمور الفاحص لبدأ أعمال الفحص عن السنوات من ٢٠١٦-٢٠١٩
- ٤-٢-٣١ ضريبة الدمغة**
- تم فحص ومحاسبة الشركة عن السنوات من ١٩٩٥ حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ وقامت الشركة بسداد الضريبة ولا يوجد خلاف عن هذه السنوات .
- جرى الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠١٥/٠١/٠١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ .
- لم يتم الفحص الضريبي عن الفترة من ٢٠١٩/٠١/٠١ وحتى تاريخه .
- ٣-٣١ الموقف الضريبي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)**
- ١-٣-٣١ ضريبة الدخل**
- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية إعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ .
- تم الفحص الضريبي للسنوات منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠١٤ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد القانونية وجرى التجهيز للفحص الضريبي عن السنوات من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٩ .
- ٢-٣-٣١ ضريبة كسب العمل**
- تم الفحص للسنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٦ ولا يوجد أى مطالبات مستحقة على الشركة.
- تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة في المواعيد القانونية وجرى التجهيز للفحص الضريبي لسنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩ .
- ٣-٣-٣١ ضريبة المبيعات / ضريبة القيمة المضافة**
- تم الفحص الضريبي من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتم الربط والسداد في المواعيد القانونية ولا يوجد أي مطالبات مستحقة.
- ولم يتم الفحص الضريبي عن عام ٢٠١٩ حيث تقوم الشركة بتقديم الأقرارات الشهرية في المواعيد القانونية
- ٤-٣-٣١ ضريبة الدمغة**
- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٨ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.
- لم يتم الفحص الضريبي عن عام ٢٠١٩ حيث تقوم الشركة بتوريد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.

٣١-٣-٥ الضريبة العقارية

- وردت للشركة مطالبات بالضريبة العقارية وتم سداد جزء من هذه المطالبات وقامت الشركة بالطعن على تقديرات القيمة الإيجارية المقدره لمعرفة لجان الحصر والتقدير في المواعيد القانونية وقد تم صدور قرار لجنة الطعن في القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لأحتساب الضريبة العقارية بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع وتعديل القرار المطعون فيه.

٣١-٤-٤ الموقف الضريبي لشركة مصر لصناعة لوزم المواسير والمسيوكات (شركة تابعة)

٣١-٤-١ الضريبة على شركات الأموال

الإعفاء الضريبي

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفي كل الأحوال وفي ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

- نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب بشأن أحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي المقرر وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلت محلها المادة ١٦ من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحواجز الاستثمار والخاص بتحديد الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات حيث ترى مصلحة الضرائب أن الشركة لم تبدأ في مزاوله النشاط ولا توجد أى إجراءات تنفيذية لقيام المشروع قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ (تاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧) وأن مزاوله النشاط تم كلية في أول فبراير ٢٠٠٢ وهى تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي لا حق للشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي المقرر هذا وترى إدارة الشركة أن المشروعات التي تقام بالمجتمعات العمرانية الجديدة تتمتع بالإعفاءات الضريبية طالما استكملت الشكل القانوني وفقاً لأحكام القانون المنظم لمجال عملها وأن جميع هذه الإجراءات القانونية تمت قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي فإن الشركة تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه قانونياً حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

موقف الفحص الضريبي

٣١-٤-١ السنوات من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٤

تم سداد الضريبة المستحقة عن تلك السنوات بمبلغ ٣١٢ ٢٥ بتاريخ ١٢ / ١١ / ٢٠١٩ كما تم سداد غرامة التأخير المستحقة عن هذه المبالغ المستحقة عن هذه المبالغ بقيمة ٦ ٣٠٢ جنيه في ذات التاريخ وبذلك لاستحق على الشركة اى ضرائب عن تلك السنوات وذلك على الرغم من قيام الشركة بالطعن على القرار امام مجلس الدولة بالطعن رقم ٤٣٥٢٨ لسنة ٢٠١٢ ق.

٣١-٤-٢ الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢ / ١٢ / ٣١

- تتمتع خلالها الشركة بالإعفاء الضريبي

٣١-٤-٣ الفترة من عام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٩ / ١٢ / ٣١

لم يتم ادراج الشركة ضمن عينة الفحص ومن ثم لم يصدر نماذج ضريبية عن تلك الفترة حتى تاريخه تقوم الشركة سنويا بتقديم الاقررت الضريبية فى مواعيدها القانونية وتقوم بسداد المستحقات الضريبية من واقع هذه الاقرارات
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى تاريخه وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية.

٣١-٤-٢ ضريبة كسب العمل

- تم محاسبة الشركة عن ضريبة المراتب والاجور للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٤ .
- تم صدور قرار لجنة الطعن السنوات من ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١٤ والبالغة ١١ ٢١٤ اجنية ومبلغ ٨٧٢١ مقابل تأخير وتم السداد فى ٩ سبتمبر ٢٠١٨ .
- قامت الشركة حسماً للخلاف مع مصلحة الضرائب بسداد الضريبة بعد غرامة التأخير بمبلغ ١٢ ٠٣٥ للاستفادة من التجاوز عن مقابل التأخير طبقاً للقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ .
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠
- جرى فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٨ وتقوم الشركة بسداد الضريبة المستحقة على المراتب والاجور من واقع الإقرارات التي تقدمها.

٣١-٤-٣ ضريبة الدمغة

- تم الفحص الضريبي للشركة عن المدة من أول يناير ٢٠٠١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا يوجد أي خلافات.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى تاريخه.

٤-٤-٣١ ضريبة المبيعات / ضريبة القيمة المضافة

- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٦ وتم سداد الفروق الضريبية
- تم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٦ الي عام ٢٠١٦ وأخطرت الشركة بنموذج ١٥ تم التظلم في المواعيد القانونية أمام اللجنة العليا للتظلمات.
- تم صدور قرار لجنة الطعن عن السنوات ٢٠٠٦ وحتي ٢٠١٦ وقد بلغت المستحقات طبقاً لقرار لجنة الطعن وقد قامت الشركة بسداد تلك الفروق علماً بأن الشركة قد قامت بالطعن علي قرار لجنة الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٠١٨ أمام محكمة القضاء الإداري وقيد الطعن برقم ٦٢٧١٧ لسنة ٧٣ ق.
- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠١٧ حتى تاريخه وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وتقوم الشركة بالسداد بانتظام من واقع تلك الإقرارات.

٥-٤-٣١ الضريبة العقارية

- نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب العقارية على تقديرات مصلحة الضرائب العقارية على مساحة الأرض والمباني المقام عليها ، وقد طعنت الشركة على التقديرات وقامت باحتساب الضريبة من وجهة نظر الشركة وسدادها للمصلحة بمبلغ ٦٢٣ ٢٥٢ جنية وذلك عن السنوات من ٢٠١٣/٧/١ الي ٢٠١٩/١٢/٣١ بعد إحالة الملف الى لجنة الطعن .
- وقد قامت الشركة بالتقدم بطلب الى لجنة فض المنازعات وتداولت الجلسات ، وتم قيام اللجنة بالمعاينة الفعلية للمباني والأرض ، وبناء عليه تم اعتماد المباني والأراضي من وجه نظر الشركة طبقاً للتقديرات عن عام ٢٠١٣ المتخذة أساساً لتقدير الضريبة العقارية . وإضافة عدد ٢ جمالون بمساحة ١٩٢٠ متر مربع عن عام ٢٠١٥ وتم حسم الخلاف.

٥-٣١ الموقف الضريبي لشركة مصانع العز للدرفلة**١-٥-٣١ ضريبة شركات الأموال**

- تمتعت الشركة بالاعفاء الضريبي طبقاً للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجمعات العمرانية الجديدة وذلك لمدة عشر سنوات بدأت من اول يناير ١٩٩٠ حتي ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ .
- **السنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٧ :**

تم الانتهاء من الفحص الضريبي من قبل مصلحة الضرائب و انتهاء جميع الخلافات و تم الربط و السداد ولا يوجد اي مطالبات مستحقة على الشركة و اسفر الفحص عن خسائر ضريبية معتمدة بمبلغ ٤٥٤ ٨٦٢ ٧٣ جنية عام ٢٠١٦ و مبلغ ٦٩٥ ٣٤٦ ٣٢١ جنية عام ٢٠١٧.

• السنوات ٢٠١٨ / ٢٠١٩ :

- تم تقديم الإقرار الضريبي في الميعاد القانوني وذلك وفقاً لأحكام قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وكانت الخسائر الضريبية طبقاً للإقرارات المقدمة مبلغ ٦٠٨ ١٥٢ ٩٣٩ جنية عام ٢٠١٨ و مبلغ ١ ٨٤٦ ٣٩٧ ٨٩٧ جنية عام ٢٠١٩.
- في ضوء ما استقر عليه أسس فحص السنوات حتى ٢٠١٧ فمن المتوقع ان يسفر الفحص الضريبي عن خسائر ضريبية بمبلغ ٥٩٠ ٨٧٠ ٣٥٣ جنية عن عام ٢٠١٨ و خسائر ضريبية بمبلغ ٠٧٨ ٣٨٧ ٢٨٥ جنية عن عام ٢٠١٩.

٢-٥-٣١ ضريبة المبيعات / الضريبة على القيمة المضافة**• السنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٥ :**

- تم الانتهاء من الفحص الضريبي من قبل مصلحة الضرائب و انتهاء جميع الخلافات و تم الربط و السداد.
- **السنوات ٢٠١٦ / ٢٠١٨ :**
- تم الانتهاء من الفحص الضريبي و في انتظار النتيجة.

• السنوات ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ :

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية في المواعيد القانونية بانتظام.
- لم يتم طلب الفحص الضريبي من قبل المأمورية.

٣-٥-٣١ ضريبة كسب العمل**• السنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٥ :**

- تم الانتهاء من الفحص الضريبي من قبل مصلحة الضرائب و انتهاء جميع الخلافات و تم الربط و السداد ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.

• السنوات ٢٠١٦ / ٢٠١٨ :

تم إنهاء الفحص الضريبي و في انتظار النتيجة.

• السنوات ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ :

تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة.

٣١-٥-٤ ضريبة الدمغة

• السنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٨ :

تم الانتهاء من الفحص الضريبي من قبل مصلحة الضرائب وانتهاء جميع الخلافات و تم الربط والسداد ولا يوجد أي مطالبات مستحقة علي الشركة.

• السنوات ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ :

لم تقم الأمورية بطلب الفحص الضريبي.

٣١-٥-٥ الضريبة العقارية

تم الربط والسداد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣١-٥-٦ التأمينات الاجتماعية

تقوم الشركة بسداد الأقساط الشهرية للتأمينات الاجتماعية بانتظام.

٣٢-

التصيب الأساسي للسهم في (خسائر) العام

تم تحديد نصيب السهم من صافي الخسائر لمساهمي الشركة القابضة وفقاً لما يلي:-

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٩</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٠</u>	(جنيه)	صافي (خسائر) العام
(٥ ٢٢٥ ٩١٦ ٠٤٧)	(٤ ٦٧٦ ٣٧٠ ٠٧٦)	(جنيه)	المتوسط المرجح للأسهم المصدرة والمدفوعة في
١٣ ٣٦٤ ٤١٣	١٩ ١٠٩ ٦٣٦	(سهم)	نهاية العام
<u>(٣٩١.٠٣)</u>	<u>(٢٤٤.٧١)</u>	(جنيه/ سهم)	نصيب السهم في صافي (خسائر) العام

٣٣-

نظام التأمينات والمعاشات

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لقانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته ويتم تحميل قائمة الدخل المستقلة بتلك المساهمات وفقاً لقاعدة الاستحقاق وقد بلغت مساهمة الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٦٠,٦ مليون جنيه مصري، بالإضافة إلى ذلك فإن للشركة صندوق تأمين خاص لموظفيها ككيان قانوني مستقل تتحمل فيه الشركة ١٨,٢٥٪ من أجر الاشتراك الشهري في الصندوق للعاملين.

وقد بلغ إجمالي قيمة مساهمة الشركة في هذا الصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٢٣,٣ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة.

٣٤-

المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها، وتتم المعاملات مع تلك الشركات كما هو موضح تفصيلاً (إيضاح ٣٣-٢).

مجموعة شركات العز

تقوم الشركة القابضة ببيع بعض المنتجات والخدمات والخامات المختلفة إلى مجموعة شركات العز (شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء - حديد عز- العز لدرفلة الصلب - شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة" وقد ظهرت الأرصدة المستحقة للشركة القابضة أو عليها نتيجة تلك المعاملات ضمن أرصدة مستحقة من / لأطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المجمعة ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك المعاملات من الجمعيات العامة لتلك الشركات وتتمثل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الآتي:-

١-١-٣٤ أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنية مصري	جنية مصري
٦٧٥ ٦٧٠ ٥٥٥	٢ ٠٤١ ٧٦٢ ٣١١
٣ ٦٥٢ ٢١١	٣ ٦٧٠ ٩٨٦
٢٦ ٦٦٥	٢٩٧ ٨٦٤
---	٣ ٢٩٦ ٣٣٥
٦٧٩ ٣٤٩ ٤٣١	٢ ٠٤٩ ٠٢٧ ٤٩٦

شركة حديد عز
شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء
العز للجوهرية
شركة عز القابضة
إجمالي الرصيد المدين

٢-١-٣٤ أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

---	٢٣ ٥٠٩ ٢٠٢
---	١٨ ٧٧٤
---	٢٣ ٥٢٧ ٩٧٦

شركة عز لصناعة حديد التسليح
شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء
إجمالي الرصيد الدائن

٢-٣٤ ملخص بأهم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها وتثبت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي تقوم بها الشركة القابضة في سياق معاملاتها العادية وفقا للشروط التي تضعها الشركة القابضة وبنفس أسس التعامل مع الغير ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك التعاملات من الجمعيات العامة.

اسم الشركة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل مبيعات جنية مصري	قيمة التعامل مشتريات جنية مصري
مجموعة شركات العز			
شركة حديد عز	مبيعات حديد تسليح ايجار مقر الشركة مصروفات مسدده عن طريق الشركة الام مشتريات حديد تسليح	١ ٧١٢ ٠٤١ ٣٧٥	---
		---	٢٠ ٤٦٧ ٥٣٣
		---	٧٦ ٩٠٣ ٦٨٣
		---	١٤٠ ٩٧٠ ٢٦٠
		١ ٧١٢ ٠٤١ ٣٧٥	٢٣٨ ٣٤١ ٤٧٦
		٣٦٩ ٢٦٩	---
شركة عز للتجارة	مبيعات حديد تسليح الإجمالي	١ ٧١٢ ٤١٠ ٦٤٤	٣٤١ ٤٧٦ ٢٣٨

٣-٣٤ هناك تسبيق قائم بين الشركة القابضة ومجموعة شركات العز في إطار السياسة البيعية وشروط التعاقد (السياسة الائتمانية وتحديد الأسعار والحوافز والخصومات) وذلك تجاه العملاء المشتركين كما يتم التنسيق في مجال مشتريات الخامات من الغير.

٤-٣٤ تساهم الشركة في رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) وشركة مصانع العز للدرقلة (شركة تابعة) بنسبة ١٠٠٪ (إيضاح رقم ١٥ ، ٤٠ ، ٤١) بنسبة مساهمة تبلغ ٤٤٪ وقد أصدرت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية كفالة تضامنية لصالح الشركة التابعة بإجمالي مبلغ ٤٣٠ مليون جنية مصري.

٥-٣٤ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع شركة مصر للتأمين المساهم في رأس مال الشركة وتتمثل في التأمين على أصول وممتلكات الشركة طبقاً للقواعد والنظم التأمينية المطبقة بشركة مصر للتأمين.

٦-٣٤ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص (والذي يمتلك حصة في رأسمال الشركة) طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٧-٣٤ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع صندوق التأمين الخاص بموظفي الشركة تسدد فيه الشركة نسبة تبلغ ١٨.٢٥٪ من أجر الاشتراك.

٨-٣٤ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع البنك الاهلي المصري المساهم في رأس مال الشركة بصورة غير مباشرة عن طريق شركة الاهلي كإئتمان للاستثمارات حيث قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل.

٩-٣٤ وطبقاً لاتفاقيات القروض الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة فان البنك الاهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent (٢٢-١).

٣٥ - الإرتباطات الرأسمالية

بلغت قيمة الإرتباطات الرأسمالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٨٨ مليون جنيه مصري تتمثل في:-

القيمة بالجنيه
المصري

٧ ٤٢٩ ٩٦٨	١- مشروع آلة التفريز
٧ ٥٠٠ ٠٠٠	٢- مشروع تطوير نادي الدخيلة
٣٠ ٩٢٦ ٤٥٤	٣- مشروع تطوير الصب المستمر - مسطحات الصلب
٢٣ ٥٤٢ ٢٠٠	٤- مشروع تطوير ٢ آلة تجليخ - مسطحات الصلب
٦ ٠٨٨ ٩٥٠	٥- مشروع ٥ محول كهربائي
٤ ٤٣٨ ٧١٠	٦- مشروع مراوح مصنع المعالجة
١ ٨٦١ ٨٣٦	٧- مشروع تطوير مبنى بنك الاسكندرية
١ ٧٧٥ ٩٢٥	٨- مشروع تطوير مصنع درفلة الاسلاك
١ ٢٨٣ ٦٧٨	٩- مشروع الونش المعلق بمصنع الصلب أطوال
١ ٢٨٧ ٩٤٠	١٠- مشروع آلة قاطم الحواف - خدمات الصلب مسطحات
٩٩٥ ٤٩٥	١١- مشروع تصوير مصنع درفلة الاسياخ ٢#
٧٧٥ ٠٠٠	١٢- مشروع نظام التحكم - محطة المياه رقم ١٠
٨٧ ٩٠٦ ١٥٦	

٣٦ - الإلتزامات المحتملة

١-٣٦ بالإضافة إلى المبالغ التي تم أخذها في الاعتبار ضمن عناصر القوائم المالية المجمعة توجد التزامات محتملة تتمثل في قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التي صدرت بمعرفة بنوك الشركة القابضة والشركات التابعة لصالح الغير القائمة في نهاية العام وبيانها كالتالي:-

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
المعادل	المعادل
بالجنيه المصري	بالجنيه مصري

- اعتمادات مستندية - الشركة القابضة
دولار امريكي
يورو

١ ٢٤٠ ٥١٩ ٥٨٣	٢ ٢٥٨ ٩٨٣ ٨٠٠
٢٣٨ ٩٧٦ ٤٨٠	٤٢٥ ٧٨٦ ٦٠٨

- خطابات ضمان - الشركة القابضة

١٧ ٧١٦ ٦٠٠	١٧ ٣٧٩ ٧٨٠
٦٥ ٢٧٣ ٠١٥	١٨ ٢٥٢ ٧٥٢

دولار امريكي
جنيه مصري

٢-٣٦ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ بالموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته من البنك الأهلي المصري مع تفويض السيد العضو المنتدب لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في التوقيع على عقد الكفالة للتضامنية مع البنك وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بخلاف العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف، ونظراً لإنخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي نتيجة لقرار تحرير سعر الصرف فقد تم توقيع كفالة تضامنية إضافية في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصري ليصبح إجمالي الكفالة التضامنية الممنوحة للشركة التابعة مبلغ ٤٥٠ مليون جنيه مصري وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨ تم تخفيض حد الكفالة التضامنية لتصبح بمبلغ ٤٣٠ مليون جنيه مصري (إيضاح رقم ٣٤-٤).

بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠ تم توقيع عقد كفالة تضامنية لصالح شركة العز للصلب المسطح (شركة تابعة) لضمان تسهيلات قصيرة الاجل مع البنك الأهلي المصري بمبلغ ٢٨٠ مليون جنيه مصري بخلاف العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف.

بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٢١ وافق مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) في اجتماعه الأول لعام ٢٠٢١ تمهيداً للعرض على الجمعية العامة الغير عادية للشركة على الاتي:

أولاً : الموافقة علي إبرام الكفالة التضامنية المتعلقة بإعادة هيكله المديونيات القائمة علي شركة مصانع العز للدرقلة (شركة تابعة) بيانها كما يلي:

- التسهيل المشترك طويل الاجل الممنوح مناصفة بين البنك الأهلي المصري وبنك مصر بحد اقصي ٦,٥ مليار جنية مصري.
 - التسهيل طويل الاجل الممنوح من البنك الأهلي المصري بمبلغ ١٩٣,٥ مليون جنية مصري
- ثانياً : الموافقة علي إبرام الكفالة التضامنية المتعلقة بإعادة هيكله المديونيات القائمة علي شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بيانها كما يلي:
- التسهيل المشترك طويل الاجل الممنوح مناصفة بين البنك الأهلي المصري وبنك مصر بحد اقصي ٨١٥ مليون جنية مصري.
 - التسهيل طويل الاجل الممنوح من البنك الأهلي المصري بمبلغ ٥٠٠ مليون جنية مصري.
- ثالثاً : الموافقة علي إبرام عقد التسوية والكفالة التضامنية مع شركة دانبيلي بغرض تسوية كافة المبالغ المستحقة والناشئة عن عقود توريد معدات وقطع غيار لشركتي مصانع العز للدرقلة والعز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة) وذلك بحد اقصي ٧ مليون دولار أمريكي و ٤٣ مليون يورو.

٣٧- دعاوى ومنازعات قضائية

٣٧-١ قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة باحساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر وينسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧١ دعوى ما بين الرفض وسقوط الحق في رفعها لكون الشركة قد التزمت صحيح القانون في احتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تخول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح والقدر الذي يصرف منها للعاملين.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض وسقوط الحق في رفعها في عدد ١٤ دعوى وهناك عدد ٥٥ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، بخلاف دعوتين تقرر شطبهما ولم يتم تجديدهما مما أدى الي اعتبارهما كأن لم يكن.

قام بعض العاملين بالشركة بإقامة عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية، وقد قضى فيها بالرفض والسقوط بقيت دعوى واحدة لازالت متداولة.

وتبني إدارة الشركة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد التزمت صحيح القانون في صرف ارباح العاملين والعلاوات الاجتماعية بها وفقاً لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق اي من العاملين بها.

٣٧-٢ دعاوى قضائية بشأن التعدي على اراضي الشركة

حدثت بعض التعديتات من بعض الأفراد والشركات على جزء من أراضي الشركة مساحته ١٧ فدان تقريباً المشتراه من جهاز حماية أملاك الدولة -محافظة الإسكندرية، ضمن مساحة أكبر قدرها ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسليمها الشركة بموجب محضر التسليم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الإسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ حيث تم إزالة التعديتات في ١٢ سبتمبر ٢٠١٧ وتسلمت الشركة الأرض بموجب محضر تسليم من جهاز حماية أملاك الدولة وحي العجمي بعد إزالة التعديتات بالطريق المباشر وجاري إتخاذ الإجراءات القانونية للإنتهاء من تسجيل المساحة الكلية للأرض.

بموجب عقد مؤرخ ١٩٩٩/٢/٣ محرر بين الشركة كمشتري والدكتور / وحيد رأفت كيانع اشترت الشركة قطعة أرض تبلغ مساحتها ٢٩ فدان تقريباً بحوض عزبة البريري بناحية أم زغبو الدخيلة مقابل ثمن قدره ١٤ ٠٠٧ ٠٠٠ جنية (فقط أربعة عشر مليوناً وسبعة الاف جنيهاً مصرياً)، سددت منه الشركة مبلغ ٢٠٠ ٤٠٤ ٩ جنية (تسعة ملايين وأربعمائة وأربعة آلاف ومائتان جنية مصري)، والباقي ٨٠٠ ٦٠٢ جنية (أربعة ملايين وستمائة وأثنان الاف وثمانمائة جنية مصري) تسدد إذا ما أوفى بالتزامه بتسجيل حكم ثبوت ملكيته للأرض ونقل ملكيته للشركة للتسجيل في الشهر العقاري.

وقد أقام البائع الدعوى رقم ١٦٤٦ لسنة ١٩٩٩ مدني اسكندرية، فقضى برفضها فطعن بالاستئناف رقم ٦٥١١ لسنة ٥٩ ق أمام محكمة الاستئناف الإسكندرية، وبجلسة ٩ ابريل ٢٠١٩ قضى بثبوت ملكية البائع لتلك الأرض، طعنات الدولة على حكم الاستئناف بالنقض ١٢١٥٢ لسنة ٨٩ ق ولم يفصل فيه أو تحدد له جلسة حتى الان.

أقام البائع في ٢٥/١٠/٢٠١٩ الدعوى رقم ١٦٣١ لسنة ٢٠١٩ مدني أمام محكمة غرب الإسكندرية الابتدائية، يطلب فيها سقوط حق الشركة في طلب نقل ملكيتها للأرض وبقائها على نمته وإحقاقه في التصرف فيها، وزوال أثر العقد الابتدائي المحرر بينه وبين الشركة، وإخلاء وطرد الشركة منها، وتم الرد على الدعوى، وبجلسة ٢٣ يناير ٢٠٢٠ قضى برفض الدعوى وتم الطعن على الحكم بالاستئناف رقم ١٦١٠/١٩٢١ لسنة ٧٦ ق وتحدد لنظره جلسة ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠ للمفردات وقد صدر الحكم في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠ برفض الدعوى ورفض التخلل.

وفقا لرأي المستشار القانوني للشركة فإن على البائع الالتزام أبدي طبقا لنص المادة ٤٣٩ من القانون المنبئ بعدم التعرض للشركة بصفتها مشتريته منه بالعقد الابتدائي، سواء في إنتفاعها بالأرض أو إنتقال ملكيتها إليها ، لأن البائع ملزم قانونا بالضمان، أي إنتقال الحق في الملكية بالتسجيل إلى المشتري ، وهذا الضمان لا يسقط بالتقادم فهو للالتزام أبدي، لأن القاعدة القانونية بأن من وجب عليه الضمان أمتنع عليه التعرض، وإن الموقف القانوني للشركة سليم من جميع النواحي القانونية.

٣-٣٧ شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة

تم الاتفاق مع شركة EZDK Steel UK LTD في عام ٢٠٠٥ على تمثيل شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالخارج دون أن يكون لها حق التعاقد باسمها سواء في عمليات الشراء أو البيع، كما تقدم تلك الشركة خدمات قانونية وتسويقية ومالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وذلك مقابل نسبة ٥٠٪ من كافة مصروفات تلك الشركة مضافا إليها نسبة ٥٪.

قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في الأعمام السابقة بتنفيذ ذلك الاتفاق بسداد فاتورة واحدة بمبلغ ١٤٨ ألف جنيه استرليني قيمة نصيبها في مصاريف تلك الشركة عن النصف الأول من عام ٢٠١١.

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي واتفاق المساهمين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها وقد ورد خطاب في ٢٠١٢/٨/٣١ يفيد بأن الشركة في حالة تصفية ومازلت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية المستقلة. (بلغت قيمة تكلفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصري حيث تبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

قامت الشركة بالتعاقد مع مصرفي قانوني بالمملكة المتحدة لاستكمال إجراءات التصفية علي أن يتم تحمل تعاب المصفي مناصفة مع شركة عز القابضة

٤-٣٧ هيئة ميناء الإسكندرية

قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز اداري علي حسابات الشركة لدي بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١.٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وبلغت المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك آنذاك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصري وذلك نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير علي فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني). موضوع الدعوي رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب علي المبيعات والشركة لضمان لما عسي أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات وقد أقامت الشركة الدعوي رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ تنفيذ بطلب رفع الحجز وبجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوي وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليلي للدعوي لحين الفصل في الدعوي الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوي ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (إيضاح رقم ٢٥).

قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه مصري بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧.٥ مليون جنيه مصري حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصري بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة بسداد ١٢٧.٥ مليون جنيه مصري قيمة الضريبة الاضافية المطالب بها على شيكات موجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ولمدة عام مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.

وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذة المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا أو مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع إنتفاعها بمعدات رصيف الخامات التعدينية ومرافق الميناء للضريبة على المبيعات مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدنى المفيدة برقم ٣٦٥٢٢ لسنة ٦٩ ق قضاء ادارى الاسكندرية ضد كلا من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ما تم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠٠٣/٢/١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٣٦٤ ٥٢٥ ٢٤٩ جنيه مصرى وبجلسة ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨ نديت المحكمة خبيراً في الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٦ اغسطس ٢٠٢٠ لإيداع الخبير تقريره. كما قامت الشركة برفع دعوى رقم ٨٩٧١ لسنة ٧٢ ق قضاء ادارى - اسكندرية بطلب رد مبلغ ٩٥٣ ٧١٠ ٣٤ جنيه مصرى قيمة ما تم تحصيله تحت مسمى ضريبة مبيعات على مقابل الترخيص بالانتفاع عن الفترة من يناير ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٦ نهاية العمل بقانون الضريبة العامة على المبيعات، اسناداً الي عدم خضوع رسوم الترخيص بالانتفاع للضريبة العامة على المبيعات وقد احيلت الدعوى الي هيئة مفوضي الدولة التي اودعت تقريراً بالاراي انتهت فيه الي نذب خبير في الدعوى لفحص طلبات الشركة ، باشر الخبير مامورية و اودع تقريراً انتهى فيه الي حصر المبالغ التي سدتها الشركة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٤ مارس ٢٠٢١ للحكم.

قوانين تم إصدارها حديثاً

٥-٣٧

صدر القانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩ اكتوبر ٢٠٢٠ في شان اجراءات ربط وتحصيل الضريبة علي الدخل والضريبة علي القيمة المضافة ورسم تنمية الموارد المالية للدولة وضريبة الدمغة.

أحداث هامة

-٣٨

١-٣٨

بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠١٩ ناقش مجلس إدارة الشركة الخطة الإستثمارية التي تستهدف تحقيق التوجه الإستراتيجي للنمو والتكامل من خلال الإستحواذ علي كامل أسهم شركتي العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة، حيث تم إستعراض النتائج الإيجابية لتنفيذ الخطة الإستثمارية، وفي مقدمتها:-

- ١- زيادة الطاقات الإنتاجية لشركة العز الدخيلة من حديد التسليح والصلب المسطح.
- ٢- زيادة الطاقات الإنتاجية من الحديد المختزل.
- ٣- تدعيم المركز المالي للشركة عن طريق زيادة حقوق الملكية علي نحو يؤدي إلي تحسن كافة المؤشرات المالية ويعزز قدره الشركة علي جذب مزيد من التمويل أو الإستثمارات التي تحتاجها الشركة لتحقيق أهدافها وخططها المستقبلية.
- ٤- أن القيمة العادلة لسهم الشركة تزيد علي القيمة الاسمية البالغة ١٠٠ جنيه / للسهم، وبالتالي سوف ينتج عن الخطة الإستثمارية علاوة إصدار تظهر ضمن حقوق ملكية شركة العز الدخيلة تعود قيمتها وفائدتها علي كافة مساهمي الشركة.
- ٥- الإستفادة المتبادلة من إقتصاديات الحجم فيما يتعلق بالعلاقات مع الموردين والعملاء وعلي الأخص عملاء التصدير بالنسبة للصلب المسطح.

وإستناداً إلي ذلك، فقد وافق مجلس إدارة الشركة، بالإجماع بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠١٩ علي الخطة الإستثمارية للشركة والبدء في إجراءات تنفيذها حيث وافق المجلس علي تعيين المستشار المالي المستقل "شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية" لإعداد دراسة لتحديد القيمة العادلة لسهم الشركة واسهم شركتي العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة.

وبتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٩ صدر تقرير المستشار المالي المستقل " شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية" عن دراسة القيمة العادلة لأسهم الشركة وشركتي العز لصناعة الصلب المسطح ومصانع العز للدرفلة علي النحو التالي:-

القيمة العادلة للسهم

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية	١ ١٧٦,٨٥ جنيه مصري
شركة مصانع العز للدرفلة	٢٣,٠٧ جنيه مصري
شركة العز لصناعة الصلب المسطح	١٠,٠٩ دولار أمريكي

تأسيساً علي ذلك وبتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩، وافق مجلس إدارة الشركة علي إعتاد دراسات المستشار المالي المستقل شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية" بتحديد القيمة العادلة للأسهم.

كما وافق المجلس علي إستحواذ الشركة علي أسهم شركتي العز لصناعة الصلب المسطح ومصانع العز للدرفلة حيث جاءت قرارات مجلس إدارة الشركة علي النحو التالي:-

- ١- الإستحواذ علي عدد حتي ٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بنسبة ٥٦% من أسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح (والمكتملة لنسبة ١٠٠% بعد إستبعاد حصة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بنسبة ٤٤%) علي أساس القيمة العادلة وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل " شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية " وذلك مقابل أرصدة دائنة تستخدم للأكتتاب في زيادة رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية.
- ٢- الإستحواذ علي عدد حتي ٦٨٣ ٨٩٨ ٨٩ جنيه سهم بنسبة حتي ١٠% من أسهم شركة مصانع العز للدرفلة علي أساس القيمة العادلة وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل "شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية" وذلك مقابل أرصدة دائنة تستخدم للأكتتاب في زيادة رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية مع منح مساهمي شركة مصانع العز للدرفلة، بخلاف المساهم الرئيسي (شركة حديد عز)، حق خيار المقابل النقدي.

٣- السير في إجراءات زيادة رأس المال المرخص به من ١,٥ مليار جنيه مصري إلى ٤ مليار جنيه مصري وزيادة رأس المصدر بعدد ١٣ ٠٠٠ ٠٠٠ سهماً على أساس القيمة العادلة البالغة ١ ١٧٦,٨٥ ١ جنيهاً / للسهم وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل " شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية" بواقع ١٠٠ / للسهم قيمة اسمية مضافاً إليها ١ ٠٧٦,٨٥ جنيه / للسهم علاوة إصدار.

وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدتين في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ على القرارات التالية:-

- ١- زيادة رأس مال الشركة المرخص به من ١,٥ مليار جنيه مصري إلى ٤ مليار جنيه مصري.
- ٢- زيادة رأس المال المصدر من ٣٠٠ ٤٤١ ٣٣٦ ١ جنيه إلى ٥٠٠ ٩٦١ ٥٥٣ ٢ جنيه بزيادة قدرها ٢٠٠ ٥٢٠ ٢١٧ ١ جنيه موزعه على عدد ٢٠٢ ١٧٥ ١٢ سهم بالقيمة العادلة للسهم وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل والبالغة ١ ١٧٦,٨٥ ١ جنيهاً/سهم بواقع ١٠٠ جنيه / للسهم قيمة اسمية مضافاً إليها ١ ٠٧٦,٨٥ جنيه / سهم علاوة إصدار وبدون مصاريف إصدار وذلك في إطار عملية استحواذ شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية على عدد ٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بنسبة ٥٦٪ من أسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح وعدد ٨٩ ٨٩٨ ٦٨٣ سهم بنسبة ١٠٠٪ من أسهم شركة مصانع العز للدرفلة على أساس القيم العادلة للأسهم وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل.
- ٣- الموافقة على زيادة رأس المال المصدر من ٥٠٠ ٩٦١ ٥٥٣ ٢ جنيه إلى ٣٠٠ ٤٤١ ٦٣٦ ٢ جنيه بزيادة قدرها ٨٠٠ ٤٧٩ ٨٢ جنيه، موزعة على عدد ٨٢٤ ٧٩٨ سهم بالقيمة العادلة للسهم، وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل، والبالغة ١ ١٧٦,٨٥ ١ جنيهاً/السهم بواقع ١٠٠ جنيه/السهم قيمة اسمية مضافاً إليها ١ ٠٧٦,٨٥ جنيه / للسهم علاوة إصدار وبدون مصاريف إصدار، وذلك في إطار عملية استحواذ شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية على عدد حتى ٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بنسبة ٥٦٪ من أسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح، وعدد حتى ٨٩٨ ٦٨٣ سهم بنسبة ١٠٠٪ من أسهم شركة مصانع العز للدرفلة على أساس القيمة العادلة للأسهم، وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل، بواقع ١٠٠٩ دولار أمريكي لسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح، ٢٣٠٠٧ جنيه مصري لسهم شركة مصانع العز للدرفلة، لمساهمي شركتي العز لصناعة الصلب المسطح ومصانع العز للدرفلة مقابل أرصدهم الدائنة الناتجة عن استحواذ شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية على أسهمهم في شركتي العز لصناعة الصلب المسطح ومصانع العز للدرفلة على أساس القيمة العادلة للأسهم وفقاً لدراسة المستشار المالي المستقل.

وتم إتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية خلال الفترة اللاحقة لتاريخ المركز المالي والحصول على موافقة هيئة الرقابة المالية في إطار تنفيذ عملية الاستحواذ وذلك طبقاً لما يلي:-

- تم الاستحواذ على عدد ٤٨٢ ٤٨٢ ٨٩٢ ٨٩ سهم من أسهم شركة مصانع العز للدرفلة، وذلك من خلال تنفيذ عرض الشراء الإلزامي المختلط المقدم من الشركة، على النحو التالي:-
- ١٠٠ ٠٠٠ سهم إستجابة إلى الخيار النقدي.
- ٤٨٢ ٧٩٢ ٨٩ سهم إستجابة إلى خيار المبادلة مقابل أسهم الزيادة في رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب.
- تم الاستحواذ على عدد ٤١ ٩٩٩ ٠٠٠ سهم من أسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح، وذلك مقابل أرصدة دائنة تستخدم للأكتتاب في زيادة رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب.

وقد تم الحصول على موافقة كلاً من الهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على إصدار أسهم زيادة رأس المال وتعديل المادتين ٦، ٧ من النظام الأساسي للشركة خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وتم إستكمال الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لإجراء التعديلات والتأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر والمدفوع بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٣٠-١-ب).

٢-٣٨ بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٢٠ وافق مجلس الإدارة الشركة على شراء أسهم خزينة في حدود نسبة ١٪ من رأسمال الشركة المنفوخ بما يعادل مائة وخمسة وتسعون ألف سهم من خلال السوق المفتوح وفي الفترة من ٥ يناير ٢٠٢١ حتى ٢٠ يناير ٢٠٢١ قامت الشركة بشراء ١١٩٦٠ سهم بإجمالي قيمة ٨٣٨ ٣١٤ ٤ جنيه بمتوسط ٤٠٤,٥٤ جنيه للسهم.

٣-٣٨ تعرضت معظم الدول ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى إنتشار جائحة فيروس (كوفيد - ١٩) المستجد، مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام ، لذا من المحتمل أن يكون لذلك تأثير هام على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الإستراتيجية لها وكذا نتائج الأعمال بالقوائم المالية المجمعة للشركة خلال الفترة والفترات القادمة بالإضافة إلى التأثير المحتمل على توفير الخامات والمستلزمات اللازمة للإنتاج وعمليات التشغيل والطلب على منتجات الشركة والسيولة المتوفرة لديها، وتقوم الشركة حالياً بتقييم وتحديد حجم هذا التأثير على القوائم المالية المجمعة الحالية لها، إلا أنه في ظل حالة عدم الإستقرار وحالة عدم التأكد نتيجة الأحداث الحالية فإن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي على المدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها إنتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من آثار وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي.

- ٣٩- **أهم السياسات المحاسبية المطبقة**
- السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة ولدى جميع شركات المجموعة.
- ١-٣٩ **أسس التجميع**
- تتضمن القوائم المالية المجمعة أصول والتزامات ومنتجات أعمال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتحقق هذه السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك بهدف الحصول على منافع من أنشطتها. كما يؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت المستقبلية في القدرة على السيطرة والتحكم. يتم إدراج القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية المجمعة بدءاً من تاريخ السيطرة على الشركة حتى تاريخ فقد هذه السيطرة. ولا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها. وتتمثل أسس إعداد القوائم المالية المجمعة فيما يلي:-
- يتم استبعاد قيمة استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة مقابل إضافة أصول الشركة التابعة بالكامل مع إظهار نصيب الحقوق الغير مسيطرة في الشركات التابعة بجانب حقوق الملكية بند حقوق غير مسيطرة.
- يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة والأرصدة الناتجة عنها. كذلك يتم الاستبعاد الكامل للأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن معاملات المجموعة مع الأخذ في الاعتبار أن الخسائر قد تشير إلى الاضمحلال في قيمة الأصول المتبادلة مما قد يتطلب الاعتراف به في هذه القوائم المالية المجمعة.
- إظهار نصيب الحقوق الغير مسيطرة في الشركات التابعة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية بعد حقوق الملكية وقبل الالتزامات بالمركز المالي المجمع الدوري وكذا إظهار نصيب الحقوق الغير مسيطرة في صافي أرباح الفترة بعد الضريبة في بند مستقل قبل تحديد أرباح الشركة القابضة بقائمة الدخل المجمعة ويتم حسابها بما يساوي حصصهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة ويتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة ببند مستقل بقائمة الدخل المجمعة.
- لا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها بهدف الاستفادة من أنشطتها.
- في حالة عمليات الاقتناء التي تتم لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة يتم إثبات الفرق بين تكلفة الاقتناء وحصصة الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء بحقوق الملكية مباشرة ببند الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة.
- ٢-٣٩ **ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية**
- تسلك الشركة القابضة حساباتها بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة بقائمة الدخل المجمعة. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وذلك فيما عدا:-
- الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية متفق على تحصيلها أو سدادها وفقاً لأسعار صرف محددة مسبقاً.
- وبالنسبة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية التي ليس لها سعر صرف معن مقابل الجنيه المصري فإنه يتم تحديد سعر صرفها باستخدام الدولار الأمريكي كسعر صرف وسيط بين تلك العملات والجنيه المصري.
- وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال العام وعن إعادة التقييم في تاريخ القوائم المالية المجمعة بقائمة الدخل المجمعة
- بإستثناء خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمه البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في تاريخ تحرير سعر الصرف التي تم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخر (بدلاً من قائمة الدخل) وإدراج تلك الفروق في نفس الفترة الماليه ضمن الأرباح (الخسائر) المرحلة وذلك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
- قامت شركة الصلب المسطح (شركة تابعة) بتغيير عملة العرض من الدولار الأمريكي الي الجنية المصري

٣-٣٩ الأصول الثابتة والإهلاك

١- الاعتراف والقياس الأولى

يتم الاعتراف والقياس يتم الاعتراف بالأصول الثابتة بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر اضمحلال. وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بقائمة الدخل.

خلال عام ٢٠١٦ تم تطبيق نموذج التكلفة المعدلة حيث تم تعديل التكلفة ومجمع الإهلاك لبعض فئات الأصول الثابتة (الالات والمعدات ، وسائل النقل والانتقال ، الأثاث ومعدات المكاتب ، العدد والأدوات) باستخدام معاملات التعديل الواردة بالملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) وتم الاعتراف بقيمة الزيادة في صافي الأصول الثابتة المؤهلة للتعديل ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وتم عرضها في بند مستقل في حقوق الملكية تحت مسمى "تأجيل تعديل تكلفة الأصول" ، ويتم تحويل الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفة الأصول إلى الأرباح أو الخسائر المرحله في حاله الاستغناء عن او التخلص من الأصل المؤهل للتعديل او نتيجة للاستخدام (فرق الإهلاك الناتج عن تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصه) وذلك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

ب- التكاليف اللاحقة على الإقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم إهلاك الاراضي، بحيث يعكس الاستفاداة من المنافع الاقتصادية للأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدره سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر.

وفيما يلي بيانا بالأعمار الإنتاجية المقدره

العمر الإنتاجي المقدر (سنة)	البيان
٥٠	مباني وإنشاءات
٣٣,٣	مباني الإدارة
٢٥	مباني المصانع
	إنشاءات
	آلات ومعدات
٢٥	مصانع الاختزال المباشر
٢٠	مصانع الصهر والصب المستمر وكلسنة الجير
٢٥-٢٠	باقي المصانع
٤-٤٠	آلات أخرى
	وسائل نقل وانتقال
٥	سيارات ركوب وانتقال
٤	دراجات بخارية ووسائل نقل داخلي
٢	دراجات
١٠	أخرى
١٠-٤	عدد وأدوات
	أثاث ومعدات مكاتب
٦,٦-٤	أثاث ومعدات حاسب آلي
١٠-٥	أثاث معدات مكاتب
	الدرايفيل
	طبقاً للإستخدام الفعلي

٤-٣٩ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض الذي أقتنيت من أجله.

- ٥-٣٩ **تكلفة الاقتراض**
يتم تحميل تكلفة الاقتراض والتي تتمثل في الفوائد والعمولات البنكية بقائمة الدخل المجمعة مباشرة واستثناء من ذلك يتم رسملة تكلفة الاقتراض التي تتصل مباشرة باقتناء أو تشييد أو إنتاج أصل ثابت وتضاف على قيمة هذا الأصل وتهلك على مدى العمر الإنتاجي المقدر له وتبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل الثابت المتعلقة به عندما يبدأ الإنفاق الفعلي على الأصل وخلال السنة التي تتحمل فيها الشركة تكلفة الاقتراض وتتوقف رسملة تكلفة الاقتراض في الفترات التي يتوقف فيها مؤقتاً تجهيز الأصل أو عندما يكون الأصل معداً للاستخدام.
- ٦-٣٩ **الاستثمارات**
١-٦-٣٩ **استثمارات مالية في شركات شقيقة**
الاستثمارات في شركات شقيقة هي استثمارات في شركات يكون للشركة فيها نفوذ موثر ولكنها ليست شركة تابعة كما انها ليست حصة في مشروع مشترك، ويفترض وجود النفوذ الموثر عندما تمتلك الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها نسبة ٢٠٪ أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فيما عدا تلك الحالات التي تظهر فيها بوضوح ان تلك الملكية لا تمثل نفوذاً مؤثراً أو بالعكس اذا كان المستثمر يمتلك بطريقة مباشرة من خلال شركات تابعة اقل من ٢٠٪ من حق التصويت من الشركة المستثمر فيها فيفترض انه ليس للمستثمر تأثيراً قوياً بها الا اذا ثبت وجود هذا التأثير ويلاحظ ان ملكية مستثمر لجانب كبير من الشركة لا تمنع بالضرورة ان يكون لمستثمر اخر تأثيراً قوياً على الشركة المستثمر فيها.
- تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة بالتكلفة متضمنة تكلفة الاقتناء وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات، يتم تعديل القيمة الدفترية بقيمة هذا الاضمحلال ويدرج بقائمة الدخل وذلك لكل استثمار على حده، يجوز رد خسائر الاضمحلال الى حدود ان القيمة الدفترية للأصل لا تتعدى القيم الدفترية التي كان سيتم احتسابها اذا لم تؤخذ خسائر الاضمحلال في الاعتبار
- ٢-٦-٣٩ **استثمارات مالية متاحة للبيع**
يتم الإثبات المبني للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية المجمعة مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح والخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية المجمعة في قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي المجمع الدوري، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في سوق نشط ولا تتوافر المعلومات الضرورية لتقييمها بأحد طرق التقييم الفنية فيتم إثباتها بالتكلفة.
- ٧-٣٩ **استثمارات في شهادات إيداع**
يتم إثبات الاستثمارات في الشهادات الادخارية بتكلفة اقتنائها ويتحقق إيراد تلك الشهادات وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي ووفقاً لمبدأ الاستحقاق.
- ٨-٣٩ **استثمارات مالية (أذون خزائنية)**
يتم تقييم الاستثمارات المالية في أذون الخزائنية - إن وجدت - بتكلفة إقتنائها ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة الإسترادابية خلال المدة من تاريخ الإقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بطريقة الفائدة الفعلية باستخدام سعر الفائدة الفعلي ويتحقق إيراد هذه الاستثمارات وفقاً لأساس الاستحقاق والذي يظهر ضمن قائمة الدخل المجمعة في الفترة التي يتحقق فيها.
- ٩-٣٩ **الشهرة**
تتمثل الشهرة الناتجة عن اقتناء منشأة تابعة أو عملية مشتركة في الزيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في القيمة العادلة لصادفي أصول المنشأة المقنتاة في تاريخ الاستحواذ أو الإقتناء. ويتم الاعتراف الأولى للشهرة كأصل بالتكلفة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها أي خسائر اضمحلال.
- ولهدف إجراء اختبارات الإضمحلال يتم توزيع الشهرة على كل وحدة من وحدات المجموعة الفادرة على خلق تدفقات نقدية والتي من المتوقع أن تستفيد من ذلك التجميع. ويتم إخضاع تلك الوحدات لاختبار الإضمحلال سنوياً أو بصفة أكثر دورية عند وجود مؤشرات اضمحلال للوحدة.
- وإذا كانت القيمة الإسترادابية لتلك الوحدات اقل من القيمة الدفترية لها فيتم استخدام خسائر هذا الإضمحلال أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة موزعة على الوحدة سلفاً ثم في تخفيض باقي الأصول الأخرى للوحدة على أساس نسبي طبقاً للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة، مع الأخذ في الاعتبار بأن خسائر الإضمحلال في الشهرة لا يتم عكسها في الفترات اللاحقة.

وعند استبعاد المنشأة التابعة أو العملية المشتركة تؤخذ الشهرة في الاعتبار عند تحديد أرباح أو خسائر ذلك الاستبعاد، وهو ما ينطبق أيضاً على الشركة الشقيقة حيث تتضمن تكلفة الاستثمار في الشركة الشقيقة قيمة الشهرة. وقد تم الإفصاح عن سياسة الشركة المتعلقة بالشهرة التي تنشأ عند اقتناء شركة شقيقة ضمن إيضاح "إستثمارات في شركات شقيقة" أعلاه.

٣٩-١٠ إضمحلال الشهرة

يتم إجراء اختبار إضمحلال الشهرة بمقارنة القيمة الاستردادية للوحدات المولدة للنقد التي ترتبط بها الشهرة مع قيمتها الدفترية. وتمثل القيمة الاستردادية للوحدة المولدة للنقد في "القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع" أو "القيمة الاستخدامية" أيهما أكبر. وتتطلب عملية التقييم استخدام نماذج تقييم مثل التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة والتي تتطلب استخدام افتراضات من قبل الإدارة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية. إن تحديد القيمة الاستخدامية يتوقف بشكل كبير على معدل الخصم المستخدم لاحتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في النموذج بالإضافة إلى توقعات متعلقة بتلك التدفقات النقدية (من حيث المبالغ والتوقيت) ومعدل النمو المستخدم في النموذج.

٣٩-١١ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع. يتم حساب تكلفة المخزون وفقاً للأسس التالية:-

- أ- الخامات الرئيسية والمواد المساعدة وقطع الغيار والمهمات بالتكلفة وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.
- ب- الخردة المتساقطة من المراحل الإنتاجية يتم تقييمها بالمتوسط الشهري المرجح لشراء الخردة المحلية الثقيلة للشهر السابق.
- ج- الإنتاج غير تام على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشمل على تكلفة الخامات الأولية والأجور الصناعية المباشرة والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.
- د- الإنتاج التام والإنتاج غير التام المعد للبيع على أساس أسعار التكلفة الصناعية (المباشرة وغير مباشرة).
- هـ- يتم إثبات المخزون من البضائع بغرض البيع بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.
- و- يتم تقييم مخزون شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في نهاية السنة بالتكلفة وتحسب التكلفة طبقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً بالنسبة للخامات وطريقة المتوسط المتحرك بالنسبة لقطع الغيار والمواد والمهمات والمستلزمات الأخرى.

٣٩-١٢ العملاء والمدينون وأوراق قبض

يتم الإثبات الأولى للعملاء والمدينون وأوراق القبض والمدينون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي ويخصم منها خسائر الانخفاض المقدر في قيمتها.

٣٩-١٣ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل وأذون الخزانة ووثائق صناديق الاستثمار والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور - إن وجدت - ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي سوف يسدد عند طلبه جزءاً من إدارة الشركة للأموال وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة .

٣٩-١٤ الإضمحلال

١- الأصول المالية

يتم اعتبار الأصل المالي مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة - بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الإضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تبويبها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الائتمان فإنه يتم إجراء اختبار الإضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة. هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية المجمعة إلى قائمة الدخل المجمعة إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الاضمحلال.

يتم إلغاء خسائر الاضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل المجمعة. يتم الاعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية المجمعة.

ب- الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة في حال وجودها بخلاف المخزون والأصول الضريبية الموجلة في تاريخ كل قوائم مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بالأصل .

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الاضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل بها لا يتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الاضمحلال في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

٣٩-١٥ رأس المال

أ- الأسهم العادية

يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق الملكية المجمعة.

ب- إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتغير في حقوق الملكية المجمعة وتبويب الأسهم المشتراه كأسهم خزائنة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية المجمعة.

ج- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في السنة التي يتم فيها إعلان التوزيع ويصدر قرار الجمعية العامة للشركة.

٣٩-١٦ القروض

يتم الاعتراف أولاً بالقروض والتسهيلات الائتمانية بفوائد بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف ذات العلاقة. وبعد الاعتراف الأولى يتم إثبات هذه القروض بالقيمة المستهلكة مع الاعتراف بأي فرق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعة على مدار عام كل قرض على حده على أساس سعر الفائدة الفعلية.

٣٩-١٧ موردون وأرصدة دائنة أخرى

يتم الاعتراف الأولى بالموردين والأرصدة الدائنة بالقيمة العادلة مخصوماً منها التكلفة المباشرة للمعاملة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي- كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

٣٩-١٨ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. هذا ويتم إعادة دراسة المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي. وإذا كان الأثر جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

- ٣٩-١٩ **الإيراد**
- أ- **البضاعة المباعة والخدمات المقدمة**
- يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري ويتم الاعتراف بالإيراد من أداء الخدمات بقائمة الدخل المجمعة عند أداء الخدمة. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.
- ب- **الفوائد الدائنة**
- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.
- ٣٩-٢٠ **حصة العاملين في الأرباح**
- وفقاً للنظام الأساسي تسدد الشركة القابضة حصة نقدية للعاملين في الأرباح وفقاً للقواعد التي يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغيير في حقوق الملكية المجمعة وكم التزام خلال الفترة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع.
- ٣٩-٢١ **المصروفات**
- يتم الاعتراف بجميع مصروفات التشغيل بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.
- أ- **مدفوعات الإيجار**
- يتم الاعتراف بالمدفوعات مقابل عقود التأجير التشغيلي من الغير بقائمة الدخل المجمعة على أساس القسط الثابت على مدار مدة العقد ويتم الاعتراف بالحوافز الإيجارية المحصلة بقائمة الدخل المجمعة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار.
- ب- **الفوائد المدينة**
- يتم الاعتراف بالفوائد المدينة والمرتبطة بقروض وتسهيلات ائتمانية بفوائد في قائمة الدخل المجمعة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال (الساري) وفقاً لأساس الاستحقاق.
- ج- **نظام التأمينات والمعاشات للعاملين**
- تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية. يساهم العاملون والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور ويقصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة على قائمة الدخل المجمعة طبقاً لأساس الاستحقاق.
- ٣٩-٢٢ **ضريبة الدخل**
- يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح أو خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.
- ٣٩-٢٢-١ **ضريبة الدخل الجارية**
- يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) للضريبة الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصد للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.
- ٣٩-٢٢-٢ **الضريبة المؤجلة**
- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. فيما عدا ما يلي:
- الاعتراف الأولي بالشهرة - إن وجدت.
 - أو الاعتراف الأولي بالأصل أو الالتزام للعملية التي:
- (١) ليست تجميع الأعمال.
- (٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤجلة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة.

يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤجلة.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الأخذ في الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها المجموعة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والتزامات الضريبة الا عند استيفاء شروط معينه.

نظام المعاشات التكميلية للعاملين

٢٣-٣٩

تمنح الشركة العاملين لديها نظم مزايا المعاش التكميلي للعاملين بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية ويعد هذا النظام من نظم المزايا المحددة. تُزم المزايا المحددة الشركة بسداد مبالغ أو مستوى محدد من المزايا المستقبلية وبالتالي تحمل الخطر متوسط وطويل الأجل.

يتم عرض التزام نظم المزايا المحددة في جانب الالتزامات بقائمة المركز المالي تحت بند "التزامات نظام المعاش التكميلي" لتغطي جملة هذه الالتزامات. ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة بصفة دورية عن طريق خبير إكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. وتتطوي هذه التقنية على فرضيات تتعلق بعلم السكان ومعدلات دوران العاملين ومعدل الزيادة في المرتبات ومعدلات الخصم والتضخيم. ويتم خصم القيمة العادلة لنظام الأصول من التزام نظم المزايا. يتم الاعتراف بإعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى، وتشمل إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة على:

١. المكاسب أو الخسائر الإكتوارية التي تنتج من التغييرات في الافتراضات الإكتوارية وتعديلات الخبرة.
٢. العائد على أصول النظام باستثناء المبالغ المثبتة في صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة.

تكلفة الخدمة السابقة هي التغيير في القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة الناتج عن تعديل أو تقليص النظام وتعترف المنشأة بتكلفة الخدمة السابقة كمصروف بقائمة الدخل عندما يحدث تعديل أو تقليص للنظام او عندما تعترف المنشأة بتكاليف إعادة الهيكلة ذات العلاقة أو مزايا نهاية الخدمة أيهما يأتي أولاً.

نصيب السهم في الأرباح

٢٤-٣٩

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتحققة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة القابضة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

الأصول الأخرى

٢٥-٣٩

تتمثل الأصول الأخرى في تكلفة التراخيص والتي يتوقع أن تتدفق منها منافع إقتصادية مستقبلية للشركة. تظهر الأصول الأخرى بتكلفة الشراء والتي تتضمن أي مصاريف أخرى لازمة للأصل حتي يتم استخدامه في الغرض الذي تم إقتنائه من أجله، مطروحاً منه مجمع خسائر الإضمحلال والإستهلاك.

المنح المرتبطة بأصول

٢٦-٣٩

يتم أنبات المنح المرتبطة بأصول ثابتة كأيرادات مؤجلة ويتم الاعتراف بها كأيرادات وفقاً لشروط المنحة ويتم عرض رصيد الأيراد المؤجل ضمن التزامات طويلة الأجل بعد خصم الأيراد المؤجل المستحق خلال عام والذي يظهر ضمن بند الالتزامات المتداولة.

الإستحواذ على شركة تابعة - شركة مصانع العز للدرفلة

-٤٠

- وفقاً علي موافقة مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩ علي إعتقاد دراسات المستشار المالي المستقل "شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية" بتحديد القيمة العادلة للأسهم
- وبناءً علي تقرير المستشار المالي المستقل " شركة جرانت ثورنتون للإستشارات المالية عن الأوراق المالية" الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٩ عن دراسة القيمة العادلة لأسهم شركة مصانع العز للدرفلة.
- فقد وافقت الجمعية العامة بجلستها المنعقدتين في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ علي الاستحواذ علي كامل أسهم (نسبة ١٠٠٪ تقريباً) من شركة مصانع العز للدرفلة وذلك بقيمة إجمالية قدرها حوالي مبلغ ٢.٠٨ مليار جنيه مصري (إيضاح رقم ٣٨).

- وفي نهاية عام ٢٠١٩ قامت الشركة بتحديد المحاسبة الأولية لتجميع الأعمال المرتبطة بالإستحواذ علي شركة مصانع العز للدرفلة وتحديد القيمة العادلة لصافي الأصول المكتناة بصفة مؤقتة وذلك لحين إستكمال دراسة (Purchase PPA) (Price Allocation) لتحديد القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المحددة المستحوذ عليها بما فيها من الأصول الغير ملموسة في تاريخ الإستحواذ علي أن يتم الإعترااف بالتسويات المرتبطة بالقيمة المؤقتة للأصول و الإلتزامات في غضون سنة واحدة من تاريخ الإقتناء وذلك تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصري (٢٩) "تجميع الأعمال"و فيما يلي بيان بصافي الأصول والإلتزامات لشركة مصانع العز للدرفلة في تاريخ الاستحواذ:

- وعليه تم تجميع القوائم المالية للشركة علي أساس القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات وطبقاً لمعايير المحاسبة المصرية حيث تتمتع الشركة بفترة سماح ١٢ شهر تنتهي في ديسمبر ٢٠٢٠ لإعداد دراسة Purchase Price Allocation (PPA) لتحديد القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المستحوذ عليها، وتقوم الشركة بتحديد تلك القيمة لعمل التعديلات اللازمة.

- هذا وقد قامت الشركة باعداد دراسته (PPA) Purchase Price Allocation بواسطة مستشار مالي مستقل معتمد شركة أصول عربية للاستثمار والاستشارات المالية (OIB) وذلك لتخصيص سعر الشراء (PPA) عن استحوذ شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية علي ٩٩.٩٩٧% من اسهم شركة مصانع العز للدرفلة في ديسمبر ٢٠١٩ بناءً علي التعاقد المبرم مع شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية والمؤرخ في ٢ نوفمبر ٢٠٢٠ حيث تم الاستعانة بأحد المقيمين المعتمدين في طريقة التقييم (القيمة الدفترية المعدلة بالقيمة السوقية) وذلك لتقييم الأراضي والأصول الثابتة عدا العناصر الإنتاجية ومحتوياتها من المعدات والالات وايضاً المخزون كما تم الاستعانة ايضاً باحدي الشركات المتخصصة - شركة دانيلي الإيطالية - في تقييم العناصر الإنتاجية ومحتوياتها من المعدات والالات في طريقة التقييم المستخدمة (القيمة الدفترية المعدلة بالقيمة السوقية) وفي ضوء التقييمات المذكورة أعلاه تطلب الامر اجراء التعديلات اللازمة علي القيمة الدفترية لتتماشي مع القيمة العادلة للأصول والالتزامات والتسويات المرتبطة بها في نهاية عام ٢٠٢٠

- ايضاً تم تعديل ارقام المقارنه لعام ٢٠١٩ لتعكس الارقام النهائيه مما نتج عنه قيمه نهائيه للشهره مبلغ ٢٥٩ ٧٤٨ ٥٢٠ جنية مصري على النحو التالي :-

٣١ ديسمبر ٢٠١٩ جنيه مصري	البيانات
٢.٠٨٣.٨٣٧.٩٠٣	تكلفة الأستحواذ
٩.١٦١.٩٤٤.١٣٤	القيمة العادلة للأصول القابلة للتحديد
٩٨.٥٠٦.٨٥٣	صافي الأصول الثابتة
١.٥٥٤.١٥٨	استثمارات متاحة للبيع
٢.٩١٠.٦٥١.٥١١	مشروعات تحت التنفيذ
١٢.١٧٢.٦٥٦.٢٥٦	أصول متداولة
(٩.٦١٩.٣٥٦.٣٧٥)	إجمالي الأصول
(٧٢٣.٦٦٧.٢٧٥)	أجمالي الإلتزامات
١.٨٢٩.٩٨٩.٠٠٦	الضريبة المؤجلة الناشئة عن إعادة التقييم للأصول
(٥.٤٨٨.٨٩٩)	القيمة العادلة لصافي الاصول القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ
١.٨٢٤.٤٩٤.١٠٧	يخصم: حصص غير مسيطرة من خلال اندماج الأعمال
١.٨٢٤.٠٨٩.٢٨٣	القيمة العادلة لصافي الاصول القابلة للتحديد للعائدة للشركة الأم
٢٥٩.٧٤٨.٥٢٠	الرصيد في تاريخ الاستحواذ (المدرج ببند أصول أخرى - كشهرة)

- ٤١

أرقام المقارنة

بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩ وافق مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) على تقديم عرض شراء لعدد حتى ٤٢ مليون سهم من أسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح بنسبة ٥٦% المكملة لنسبة ١٠٠٪ من أسهم الشركة، وذلك بعد استبعاد الحصة الحالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بنسبة ٤٤٪ على أساس القيمة العادلة للسهم، وفي ذلك التاريخ أيضاً اعتمد مجلس إدارة الشركة القابضة دراسة المستشار المالي المستقل لتحديد القيمة العادلة لسهم الشركة والبالغة ١٠,٠٩ دولار أمريكي للسهم.

خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩ تم نقل ملكية عدد ١ ٩٩٩ ٠٠٠ سهم من أسهم رأس مال الشركة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بسعر ١٠,٠٩ دولار أمريكي، وبذلك تمتلك شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) عدد ٩٩٩ ٠٠٠ سهم من أسهم رأس مال الشركة بنسبه مساهمه تبلغ ٩٩,٩٩٨ ٪، كما تصبح نسبة مساهمه المباشرة والغير مباشره لشركة حديد عز (الشركة الأم) ٥٤,٥٩ ٪.

خلال شهر مايو ٢٠٢٠ تم الانتهاء من إجراءات زيادة رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وتم التأشير بذلك في السجل التجاري للشركة المذكورة بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٠، وبذلك تصبح نسبة مساهمة شركة حديد عز (الشركة الأم) في رأس مال الشركة إعتباراً من هذا التاريخ ٦٤,٥٦ ٪.

واقفت الجمعية العامة بجلستها المنعقدتين في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ علي الاستحواذ علي كامل أسهم (نسبة ١٠٠٪ تقريباً) من شركة مصانع العز للدرفلة وذلك بقيمة إجمالية قدرها حوالي مبلغ ٢,٠٨ مليار جنيه مصري (إيضاح رقم ٣٨).

ونتيجة للزيادة في نسب الملكية حدث تغير في نصيب الحقوق غير المسيطرة في قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير في حقوق الملكية وكذلك قائمة التدفقات النقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ عنها في ٣٠ يونيو ٢٠١٩.

وفيما يلي بيان بنسبة الاستثمارات في الشركات التابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية والتي تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة:-

نسبة المساهمة		
٢٠١٩/٠٦/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	
		مساهمات مباشرة
٪٩٠	٪٩٠	- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (ش.م.م)
٪٥٥,٥٥	٪٩٩,٩٩٩	- شركة العز لصناعة الصلب المسطح (ش.م.م)
٪٠	٪٩٩,٩٩٧	- شركة مصانع العز للدرفلة (ش.م.م)
		مساهمات غير مباشرة
٪٨٧	٪٨٦	- شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسابكات (ش.م.م)
		(شركة تابعة لشركة "كونتراستيل")

تم إعادة تويب وتعديل أرقام المقارنة لعام ٢٠١٩ لتتماشى مع العرض الحالي كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	
جنية مصري بعد التعديل	جنية مصري التعديل	جنية مصري قبل التعديل	
٢٦ ٨٦٨ ١٥٤ ٢٠٠	٢ ٩٧٠ ٠٥٥ ٩٩٠	٢٣ ٨٩٨ ٠٩٨ ٢١٠	الأصول غير المتداولة
٤٠ ٩٨٠ ٣٤٨	٢١ ١٥٢ ٥٦٤	١٩ ٨٢٧ ٧٨٤	الأصول الثابتة (بالصافي)
٢٥٩ ٧٤٨ ٥٢٠	(٢ ٤٨٧ ٠٦٨ ٢١٠)	٢ ٧٤٦ ٨١٦ ٧٣٠	أصول أخرى طويلة الأجل
٢٧ ١٦٨ ٨٨٣ ٠٦٨	٥٠٤ ١٤٠ ٣٤٤	٢٦ ٦٦٤ ٧٤٢ ٧٢٤	الشهرة
٨ ٦١٣ ٢١٨ ٦٤٢	(٣٢ ٠٢١ ١٠٠)	٨ ٦٤٥ ٢٣٩ ٧٤٢	مجموع الأصول غير المتداولة
٥ ١٠٦ ٨٠٤ ٥٤٧	(١٣ ٣٤٥ ٤٨٣)	٥ ١٢٠ ١٥٠ ٠٣٠	مخزون
١ ٥٩٣ ٧٩١ ٤١٧	(١ ٢١٩ ٤٦٠)	١ ٥٩٥ ٠١٠ ٨٧٧	عملاء ومديون
١٥ ٣١٣ ٨١٤ ٦٠٦	(٤٦ ٥٨٦ ٠٤٣)	١٥ ٣٦٠ ٤٠٠ ٦٤٩	النقدية بالبنوك والصندوق
٤٢ ٤٨٢ ٦٩٧ ٦٧٤	٤٥٧ ٥٥٤ ٣٠١	٤٢ ٠٢٥ ١٤٣ ٣٧٣	مجموع الأصول المتداولة
٢٣٨ ٠٣٠ ٧٥٢	٤٣ ٣٧١ ٨٦٦	١٩٤ ٦٥٨ ٨٨٦	إجمالي الأصول
٣ ١٤٥ ٤٦٥ ٦٩٨	٤ ١٧١ ٩٧٨ ٥٩٦	(١ ٠٢٦ ٥١٢ ٨٩٨)	إحتياطي قانوني
(٥ ٢٣٣ ٢٣٠ ٨١٢)	(١ ٩٦٦ ١٠٤ ٨٣٢)	(٣ ٢٦٧ ١٢٥ ٩٨٠)	(الخصائر) المرحلة
--	(٢ ٤١٠ ٢٦٠ ٠٥٨)	٢ ٤١٠ ٢٦٠ ٠٥٨	صافي (خسائر) العام
(١ ٨٤٩ ٧٣٤ ٣٦٢)	(١ ٦١٠ ١٤ ٤٢٨)	(١ ٦٨٨ ٧١٩ ٩٣٤)	فروق ترجمة كيانات بالعملة الاجنبية
٣٣ ١٨٦ ٤٢٤	(٢٣١ ٥٠٩)	٣٣ ٤١٧ ٩٣٣	صافي حقوق مساهمي الشركة القابضة
(١ ٨١٦ ٥٤٧ ٩٣٨)	(١ ٦١٠ ٢٤٥ ٩٣٧)	(١ ٦٥٥ ٣٠٢ ٠٠١)	الحقوق غير المسيطرة
١١ ٧٥٨ ٣١٨ ٠٠٨	(١٣ ٢٠١ ٧٣٩)	١١ ٧٧١ ٥١٩ ٧٤٧	مجموع حقوق الملكية
٢ ٥٦٢ ٢٥٢ ٣٦٢	٧٠٢ ٣٧٨ ٠٣٥	١ ٨٥٩ ٨٧٤ ٣٢٧	الالتزامات غير المتداولة
١٤ ٣٢٠ ٥٧٠ ٣٧٠	٦٨٩ ١٦٧ ٢٩٦	١٣ ٦٣١ ٣٩٤ ٠٧٤	قروض وتسهيلات ائتمانية وأوراق دفع طويلة
١٢ ٦٦٥ ٦٠٣ ٨٤٢	(١٠ ٩٠٥ ١٣٢)	١٢ ٦٧٦ ٥٠٨ ٩٧٤	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٩ ٠٣٩ ٦٠٥ ٦٠٧	(٣١ ٦٨٨ ٤٦١)	٩ ٠٧١ ٢٩٤ ٠٦٨	مجموع الإلتزامات غير المتداولة
٢ ٧٨٥ ٩٨٦ ٨٢٤	(٢٧ ٧٨٢ ٤٦٥)	٢ ٨١٣ ٧٦٩ ٢٨٩	الالتزامات المتداولة
٢٤ ٤٩١ ١٩٦ ٢٧٣	(٧٠ ٣٧٦ ٠٥٨)	٢٤ ٥٦١ ٥٧٢ ٣٣١	بنوك أرصدة دائنة
٣٦ ٩٩٥ ٢١٨ ٧٠٥	٤٥٧ ٥٥٤ ٣٠١	٣٦ ٥٣٧ ٦٦٤ ٤٠٤	موردون وأرصدة دائنة أخرى
			أقساط قروض وتسهيلات ائتمانية تستحق السداد
			مجموع الإلتزامات المتداولة
			إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

٤٢- إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية

قامت وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة ، ونظرا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد جراء تفشي فيروس كورونا المستجد و ما لازم ذلك من آثار اقتصادية و مالية مرتبطة به ، فضلا عن أن تطبيق إجراءات الوقاية و مواجهة إنتشاره من فرض قيود على تواجد الموارد البشرية في الشركات بكامل طاقتها بصفة منتظمة. فقد ولقت اللجنة علي تأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الجديدة و التعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ علي القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ و إدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية عام ٢٠٢٠. وقد صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠ باستبدال تاريخ تطبيق معايير المحاسبة المصرية أرقام (٤٧) (٤٨) (٤٩) في الأول من يناير ٢٠٢١. وفيما يلي اهم هذه التعديلات:

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. ٢- طبقا لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي. ٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر منذ لحظة الاعتراف الأولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة. ٤- بناء علي متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.
	تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)		

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة او المعدلة
يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافق للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"
يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت، بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدر قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" ٢٠١٥ ويلغيه. ٢. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣. بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجارته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤. بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ٥. بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.	معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٩) "عقود التأجير"

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، ويسمح بالتطبيق المبكر.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزايا العاملين.	معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"
يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، ويسمح بالتطبيق المبكر. كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلها: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"	معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"
يسري التفسير رقم (١) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يقدم هذا التفسير إرشادات بشأن المحاسبة من قبل المشغلين لترتيبات امتياز الخدمة العامة من كيان عام - إلى - كيان خاص، وذلك لتشديد وتشغيل وصيانة البنية التحتية للمنافع العامة - مثل الطرق، والكباري والأنفاق، والمستشفيات، والمطارات، ومرافق توزيع المياه، وإمدادات الطاقة وشبكات الاتصالات ... إلخ. ويمنح هذا التفسير خيار الاستمرار في تطبيق المعالجة السابقة لترتيبات امتيازات الخدمة العامة القائمة قبل ١ يناير ٢٠١٩ للمنشآت التي كانت تعترف وتقوم بقياس أصول هذه الترتيبات على أنها أصول ثابتة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" إلى حين انتهاء مدتها.	إصدار تفسير محاسبي مصري رقم (١) "ترتيبات امتيازات الخدمات العامة"
يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية المستقلة أو المجموعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشآت.	معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم في الأرباح"

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	<ul style="list-style-type: none"> - تم الغاء استخدام خيار نموذج القيمة العادلة لجميع المنشآت عند القياس اللاحق لاستثماراتها العقارية والالتزام فقط بنموذج التكلفة، مع إلزام صناديق الاستثمار العقاري فقط باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق لجميع أصولها العقارية. وبناء على هذا التعديل فقد تم تعديل كلا من: - معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة. - معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" 	معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري"
يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يتطلب من المنشأة تقديم الإيضاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغييرات في الالتزامات التي تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلا من التغييرات الناشئة من تدفقات نقدية أو تغييرات غير نقدية.	معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"